بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقريـــر السنـــوي

حول مراقبة مؤسسات الائتمان وأنشطتها ونتائجها

2009

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

◆ التقرير السنوي ◆

حول مراقبة مؤسسات الائتمان وأنشطتها ونتائجها

2009

◆

بنك المغرب
بنك المغرب

المحتويـات

كلمة السيد الوالي

الأحداث البارزة

أرقام هامة

الجزء الأول : المحيط القانوني والتنظيمي وأنشطة الإشراف البنكي

المحيط القانوني والتنظيمي
يتميز بالدراسات الجارية على المستوى الدولي والرامية إلى تعزيز المراقبة الاحترازية

الأنشطة المتعلقة بالإشراف البنكي والاستقرار المالي
موجهة أكثر فأكثر نحو المخاطر الشاملة النظامية المحتملة

الجزء الثاني

بنية النظام البنكي، أنشطته ونتائجه
برهن القطاع البنكي على صموده رغم الظرفية الصعبة

الجزء الثالث

تطور المخاطر البنكية
لمواجهة تزايد المخاطر، رفعت البنوك من أموالها الذاتية الاحترازية

الملحقات

كلمة السيد الوالي

تميزت سنة 2009 بعودة الثقة تدريجيا إلى الأسواق، على الصعيد الدولي، بعد التقلبات المالية التي عرفتها سنتي 2007 و2008. وبالفعل، فقد أدت تدابير الدعم الاستثنائية التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية إلى تحسن نسبي في المحيط المالي واكبته استعادة النشاط الاقتصادي العالمي لحيويته، ولو بشكل معتدل. ورغم ذلك، ما زالت مجموعة من عوامل الهشاشة قائمة، وهي مرتبطة بالأساس باختلال التوازنات في المالية العمومية للعديد من الدول.

وفي المغرب، ظل النمو الإجمالي قويا سنة 2009 وذلك بفضل أداء القطاع الفلاحي. إلا أن انتقال آثار الأزمة العالمية إلى قطاعات الاقتصاد الوطني الأكثر تبعية للأسواق الخارجية كان له أثره على النظام البنكي.

وعلى الرغم من هذه الظرفية، فإن القطاع البنكي الذي تمكن من الاستفادة من تنوع أنشطته بشكل جيد، أكد صموده كما تدل على ذلك المؤشرات المتعلقة بالحصيلة والمتانة المالية.

وهكذا، سجل النشاط الخاص بالائتمان خلال سنة 2009 أداء قويا، وإن بوتيرة أقل. فبعد ارتفاع بنسبة 22% سنة 2008، عرف مجموع مساهمات مؤسسات الائتمان ارتفاعا آخر بنسبة 10،7%. ويعزى هذا التراجع بالخصوص إلى انخفاض في تسهيلات الخزينة، وهو ما يعكس أثر انكماش الطلب الخارجي.

ورغم ارتفاع تكلفة المخاطر، تزايدت النتيجة الصافية لمؤسسات الائتمان بواقع 5% لتصل إلى 10،5 مليار درهم،وذلك ارتباطا بالتطور الملحوظ الذي عرفه العائد الصافي البنكي بفضل التطور الجيد لهامش الفائدة والارتفاع الملموس في نتيجة أنشطة السوق.

ونظرا لتدهور جودة الائتمان سواء بالنسبة للمقاولات أو الأسر، شكلت تكلفة المخاطر بالنسبة لمؤسسات الائتمان 18% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، عوض 12،5%. ومع ذلك، فقد عرف متوسط نسبة الديون المعلقة الأداء على العموم استقرارا في حوالي 6%. وبالفعل، فقد مكنت مواصلة تقويم الحصيلات البنكية وتعزيز منظومات التحصيل من تقليص أثر القروض غير المنتجة المسجلة سنة 2009.

وقد حققت المجموعات البنكية الثمانية التي أعدت بياناتها المالية على أساس مجمع وحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، نتيجة صافية إجمالية –حصة المجموعة– بانخفاض ضئيل يقدر بنسبة 1،6% لتناهز 9،3 مليار درهم. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى الارتفاع الهام في المخصصات التي تفرضها هذه المعايير لتغطية تدني قيمة الديون. وقد تم الحد من هذا التأثير بفضل الأداء الجيد للعائد الصافي البنكي على مستوى السوق الوطنية والدولية.

ولكي تتمكن من مواكبة التطور الذي تعرفه أنشطتها في ظلّ احترام القوانين التنظيمية التي أصبحت أكثر صرامة، واصلت البنوك إجراءاتها لدعم أموالها الذاتية. وهكذا، فقد عرف متوسط معامل الملاءة الخاص بالقطاع، على أساس مجمع، تحسنا ليصل إلى 12%، تمثل فيها «الشريحة الأولى لرأس المال» (Tier 1) 9،6% .

وإذا كان القطاع البنكي يستند إلى أسس مالية سليمة إجمالا، فلا زالت هناك العديد من عوامل الخطر التي تدعو إلى المزيد من اليقظة. وتجدر الإشارة إلى ثلاث أنواع من المخاطر تستحق أن يسلط عليها الضوء بشكل خاص.

أولا، يتطلب خطر تمركز القروض مراقبة مشددة نظرا للمستوى الذي وصلت إليه التعرضات على بعض الأطراف المقابلة، وإن كانت مؤطرة على المستوى التنظيمي. ولهذا الغرض، دعا بنك المغرب كافة البنوك إلى ضرورة الرفع من جودة نظامها الخاص بالتنقيط الداخلي وتنويع هذا الخطر بشكل أكبر.

كما أن أثر تقلبات الودائع لأجل، الذي تفاقم بفعل تقلص السيولة، إضافة إلى تمديد آجال استحقاق القروض، أدى إلى الرفع من حدة خطر التحول. وبالنظر لهذا التطور، يتعين على البنوك أن تتبنى سياسات لتدبير الأصول والخصوم تكون مهيكلة بشكل أفضل، كما أكد على ذلك بنك المغرب في إطار الاستقصاءات التي يقوم بها.

وأخيرا، فإن تزايد مخاطر التشغيل الذي تعرضت لها العديد من مؤسسات الائتمان يؤكد أهمية المعايير المنصوص عليها في إطار المنظومة الاحترازية «بازل 2». ومن الضروري أن يتم دعم تطبيق هذه المعايير للوصول إلى تدبير محكم لهذا الخطر، من أجل المحافظة على سلامة القطاع وسمعته.

ومن جهة أخرى، ما زالت بعض مكونات القطاع البنكي تعكس بوادر الهشاشة، مما يستدعي القيام بعمليات إعادة الهيكلة والمراقبة بشكل أكثر صرامة. وفي هذا الإطار، تندرج حركة التمركز التي انطلقت بالخصوص في قطاع القروض الصغرى وإخضاعها لضوابط صارمة للحكامة والمراقبة الداخلية والتي شكلت موضوع تعليمة جديدة لبنك المغرب.

وأمام الرهانات المترتبة عن الأزمة المالية، تواصلت عمليات تعزيز البعد الماكرو احترازي للإشراف. كما تم تكثيف تبادل المعلومات داخل لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي ومع سلطات المراقبة في دول أخرى، وذلك لضمان تتبع شامل للنظام المالي. وفي هذا الإطار، قام بنك المغرب والمقننون الوطنيون الآخرون بإنجاز الاختبار الأول لاصطناع الأزمة النظامية. وهو ما مكن من اختبار فعالية الأجهزة الحالية لتدبير الأزمات وتحديد محاور تحسينها من أجل التنسيق على أسس مرجعية متينة.

وفي نفس السياق، أصدر بنك المغرب تعليمة يدعو فيها البنوك إلى الرفع من اختبارات الضغط لكي تتمكن من تقييم قدرتها على الصمود أمام الصدمات بشكل أفضل.

ويتم التفكير حاليا في إصلاحات أخرى تسعى إلى دعم الاستقرار المالي بالموازاة مع التدابير التي اقترحتها مؤخرا لجنة «بازل» والتي تهدف بالأساس إلى التخفيف من مسايرة النشاط البنكي للدورة الاقتصادية وإلى ضبط الخطر النظامي بشكل أفضل.

وعلى مستوى تطوير الولوج إلى الخدمات المالية، تميزت سنة 2009 بارتفاع وتيرة تطبيق إستراتيجية «توسيع التعامل البنكي إلى ذوي الدخل المحدود». فبالإضافة إلى دعم الشبكة التقليدية، عملت العديد من المؤسسات البنكية على تطوير قنوات جديدة للتوزيع عن قرب وتمكنت من استقطاب زبناء جدد بتقديمها لمنتجات وخدمات ملائمة.

وفي هذا الصدد، جاء الاعتماد البنكي الممنوح لبريد المغرب ليعطي دفعة أقوى لهذه الإستراتيجية. وبالفعل، فهذه المؤسسة، التي تتوفر على إحدى أهم الشبكات، تهدف إلى تمكين السكان ذوي الدخل المحدود في المناطق القروية وشبه الحضرية من الولوج إلى الخدمات البنكية.

ولدعم هذه الإنجازات، حظي تعزيز العلاقة بين مؤسسة الائتمان والزبون بأهمية خاصة. هكذا، وخلال سنة 2009 والأشهر الأولى من سنة 2010، أعطى بنك المغرب الانطلاقة للعديد من المشاريع، وذلك بتشاور مع مهنيي البنوك. ويتعلق الأمر بوضع منظومة للوساطة البنكية وتبني ثلاث نصوص تحدد على التوالي لائحة الخدمات البنكية المجانية والإطار المنظم لاتفاقيات حسابات الودائع والمتطلبات الجديدة الخاصة بالشفافية لإعداد كشوف الحسابات البنكية، بما فيها على الخصوص موجز العمولات المؤدى عنها.

كما واصلت البنوك تطورها على المستوى القاري من خلال القيام باقتناءات بنكية جديدة. ويشكل هذا التموقع عنصرا هاما في تشجيع الشراكات الاقتصادية مع الدول الإفريقية وتحقيق المشروع الذي يهدف إلى جعل مدينة الدار البيضاء مركزا ماليا جهويا.

الأحداث البارزة لسنة 2009

05 يناير : لقاء بين والي بنك المغرب ووزير الداخلية والمجموعة المهنية لبنوك المغرب لتسريع تنفيذ البرنامج الخاص بالرفع من مستوى الجهاز الأمني بالوكالات البنكية.

فاتح أبريل : إنجاز أول تمرين لمحاكاة الأزمة النظامية، بمساعدة البنك الدولي ومشاركة مسؤولي المؤسسات الثلاث التي تنظم القطاع المالي، إلى جانب مديرية الخزينة والمالية الخارجية.

10 أبريل : الانطلاق الفعلي لوحدة معالجة المعلومات المالية بالمغرب (UTRF).

04 ماي : تنظيم ندوة جهوية بالدار البيضاء بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيس بنك المغرب، حول تأطيرالنظام البنكي والإشراف عليه، بتعاون مع مركز تورنتو وسلطة الأسواق المالية بكيبيك.

07 ماي : إصدار القانون الجديد حول التسنيد.

27 ماي : انعقاد الاجتماع العام التاسع لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN) بالمنامة، البحرين، وذلك بمشاركة بنك المغرب.

29 ماي : تنظيم ندوة دولية بمراكش حول «دور البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي في رصد الأزمات المالية وتدبيرها: دروس من التجربة الحديثة»، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسينية لإنشاء بنك المغرب.

09 يونيو : لقاء بين والي بنك المغرب ومجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

10 يونيو : انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان.

10 يونيو : انعقاد الاجتماع السادس لمجموعة هيئات الرقابة المصرفية الفرنكفونية (GSBF)، بمونتريال، بمشاركة بنك المغرب.

09 يوليوز : انعقاد الاجتماع السادس للجنة التنسيق بين هيآت مراقبة القطاع المالي، بمونتريال.

28 يوليوز : انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للقرض والادخار.

15 شتنبر : لقاء بين والي بنك المغرب ووزير الاقتصاد والمالية وكذا الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

23 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر الدولي المنعقد ببازل حول المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان فعالة.

26 أكتوبر : الانطلاقة الفعلية لمكتب القروض.

8 نونبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع العام العاشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد ببيروت، لبنان.

18 نونبر : مشاركة بنك المغرب في المؤتمر الجهوي المنعقد بعمان حول أنظمة الضمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

26 نونبر : لقاء السيد والي بنك المغرب بمجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

فاتح دجنبر : انعقاد الاجتماع السابع للجنة التنسيق بين هيآت مراقبة القطاع المالي.

03 دجنبر : لقاء السيد والي بنك المغرب بمجلس الجمعية المهنية لشركات التمويل.

07 دجنبر : الانطلاقة الفعلية لمنظومة الوساطة البنكية.

14 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع التاسع عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية المنعقد ببيروت، لبنان.

أرقام رئيسية خاصة بالنظام البنكي

1 – بنية النظام البنكي

– **عدد مؤسسات الائتمان و مثيلاتها** : **84**

- البنوك : 19
- شركات التمويل : 36
- البنوك الحرة : 6
- جمعيات القروض الصغرى : 12
- شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال : 9
- مؤسسات أخرى : 2

– **شبكة البنوك** :

- بالمغرب : 4.425 شباك، بما في ذلك 887 شباك خاص بالبريد بنك، أي بمعدل شباك لكل 7.100 نسمة .
- بالخارج : 18 فرعا، 71 وكالة وفرع و58 مكتب تمثيلي.
- الشبابيك الآلية البنكية : 4.144

– **عدد العاملين في مؤسسات الائتمان و مثيلاتها : 41.200 مستخدما**

2 – مؤشرات نشاط ومردودية البنوك على أساس فردي :

(بملايير الدراهم)

2009	2008	2007	
827	**763**	**657**	مجموع الحصيلة
553	**500**	**402**	قروض بواسطة الدفع من الصندوق(صافية من المؤن)
602	**573**	**516**	ودائع الزبناء
64	**55**	**46**	الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)
30	**27,2**	**26**	العائد الصافي البنكي
16.4	**14.6**	**15.7**	النتيجة الإجمالية للاستغلال
9.2	**8.6**	**9.0**	النتيجة الصافية
5.18%	**5.11%**	**5.35%**	متوسط مردود الاستخدامات
2.05%	**1.93%**	**1.75%**	متوسط كلفة الموارد
47.4%	**47.8%**	**46.5%**	متوسط معامل الاستغلال
1.1%	**1.1%**	**1.5%**	عائد الأصول (ROA)
14.5%	**15.5%**	**20.6%**	عائد الرأسمال (ROE)
5.5%	**6.0%**	**7.9%**	نسبة الديون المعلقة الأداء
4.2%	4.3%	5.3%	نسبة الديون المعلقة الأداء لدى البنوك التابعة للخواص
74.1%	**75.3%**	**75.2%**	معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن
77.0%	82.0%	84.5%	معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن لدى البنوك التابعة للخواص

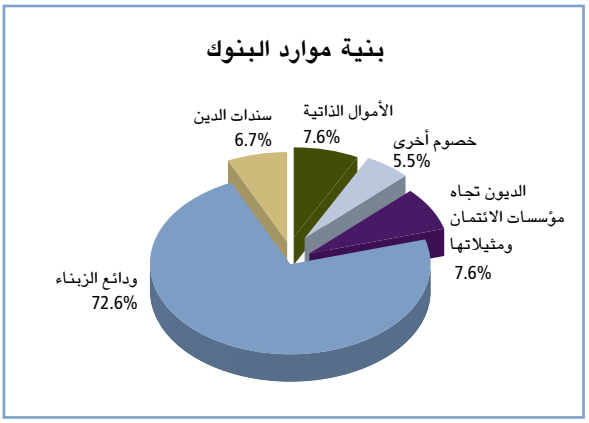

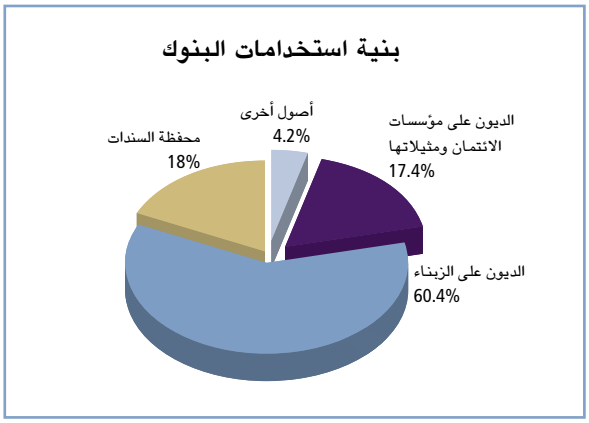

3 – مؤشرات نشاط ومردودية شركات التمويل

(بملايير الدراهم)

	2007	2008	2009
مجموع الحصيلة	63.4	74.3	81.2
العائد الصافي البنكي	3.8	4.1	4.4
النتيجة الإجمالية للاستغلال	2.4	2.6	2.8
النتيجة الصافية	1.2	1.5	1.3
نسبة الديون المعلقة الأداء	10.2%	9.1%	9.5%
عائد الأصول (ROA)	2.0%	1.9%	1.6%
عائد الرأسمال (ROE)	23.7%	22.4%	18.4%

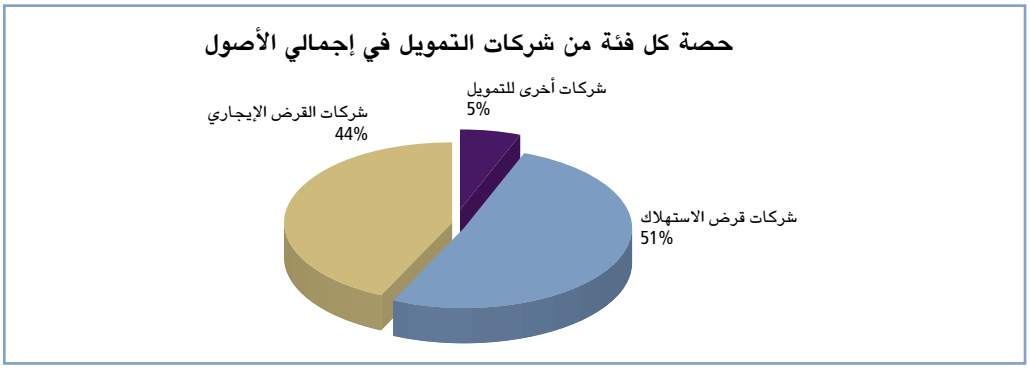

4 – مؤشرات نشاط ومردودية جمعيات القروض الصغرى :

(بملايير الدراهم)

	2007	2008	2009
مجموع الحصيلة	6	6.9	6.2
جاري القروض	5.5	5.7	4.8
نسبة الديون المعلقة الأداء	2.4%	5.3%	6.4%
النتيجة الصافية	0.3	0.03	-0.12

5 - مؤشرات نشاط ومردودية المجموعات البنكية الثمانية على أساس مجمع- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

(بملايير الدراهم)

	2007	2008	2009
مجموع الحصيلة	654	799	878
قروض بواسطة الدفع من الصندوق للزبناء (صافية من المؤن)	381	498	568
ودائع الزبناء	492	578	621
الأموال الذاتية – حصة المجموعة	54	61	69
العائد الصافي البنكي	29	34	38
النتيجة الإجمالية للاستغلال	15.5	17.7	20
النتيجة الصافية – حصة المجموعة	8.9	9.4	9.3
متوسط معامل الاستغلال	46.7%	48.0%	48.0%
عائد الأصول (ROA)	1.4%	1.2%	1.1%
عائد الرأسمال (ROE)	16.5%	15.5%	13.6%

بنك المغرب

الجزء الأول

المحيط القانوني والتنظيمي
وأنشطة الإشراف البنكي

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

I. المحيط القانوني والتنظيمي

مع نهاية مخططه الاستراتيجي الثاني 2007–2009، قام بنك المغرب بوضع الآليات التي ستنظم القطاع البنكي طبقا للمعايير الدولية والإشراف البنكي، وذلك طبقا لأبرز توصيات لجنة «بازل». وقد مكنت هذه الإصلاحات من تدعيم النظام البنكي وتعزيز قدرته على تدبير المخاطر.

إلا أنه بالنظر إلى نتائج تجارب السنوات الأخيرة في مجال الإشراف البنكي، وإلى التدابير المتخذة من لدن الهيآت المالية الدولية لتدبيرالأنظمة المالية بشكل أفضل بعد الأزمة الأخيرة، بدا ضروريا القيام بإصلاحات جديدة، إن على المستوى القانوني أو التنظيمي. وتبرز التطورات التالية أهم الإصلاحات المنجزة أو التي في طور الإنجاز بالمغرب، وكذا التغيرات الاحترازية المقترحة على المستوى الدولي من طرف لجنة «بازل» بتنسيق مع مجلس الاستقرار المالي.

إطار 1: الإطار المؤسساتي والاحترازي الدولي

أنشئت لجنة بازل للرقابة البنكية سنة 1974، وهي تتكون حاليا من ممثلي البنوك المركزية وسلطات الرقابة البنكية التابعة لسبعة وعشرين بلدا من البلدان المتقدمة والصاعدة. وتتجلى مهمتها الأساسية في ما يلي:

– تحديد المعايير وصياغة التوصيات في مجال الإشراف البنكي.

– تشجيع أفضل الممارسات البنكية وتلك الخاصة بالمراقبة.

– تعزيز التعاون الدولي في مجال الإشراف البنكي.

وعلى إثر الأزمة المالية التي شهدها العالم في نهاية سنة 2007، أنيط بلجنة بازل، بتنسيق مع مجلس الاستقرار المالي، وهما مؤسستان تابعتان لبنك التسويات الدولية، دور أكثر أهمية في مجال الاستقرار المالي.

يضم مجلس الاستقرار المالي (منتدى الاستقرار المالي سابقا) سلطات الاستقرار المالي التابعة لسبعة وعشرين بلدا من البلدان المتقدمة والصاعدة، والمؤسسات المالية الدولية واللجان الدولية للمنظمين والمشرفين على القطاع المالي. وتتجلى مهمته في ما يلي:

– تقييم مواطن الضعف التي تؤثر على النظام المالي الدولي وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجتها.

– تشجيع التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين السلطات المكلفة بضمان الاستقرار المالي.

– وضع معايير تنظيمية انطلاقا من أفضل الممارسات.

– السهر على تنسيق البرامج المتعلقة بتدبير الأزمات ما بين الحدود، خاصة المرتبطة منها بالمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية.

– التعاون مع صندوق النقد الدولي في تنفيذ تمارين محاكاة الأزمات.

1. المنظومة الاحترازية

خلال السنوات الأخيرة، شهد الإطار الاحترازي المنظم لمؤسسات الائتمان إصلاحاتٍ هامة، خاصة مع تبني منظومة بازل الثانية. و في هذا الإطار، فإن مؤسسات الائتمان ملزمة باحترام مجموعة من النسب الاحترازية ومعايير الجودة، التي تشكل موضوع المقتضيات التي نص عليها بنك المغرب عبر دوريات وتعليمات.

تضم منظومة بازل الثانية المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية (الركن1) وبنودا إضافية تتناول شروط المراقبة الاحترازية لمؤسسات الائتمان من طرف المشرفين (الركن 2) وكذا قواعد الشفافية المالية (الركن 3).

وأبانت الأزمة المالية عن تأثير هذه المنظومة في مواكبة الدورة الاقتصادية، كما أبانت عن ضرورة تعزيز الحكامة، والأموال الذاتية وتدبير الخطر المرتبط بالسيولة البنكية.

إطار 2: المحاور الخمسة للإصلاحات المقترحة من طرف لجنة بازل

في دجنبر 2009، أصدرت لجنة بازل مجموعة من الاقتراحات الإصلاحية تهم المحاور الخمس التالية:

1 – تحسين جودة الأموال الذاتية.

2 – التقليص من العناصرالدورية الملائمة ودعم العناصر الدورية المضادة لبعض البنود التنظيمية.

3 – وضع منظومة متناسقة للمراقبة الاحترازية لخطر السيولة.

4 – احتساب نسبة الاستدانة كتكملة لمعامل الملاءة الدنيا.

5 – تعزيز الحكامة في مجال تدبير المخاطر.

1.1 الركن 1: المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية

يحدد الركن 1 المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية لتغطية مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل التي يمكن أن تواجهها مؤسسات الائتمان.

وبالمغرب، تبنت البنوك هذا الركن سنة 2007 حسب المقاربات الموحدة التي وضعتها منظومة بازل الثانية.

ونظرا للتطور السريع للائتمان ومن أجل تدعيم الوضعية المالية للبنوك، قام بنك المغرب بتبني سياسة احترازية استباقية عبر الالزام برفع معامل الملاءة الدنيا من 8% إلى 10%، ابتداء من 2008.

وفي إطار عملية تبني المقاربات المتقدمة لبازل 2، لا تزال مشاريع النصوص التي تعكس هذه المقاربات والمتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل تشكل موضوع تشاور موسع مع البنوك. ويشمل هذا العمل التفكير الجاري على المستوى الدولي من أجل دعم الإطار الاحترازي.

وقد حدد بنك المغرب مفهوم الإعسار طبقا لمعايير بازل الثانية. وبالرغم من كونه يتماشى مع تعليمات الدورية رقم 2002/G/19 المتعلقة بتصنيف الديون وتغطيتها بالمؤن، إلا أن هذا التعريف يشمل قواعد تكميلية أكثر صرامة.

إطار 3: تعريف مبدأ الإعسار في إطار اتفاقية بازل الثانية

يعتبر المدين معسرا في إحدى الحالتين:

1. عندما تعتبر مؤسسة الائتمان أن هناك احتمالا ضعيفا في ألا يسدد المدين الدين الذي أخذه بالكامل، بدون أن تكون هناك ضرورة للجوء لأية إجراءات مثل إنجاز الضمانة. في هذه الحالة، تعمل المؤسسة على:
   – منح صفة الدين المعلق الأداء أو الدين غير المنتظم لإحدى حالات التعرض؛
   – احتساب عملية إلغاء أو تكوين مؤونة؛
   – تفويت دين بتسجيل خسارة اقتصادية مهمة؛
   – القيام بإعادة الهيكلة الإجبارية للدين.
2. عندما تتجاوز المتأخرات على المدين، بخصوص قرض ما، مدة 90 يوما، وبالنسبة لعمليات السحب على المكشوف، يشرع في خصم متأخرات الأداء بمجرد أن:
   – يتجاوز المدين المدة المرخصة والتي أخبر بها؛
   – يتم إخبارالمدين بأن مبلغه الجاري قد تجاوز المدة المحددة داخليا؛
   – أو أنه قام بسحب مبالغ دون ترخيص.

ويمكن لبنك المغرب أن يسمح لمؤسسة الائتمان بتمديد هذا الأجل إلى 180 يوما كحد أقصى بالنسبة للتعرضات على مؤسسات القطاع العمومي وزبناء التقسيط، على أن يتم احترام بعض الشروط.

وبتنسيق مع مهنيي البنوك، تمت كذلك دراسة مشروع مراجعة حد التقسيم الاحترازي لزبناء المقاولات. ولوضع هذه الحدود، قام بنك المغرب بإجراء دراسة إحصائية على أساس المعطيات التي يتم التوصل بها من لدن عينة من البنوك.

وتتم حاليا مراجعة الدورية رقم 2006/G/24 المؤرخة في 4 دجنبر 2006، والتي تحدد كيفية حساب الأموال الذاتية. وتهدف هذه المراجعة إلى توضيح مفهوم نطاق التوحيد الاحترازي لمؤسسات الائتمان بارتباط مع شركات التأمين ومعالجة عمليات التسنيد، إلى جانب المقتضيات الخاصة الناتجة عن تطبيق مقاربة التنقيط الداخلي. ويشمل هذا الإصلاح الدراسات الحالية على الصعيد الدولي والرامية إلى تعزيز الأموال الذاتية للبنوك.

إطار 4: تعريف رؤوس الأموال

– التعريف الحالي

يعتبر مفهوم رأس المال القانوني أكثر شمولا من رأس المال المحاسبي، حيث أن الأول يشمل، بالإضافة إلى رؤوس الأموال الذاتية، بعض الأدوات المختلطة. ويتكون رأس المال القانوني من رؤوس الأموال الأساسية، والتكميلية، والتكميلية الإضافية.

يتكون رأس المال الأساسي أو ما يعرف بالشريحة الأولى لرأس المال (Tier1) من حصص رأس المال ومن الأرباح غير الموزعة وغير القابلة للاستخماد وكذا بعض أسهم الامتياز ذات الربيحة غير التراكمية. ويعتبر هذا النوع من رأس المال من النوعية الممتازة. ويأخذ رأس المال الأساسي في الاعتبار أيضا بعض العناصر المختلطة تسمى "ابتكارية".

أما رأس المال التكميلي، أو ما يعرف بالشريحة الثانية لرأس المال (Tier2)، الذي لا يتعدى مبلغ الشريحة الأولى لرأس المال، فيضم رؤوس الأموال التي توفر على نفس خصائص حصص رأس المال والديون، ولا سيما الاحتياطيات الخاصة بإعادة تقييم الأصول والمؤن العامة والاحتياطيات العامة للخسائر وكذا بعض الأدوات المختلطة لرؤوس الأموال والديون الثانوية.

وبخصوص رأس المال التكميلي الإضافي، الذي يعرف بالشريحة الثالثة لرأس المال (Tier3)، والموجه فقط لتغطية مخاطر السوق، فقد تم وضعه سنة 1996 من طرف لجنة بازل بغية تمكين البنوك، حسب كل مشرع وطني، من مواجهة بعض مخاطر السوق من خلال إصدار ديون ثانوية قصيرة الأجل.

– التعريف قيد الدراسة

اقترحت لجنة بازل مراجعة تعريف رؤوس الأموال القانونية وجعلها أكثر حصرية.

فإلى جانب مقترح إلغاء صنف رؤوس الأموال التكميلية الإضافية، اقترحت لجنة بازل بنية مبسطة تتكون من صنفين رئيسيين: رؤوس الأموال الأساسية «الشريحة الأولى لرأس المال» والتي من شأنها امتصاص الخسائر في حالة استمرارية الاستغلال، ورؤوس الأموال التكميلية «الشريحة الثانية لرأس المال» التي من شأنها استخماد هذه الخسائر في حالة التصفية.

ويجب أن تشمل «الشريحة الأولى لرأس المال»، والتي من المتوقع أن يتم تعزيز جودتها، الأسهم العادية والاحتياطيات والمبلغ المرحل من جديد وعناصر أخرى تستجيب لعدد من الشروط التي تمكن من ضمان الجودة.

أما العناصر التي تندرج في إطار «الشريحة الثانية لرأس المال»، فيجب أن تستجيب لمجموعة من الشروط المتسمة بتقييد أكبر، وأن تكون، على الخصوص، تابعة للديون العادية وأن لا تقل مدتها الأصلية عن خمس سنوات.

وفي المغرب، لا يشمل تعريف رؤوس الأموال سوى الأسهم العادية والاحتياطيات والمبالغ المرحلة من جديد.

ومن المتوقع أن تتم دراسة إصلاحات احترازية أخرى تماشيا مع الإجراءات التي تقترحها لجنة بازل والتي تهم خاصة إرساء قواعد غير مواكبة للدورة الاقتصادية.

إطار 5: الإجراءات غير المواكبة للدورة الاقتصادية ونسبة الرافعة المالية

– الإجراءات غير المواكبة للدورة الاقتصادية

للتقليص من التأثيرات المواكبة للدورة الاقتصادية لبعض البنود المحاسبية والاحترازية، اقترحت لجنة بازل محاور المراجعة التالية:

– إعداد احتياطيين لرأس المال، حيث يحدد الأول نسبة مستهدفة تفوق النسبة القانونية، والتي تؤدي، في حالة عدم بلوغها، إلى بعض التقييد في مجال توزيع الربيحات أو إعادة شراء الأسهم. أما الاحتياطي الثاني، ذي الطبيعة الماكرو احترازية، فيتم تكوينه حسب تطور الدورة الاقتصادية، كما يجب إعداده بشكل يجعل منه إجراءً مرنا، خارج الركن1؛

– إعداد احتياطي للسيولة يستعمل في حالة شح مفاجئ في سيولة السوق.

– وضع تموين ديناميكي.

– نسبة الرافعة المالية

اقترحت لجنة بازل مراعاة نسبة الرافعة المالية كتكملة للمعايير الحالية الخاصة بالملاءة، باحتساب الأموال الذاتية القانونية في مجموع العناصر الإجمالية للحصيلة وخارج الحصيلة.

2.1 – الركن 2: عملية الرقابة الاحترازية

تتناول بنود الركن 2، التي تكمّل قواعد الركن 1، مخاطر السيولة والتمركز ومخاطر نسبة الفائدة و مخاطر التشغيل وكذا آليات الحكامة. وتأتي هذه البنود لتدعم الرقابة الفردية التي تمَارس على مؤسسات الائتمان.

وتعتمد منظومة الرقابة الاحترازية لبنك المغرب على ما يلي:

– مجموعة من التعليمات لتطبيق المعايير الاحترازية للجنة بازل؛

– جهاز خاص بالإشراف البنكي يرتكز على المخاطر من خلال نظام لتنقيط مؤسسات الائتمان، وذلك عبر نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان (SANEC)؛

– منظومة للمراقبة في عين المكان تركز بشكل متزايد على المخاطر المتعددة والتي قد تصبح نظامية؛

– حوار منظم مع مؤسسات الائتمان لإطلاعها على تقييم بنك المغرب ولتبادل المعلومات داخل آجال قريبة؛

– سياسة استباقية خاصة بالمتطلبات من الأموال الذاتية.

ومن المنتظر أن تتم تكملة هذه المنظومة بمنهجية تمكن من إجراء تقييم أفضل لمستوى المتطلبات التكميلية من الأموال الذاتية بالنسبة للمؤسسات المعنية.

1.2.1 خطر السيولة

تلزم بنود الدورية رقم 2006/G/31 الصادرة بتاريخ 5 دجنبر 2006 البنوك بالتوفر، بشكل دائم، على أصول سائلة أو مستحقة خلال شهر تكون كافية لضمان تغطية كاملة لمجموع متطلباتها التي تنتهي في نفس الأجل.

وكتكملة لهذه الدورية، تم إصدار التعليمة رقم 2007/G/31 بتاريخ 13 أبريل 2007، التي تحث البنوك على التوفر على منظومة ناجعة لتدبير خطر السيولة، تمكنها من التعرف على المصادر المحتملة لمثل هذا الخطر وضمان قياسه وتتبعه ومراقبته.

وقد شرع بنك المغرب في إدخال تعديلات على هذه النصوص، وذلك اعتمادا على الدراسات المنجزة على المستوى الدولي على إثر الدروس المستخلصة من الأزمة المالية. فقد أبانت الأزمة المالية العالمية عن ضرورة تعزيز جودة قياس وتدبير مخاطر السيولة داخل البنوك، وخصوصا في تعاملها مع مخاطر الائتمان والتمركز وكذا مع الأسواق.

وسعيا منها إلى توحيد الرقابة الاحترازية في ما يخص خطر السيولة، اقترحت لجنة بازل بعض المبادئ المعززة في هذا المجال.

إطار 6: منظومة مراقبة خطر السيولة

اقترحت لجنة بازل وضع منظومة كمية موحدة دوليا، تعتمد على نسبتين: نسبة قصيرة المدى ونسبة بنيوية خاصة بالتحول.

فيما يخص نسبة السيولة على المدى القصير والمحدد أجلها في شهر واحد، فإنها تستدعي توفر المؤسسة على أصول سائلة ذات جودة عالية ومتوفرة في حدود المبلغ المحدد انطلاقا من سيناريوهات اختبارات الضغط.

أما فيما يتعلق بالنسبة البنيوية الخاصة بالتحول في أفق سنة واحدة، فتستلزم مستوى معين من الموارد القارة لدعم الأصول الطويلة المدى.

من جهة أخرى، تعتزم لجنة بازل وضع مجموعة من مؤشرات السيولة التي يجب أن تخضع لرقابة احترازية ملائمة. وتهم هذه المؤشرات بالأساس عجز السيولة وتمركز الموارد والأصول المتوفرة فعليّا والمؤشرات المتعلقة بوضعية السوق.

2.2.1 – خطر التمركز

يهدف التنظيم القانوني المتعلق بالمخاطر الكبرى إلى الحد من مخاطر التمركز المبالغ فيه لتعهدات مؤسسة ائتمانية ما تجاه نفس المدين.

وهكذا، وطبقا للدورية رقم 2001/G/3 الصادرة بتاريخ 15 يناير2001، ينبغي على مؤسسات الائتمان احترام نسبة تحدد تعهداتها تجاه نفس الطرف المقابل في 20% من أموالها الذاتية، سواء كان هذا الطرف زبونا فردا أو مجموعة من

الزبناء يكونون مجموعة ذات منفعة. وقد حددت التعليمة الصادرة بتاريخ 31 غشت 2007، المتعلقة بالشروط الكيفية الدنيا اللازمة لتدبير مخاطر التمركز، الإطارَ الذي سيمكن من تقييم المنظومة التي وضعتها مؤسسات الائتمان.

ويتأكد بنك المغرب من احترام هذه المعايير من خلال دراسة التقارير الخاصة وأثناء عمليات المراقبة الميدانية.

ومن خلال الدورية رقم 2006/G/29 والصادرة بتاريخ 5 دجنبر 2006، ودون المس بالقواعد المطبّقة في مجال تمركز خطر الائتمان، حدد بنك المغرب تعرضات مؤسسات الائتمان على شكل مساهمات في رأسمال المقاولات الموجودة أو التي هي قيد الإنشاء. و قد حدّد سقف هذه التعرضات مقارنة مع الأموال الذاتية لهذه المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى مقارنة مع رأسمال الشركات التي أصدرتها. والهدف من ذلك هو الحد من مخاطر العدوى في حالة عجز هذه الشركات وتفادي كل مشاركة قوية لها في أنشطة ذات طابع غير مالي.

وأخذا بعين الاعتبار لكلّ الإصلاحات التي عرفها التنظيم القانوني الاحترازي على المستوى الأوروبي، فإن إطار مراقبة خطر التمركز يستدعي تعزيزه ببنود جديدة تهمّ على الخصوص مبدأ الأطراف المرتبطة فيما بينها ونظام ترجيح المخاطر.

3.2.1 إجمالي مخاطر أسعار الفائدة

على المستوى التنظيمي، تؤطر تدبيرَ مخاطر أسعار الفائدة أحكامُ كل من الدورية رقم 2007/G/40 المتعلقة بالمراقبة الداخلية والتعليمة رقم 2007/G/30 المرتبطة بمنظومة تدبير إجمالي مخاطر أسعار الفائدة.

وفي هذا السياق، يتعين على البنوك إعداد منظومة مهيكلة ومتينة لتدبير المخاطر، من شأنها الإبقاء على هذا الخطر في مستويات متحكَّم فيها.

وهكذا، يتعين عليها اعتماد سياسات وإجراءات محددة بشكل واضح للتخفيف من هذا الخطر ومراقبته والتحكم فيه وتحديد مستويات المسؤولية والالتزام المتصلة باتخاذ القرار. وينبغي إحداث نظام مناسب لوضع الحدود من أجل تمكين الهيئات المشتغلة في هذا المجال من التحكم في درجة التعرض لمختلف مصادر مخاطر أسعار الفائدة وقياس الوضع الفعلي للخطر مقارنة مع عتبة التحمل التي وضعتها أجهزة الإدارة والتسيير.

ويعمل بنك المغرب على تقييم وضعية البنوك بالنظر إلى خطر أسعار الفائدة على المستوى الكمي والنوعي وتم إجراء هذا التقييم في سنة 2009 على أساس تقارير فصلية تنظيمية موحدة وكذا من خلال عمليات المراقبة الميدانية.

4.2.1 مخاطر التشغيل

تحدد التعليمة رقم 2007/G/29 الممارسات السليمة في مجال تدبير مخاطر التشغيل، كما تشدد على حاجة مؤسسات الائتمان لفهم هذه المخاطر بالشكل المناسب ورسم خريطة دقيقة لها، مع توفير الأدوات التي ستمكن من مراقبة هذه المخاطر والتخفيف من آثارها.

و يتعين على مؤسسات الائتمان وضع منظومة لتحديد المصادر المحتملة لمخاطر التشغيل الأكثر أهمية حسب حجم المؤسسة وطبيعتها ومدى تعقيد أنشطتها، وكذا تقييم احتمال تعرضها لهذه المخاطر.

كما ينبغي على هذه المؤسسات أن تتوفر على مخطط لاستمرارية النشاط من شأنه أن يضمن مواصلة نشاطها في حالة وجود اضطرابات ملحوظة ترجع للمخاطر التشغيلية و أن يمكّن من الحدّ من الخسائر.

ويقوم بنك المغرب بالتأكد من فعالية هذه المنظومات من خلال تقرير المراقبة الداخلية السنوي ومن خلال عمليات المراقبة الميدانية.

5.2.1 الحكامة ونظام المراقبة الداخلية

في إطار تطبيق الركن 2، أصدر بنك المغرب التعليمة رقم 2007/G/50 بتاريخ 31 غشت 2007 والمتعلقة بالحكامة داخل مؤسسات الائتمان. وقد تناول هذا النص بالتفصيل صلاحيات ومسؤوليات هياكل الإدارة والتسيير، كما ركز على المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تعتمد عند اختيار المسيرين وأجورهم وطريقة أدائهم لمهامهم.

ونظرا لخصوصية نشاط القروض الصغرى والنقائص التي تمت معاينتها في تدبير المخاطرالمرتبطة بهذا النشاط، قام بنك المغرب في سنة 2009 بإخضاع هذا القطاع لمعايير صارمة في مجال الحكامة والمراقبة الداخلية.

إطار 7: معايير الحكامة والمراقبة الداخلية المطبقة على جمعيات القروض الصغرى

بالإضافة إلى المهام المنوطة بأجهزة الإدارة والتسيير وطرق عملها، حددت التعليمة رقم 2009/G/01 الصادرة بتاريخ 16 شتنبر 2009 العناصر المكونة لمنظومة التحكم في مخاطر الائتمان والتمركز والسيولة ومخاطر التشغيل والتي ينبغي على جمعيات القروض الصغرى اعتمادها. كما ركزت التعليمة أيضا على دور هذه الجمعيات في مجال التواصل والشفافية.

و تحدد الدورية رقم 2009/DSB/2، الصادرة بتاريخ 21 دجنبر 2009، المعلومات التي يجب أن ترد في التقرير السنوي حول أنشطة المراقبة الداخلية. وتهمّ هذه المعلومات ما يلي :

- البنية التنظيمية لنظام المراقبة الداخلية؛
- المخاطر التي يمكن التعرض لها وأجهزة قياسها ومراقبتها؛
- الاستقصاءات التي أنجزتها لجنة الافتحاص الداخلي؛
- التدابير المتخذة لتعزيز هذا النظام.

وانطلاقا من الدروس المستقاة من الأزمة المالية العالمية، تتبين ضرورة الرفع من ممارسات الحكامة، خاصة في ما يتعلق باستقلال وظيفة تدبير المخاطر وتعزيز مسؤوليات أجهزة الإدارة والتسيير.

و للتغلب على أوجه النقص المسجلة، وتبعا للاستنتاجات التي توصل إليها فريق العمل الموفد لهذا الغرض، قامت لجنة بازل بمراجعة الآلية التنظيمية للحكامة كما تم وضعها سنة 2006.

3.1 – الركن 3 : انضباط السوق

تعمل التعليمة رقم 2007/G/44 الخاصة بتطبيق الركن 3، على تأطير عملية نشر المعلومات الاحترازية الدنيا من طرف مؤسسات الائتمان. وتهم هذه المعلومات على الخصوص مكونات الأموال الذاتية الخاصة بهذه المؤسسات ونسبة ملاءتها والمتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل والمنظومة التي تم إرساؤها من أجل تدبير المخاطر وكذا مستوى التعرض لكل من هذه المخاطر.

2. المنظومة المحاسبية

1.2 – المنظومة المحاسبية المطبقة على مؤسسات الائتمان

منذ يناير 2008، أصبحت المجموعات البنكية ملزمة بتطبيق المعايير الدولية لرفع التقارير المالية (IFRS). ومن أجل الامتثال للمعايير الدولية المحاسبية IAS 1 الخاصة بتقديم البيانات المالية، والتي تمت مراجعتها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، طلب بنك المغرب من البنوك أن تدرج في بياناتها المالية المحددة في نهاية سنة 2009 بيانا جديدا تحت عنوان «النتيجة الصافية والأرباح والخسائر التي تم حسابها مباشرة كرساميل ذاتية»، وذلك لتحسين سهولة قراءة أداء المجموعات البنكية وكذا قابلية المقارنة بينها.

وموازاة مع ذلك، تابع بنك المغرب أشغال مجلس معايير المحاسبة الدولية الرامية إلى إدخال تعديلات على المعيار الدولي التاسع بخصوص رفع التقارير المالية IFRS 9، الذي سيحل محل المعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية، هذه التعديلات التي ستدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2013.

إطار 8: أهم ما جاء به المعيار الدولي التاسع (IFRS 9) بخصوص رفع التقارير المالية

يجري تعديل المعيار IAS 39 عبر ثلاث مراحل. تتعلق المرحلة الأولى بتصنيف وتقييم الأصول المالية، وتعنى المرحلة الثانية بتراجع قيمة تلك الأصول، بينما تهم المرحلة الثالثة المحاسبة الخاصة بالتغطية.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر المعيار IFRS 9 بتاريخ 12 نونبر 2009، ليتم بذلك تكريس المرحلة الأولى من الإصلاح. ويتبنى هذا المعيار مقاربة فريدة لتحديد ما إذا كان يجب تقييم أصل مالي بتكلفته المستخدمة أو بقيمته العادلة، وذلك على أساس الطريقة التي تدير بها هيئة ما أدواتها المالية والخاصيات التعاقدية لتدفقات الخزينة المتعلقة بالأصول المالية.

2.2 – المنظومة المحاسبية الخاصة بجمعيات القروض الصغرى

منذ سنة 2008، أصبح لزاما على جمعيات القروض الصغرى الامتثال لمخطط محاسبي خاص. وقد تم استكمال هذا الإطار بمعايير جديدة تهدف إلى توحيد قواعد تصنيف الديون المعلقة الأداء وتموينها.

إطار 9 : القواعد المتعلقة بتصنيف وتموين الديون المعلقة الأداء الخاصة بجمعيات القروض الصغرى

يقصد بالديون المعلقة الأداء الديون التي لم يتم تسديد أجل واحد منها على الأقل منذ أكثر من 15 يوما، أو المبالغ الجارية للقروض التي يمكن أن يتأثر تسديدها باعتبارات تتعلق بقدرة المدين على التسديد أو بأي عامل آخر.

وتفضي هذه الديون إلى تكوين مؤن تساوي على الأقل :

– 25% بالنسبة للديون التي تشمل على الأقل أجلا واحدا غير مسدد منذ أكثر من 15 يوما ؛

– 50% بالنسبة للديون التي تشمل على الأقل أجلا واحدا غير مسدد منذ 30 إلى 90 يوما ؛

– 75% بالنسبة للديون التي تشمل على الأقل أجلا واحدا غير مسدد منذ 90 إلى 180 يوما ؛

– 100% بالنسبة للديون التي تشمل على الأقل أجلا واحدا غير مسدد منذ 180 يوما.

3 - رفع التقارير المالية طبقا للمعايير الدولية IFRS والتقارير الاحترازية لبازل2

من أجل مواكبة أفضل للممارسات الخاصة بالتواصل المالي، قرر بنك المغرب وضع بيانات خاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS) والتقارير الاحترازية لبازل 2، وذلك تبعا للتقارير المالية FINREP والتقارير العامة الخاصة بنسبة الملاءة COREP التي اعتمدتها السلطات الأوروبية المختصة في الإشراف البنكي. وباعتمادها للغة XBRL (لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة)، فإن هذه التقارير تنبني على منطق قاعدة البيانات.

إطار 10: تقارير COREP وFINREP

عملت المفوضية الأوروبية للمراقبين البنكيين (CECB)، سنة 2005، على تطوير برنامج COREP، الذي يعنى بالتقارير العامة الخاصة بنسبة الملاءة وبرنامج FINREP، الذي يهم التقارير العامة عن البيانات المالية المعدّة حسب المعايير الدولية لرفع التقارير المالية IFRS، وذلك سعيا منها إلى تلبية الحاجة إلى توحيد ممارسات المشرفين الأوروبيين واقتراح إطار مشترك للمؤسسات البنكية بالدول المعنية. ويمكن لسلطات الإشراف البنكي أن تعمل على تكييف هذا الإطار وفقا لاحتياجاتها عبر تحديد التصنيف الخاص بها.

4 - العلاقة بين مؤسسات الائتمان والزبناء

ظل تعزيز العلاقة بين مؤسسات الائتمان والزبناء يحظى باهتمام خاص خلال سنة 2009. فقد رأت العديد من المشاريع، التي أطلقها بنك المغرب بتشاور مع القطاع البنكي، النور في سنة 2009 أو خلال الأشهر الأولى من سنة 2010.

واتسمت سنة 2009 بالانطلاق الفعلي لمنظومة الوساطة البنكية التي تندرج في إطار العملية الرامية إلى إرساء علاقة سليمة ومتوازنة بين مؤسسات الائتمان وزبنائها.

إطار 11 : منظومة الوساطة البنكية

تتكون منظومة الوساطة البنكية من لجنة للوساطة البنكية ووسيطين أحدهما تابع للمجموعة المهنية لبنوك المغرب والآخر للجمعية المهنية لشركات التمويل.

يترأس هذه اللجنة بنك المغرب بصفة مؤقتة، وتتكون من عشرة أعضاء منهم خمسة شخصيات مستقلة وخمسة يمثلون بنوكا وشركات للتمويل. وتتجلى مهمتها الرئيسية في تنظيم هذه المنظومة والإشراف عليها.

وتتمثل مهمة الوسيط في حل النزاعات المتعلقة على الخصوص بتدبير الحسابات تحت الطلب والحسابات لأجل وحسابات الادخار والقروض وكذا وسائل الأداء.

غير أن اللجوء إلى الوسيط لا ينفي حق الزبون في اللجوء إلى القضاء.

وتعتبر قرارات الوسيط ملزمة للبنوك إذا كان المبلغ المعني أقل من أو يساوي 100.000 درهم، بينما تعتبر هذه القرارات ملزمة لشركات التمويل إذا كان المبلغ المعني أقل من أو يساوي 40.000 درهم بالنسبة للنزاعات مع الأفراد و100.000 درهم بالنسبة للنزاعات مع المقاولات والمهنيين. وفي الحالتين معا، يبقى الزبون حرا في قبول أو رفض التحكيم الذي يصدر عن الوسيط.

وبالمثل، فقد اعتمد بنك المغرب ثلاث نصوص جديدة لتشجيع تطوير الخدمات المالية وتعزيز شروط الشفافية.

وقد تناول النص الأول تعليمةً وضعت قائمة تضم 16 خدمة بنكية ينبغي على البنوك أن تقدمها مجانا لزبنائها.

كما صدرت تعليمة ثانية تهدف إلى توحيد البنود العامة الدنيا التي ينبغي أن تتضمنها اتفاقيات حسابات الودائع. وتحدد هذه التعليمة الشروط العامة لفتح الحساب وتشغيله وإقفاله وكذا التزامات الأطراف.

وقد تم تعديل وتتميم الدورية المتعلقة بشروط إعداد كشف لحسابات الإيداع، الصادرة بتاريخ 5 دجنبر 2006، وذلك بهدف توحيد تسميات العمليات الواردة في هذه الكشوف وإبلاغ الزبناء بموجز عن العمولات والرسوم المقتطعة.

II. الأنشطة المتعلقة بالإشراف البنكي والاستقرار المالي

في سنة 2009، وتحسبا للآثار السلبية، على المستوى الوطني، لتدهور الظرفية الاقتصادية والمالية الدولية، واصل بنك المغرب تعزيز إجراءاته المتعلقة بالمراقبة من أجل ضمان صمود القطاع البنكي. كما تابع البنك عملية تقوية الإطار الاحترازي والتشغيلي للإشراف البنكي، وطالب مؤسسات الائتمان بتحسين جودة الحكامة المتعلقة بتدبير المخاطر.

وفي الوقت نفسه، وانطلاقا من الدروس المستقاة من الأزمة المالية الدولية التي سلطت الضوء على الترابط بين الأنظمة المالية وأهمية الاستقرار المالي في تحقيق تنمية اقتصادية سليمة، قام بنك المغرب بعدة إجراءات لتعزيز البعد الماكرو احترازي للإشراف البنكي.

1 - النشاط المتعلق بالإشراف البنكي

يتولى بنك المغرب مهمة الإشراف على جميع مؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة. وفي هذا الصدد، يقوم البنك بإصدار الاعتمادات والتراخيص اللازمة لممارسة النشاط البنكي، ويسن القواعد المحاسبية والاحترازية، كما يراقب المؤسسات التي تخضع لسلطته ويعاقب على انتهاكات المقتضيات القانونية والتنظيمية. إلى جانب ذلك، فهو يقوم بمعالجة الصعوبات التي تعترض القطاع البنكي.

ويمارس بنك المغرب عمليات المراقبة الميدانية والمستمرة، وذلك بالاستناد إلى مقاربة تعتمد على المخاطر وترتكز على مواطن الضعف بالنظام البنكي.

وتستند المراقبة العامة للمخاطر المالية على آليات للتنسيق مع السلطات التنظيمية الوطنية والأجنبية، كما تدخل في إطار تنظيمي يتماشى مع المعايير الدولية.

وفي إطار المهمة التي يقوم بها لحماية زبنائه، يعمل بنك المغرب على ترسيخ العلاقة بين مؤسسات الائتمان والزبناء على أسس سليمة ومتوازنة، كما يساهم في تطوير الخدمات المالية بتشاور مع مهنيي القطاع البنكي.

1.1 – الاعتمادات والتراخيص

خلال سنة 2009، قامت لجنة مؤسسات الائتمان، التي تتألف من بنك المغرب ووزارة المالية، بدراسة العديد من الطلبات الخاصة بعمليات إنشاء وإدماج مؤسسات الائتمان في المغرب وبتواجد بعض البنوك بالخارج وكذا بممارسة النشاط المرتبط بتحويل الأموال.

وهكذا قام بنك المغرب بمنح ستة اعتمادات من أجل:

– إنشاء « البريد بنك» وشركة متخصصة في تمويل صغار الفلاحين وصغار المزارعين الحاملين للمشاريع ؛

– إدماج شركتين للقروض للاستهلاك وشركتين لقروض الإيجار؛

– ممارسة النشاط المرتبط بتحويل الأموال من طرف شركتين جديدتين.

كما أعطى بنك المغرب موافقته المسبقة من أجل:

– تغيير المراقبة الخاصة بإحدى البنوك؛

– اتخاذ إحدى البنوك لمساهمات بالأغلبية في رأسمال خمسة بنوك في كل من الغابون والسنغال والكونغو والكاميرون والكوت ديفوار؛

– إنشاء أحد البنوك لشركة مالية بإيطاليا موجهة للمغاربة المقيمين بالخارج؛

– فتح أحد البنوك لمكتب يمثلها في ليبيا.

ومن جهة أخرى، قام بنك المغرب بدراسة 12 ملفا متعلقا بالموافقة على تعيين مراقبي الحسابات لأداء مهامهم داخل أربعة بنوك وشركة للتمويل وبنك حر ووسيطين في مجال تحويل الأموال وأربع جمعيات للقروض الصغرى. كما وافق البنك على تعيين 19 متصرفا ومسيرا داخل أجهزة الإدارة والتسيير التابعة لاثني عشرة مؤسسة ائتمان.

2.1 – أنشطة المراقبة

1.2.1 – أنشطة المراقبة الدائمة

تسهر الهيئة المكلفة بالمراقبة الدائمة على ضمان امتثال مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها للأحكام القانونية والتنظيمية، كما تقوم بتنقيط هذه المؤسسات.

وتساهم دراسة التقارير التنظيمية والمحاسبية والاحترازية، التي ترسلها المؤسسات بشكل دوري، في تعزيز التحليلات التي تقوم بها هيئة المراقبة الدائمة في إطار تقييم وضعها المالي والاحترازي. كما تستند هذه التحليلات أيضا على نتائج الاستقصاءات الميدانية، وتتم تكملتها من خلال تبادل الخبرات مع ممثلي مؤسسات الائتمان على جميع المستويات وكذا مع مراقبي الحسابات بهذه المؤسسات.

و نتيجة لهذا العمل، أصبحت البنوك تخضع، منذ سنة 2006، إلى نظام التنقيط. وقد تم توسيع هذا النظام في سنة 2009 ليشمل شركات القروض للاستهلاك والقروض للإيجار.

ويتم تقديم نتائج التنقيط لمسيري البنوك والمتصرفين الأعضاء في لجنها المختصة في افتحاص الحسابات. وفي هذا الصدد، يقدم بنك المغرب تقييمه للوضعية المالية والاحترازية للمؤسسة المعنية في إطار مقاربة نقيضة.

إطار 12: نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان (SANEC) كأداة للمراقبة الاستباقية

في إطار تنفيذ الركن 2 من اتفاقية بازل الثانية، يمكّن نظام التنقيط، من خلال منهج مهيكل، من تحديد نوعية المخاطر التي تتعرض لها كل مؤسسة، وذلك على أساس تحليلات كمية ونوعية لهذه المخاطر. ويتم هذا التقييم من خلال اعتماد حوالي خمسة عشر معيارا منتظما في إطار ست مجالات للمخاطر، ومقسما إلى 180 معيارا فرعيا.

ويأتي نظام تنقيط مؤسسات الائتمان في صلب عملية المراقبة الدائمة. إذ يشكل، على حد سواء، أداة للتحليل والرصد المبكر، مما يسمح بالقيام بإشراف يعتمد على المخاطر، وأداة للتدبير الداخلي تهدف إلى توسيع كثافة عمليات المراقبة، وكذا أداة للحوار مع الهيئات التابعة للمؤسسات.

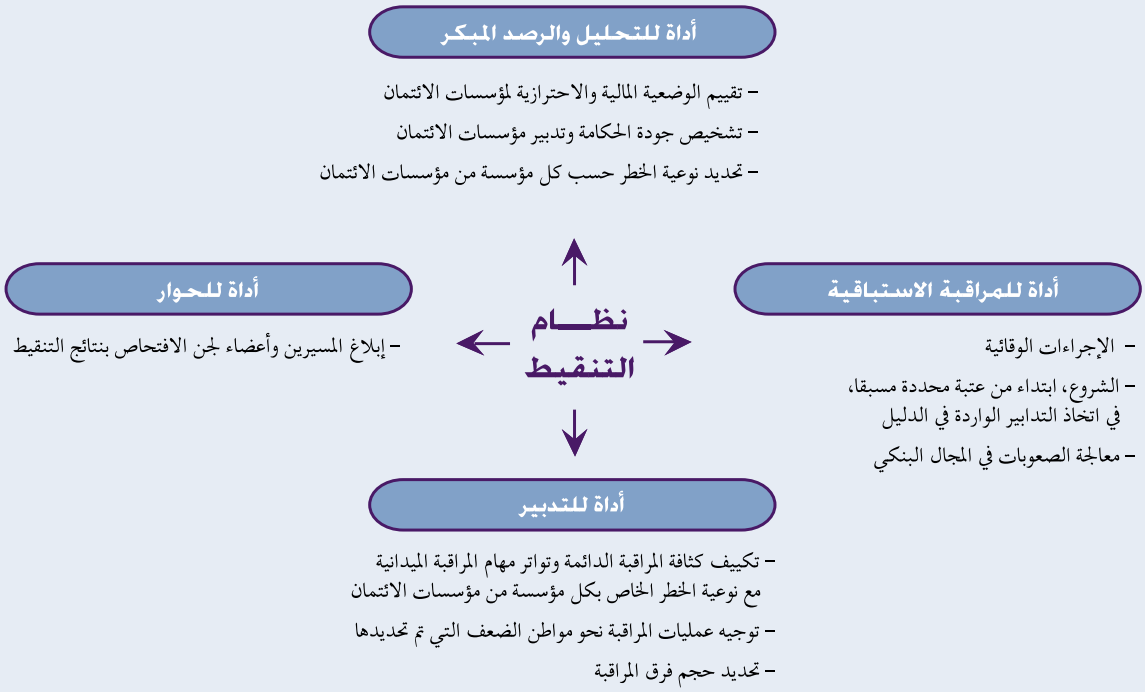

ووفقا للطرق المنصوص عليها في دليل معالجة الصعوبات البنكية، تم اتخاذ إجراءات تصحيحية في حق مؤسسات الائتمان التي منحت تنقيطا أدنى من عتبة معينة.

في سنة 2009، استهدفت الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار منظومة المراقبة الدائمة تعزيز رقابة المجموعات البنكية، و ذلك على الصعيد الوطني أوالدولي.

وفي هذا الصدد، ظل تقييم تمركز محفظات البنوك وتتبع مدى مطابقة أموالها الذاتية وتفعيل تدابير تعزيزها يشكل محور الاهتمام.

ولا يزال تعرض البنوك للمخاطر، في ما يخص القطاعات التي قد تتأثر بانعكاسات الأزمة العالمية، يشكل موضوع تتبع عن قرب بالتنسيق مع عناصر المراقبة الميدانية.

وفي إطار تقييم تنفيذ الركن 2، قامت هيئة المراقبة الدائمة بإجراء تتبع دقيق لعمليات تنفيذ برامج العمل التي تقوم بها البنوك لتعزيز منظومتها في مجال المراقبة الداخلية وتدبير مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة وكذا مخططات استمرارية النشاط.

وقد أدى تزايد خطر التحول إلى تكثيف عمليات المراقبة وعقد اجتماعات دورية مع المسؤولين عن وظائف تدبير الأصول والخصوم (ALM) وأمناء الصندوق بالبنوك. كما أولي اهتمام خاص بالوضعية المالية للمؤسسات البنكية المتواجدة بالخارج. وموازاة مع ذلك، تم اتخاذ إجراءات لتشجيع البنوك على تحسين وهيكلة التواصل المالي طبقا لمتطلبات الركن 3 من اتفاقية بازل الثانية ومتطلبات المعايير الدولية لرفع التقارير المالية.

ومن جهتها، لازالت جمعيات القروض الصغرى تشكل موضوع تتبع مكثف، وذلك نظرا للصعوبات التي يواجهها هذا القطاع.

2.2.1 – أنشطة المراقبة الميدانية

تمارس عملية المراقبة الميدانية بتنسيق مع مهمّة الرقابة الدائمة من خلال التحقيقات لدى مؤسسات الائتمان طبقا لبرنامج سنوي يحدد وفقا لمواطن ضعف النظام البنكي وحسب الآجال المحددة التي، عند تجاوزها، تصبح مراقبة المؤسسات الخاضعة ضرورية، وكذا حسب المخاطر الناجمة عن تأثيرات الأزمة.

وفي سنة 2009، أعطت هذه البرمجة الأولوية للاستقصاءات الشاملة التي تهدف إلى القيام بمراقبات مستهدفة لدى عدد متزايد من مؤسسات الائتمان، وإلى ضمان تواجد أقوى على المستوى الميداني.

وكامتداد للتحقيقات التي تم إجراؤها سنة قبل الآن، تم القيام بمهام خاصة لدى البنوك وشركات التمويل من أجل تعميق تقييم مواطن الضعف التي يسببها تدهور المحيط الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي. وفي هذا السياق، تمت مراجعة تعهدات البنوك في قطاعات العمل التي تتأثر بالظرفية الدولية، وذلك بهدف الوقوف على التعرضات التي من شأنها أن تخفي مخاطر متزايدة.

كما تم إجراء خمسة استقصاءات شاملة لتقييم المنظومات التي وضعتها البنوك في إطار تنفيذ الركن 2، ولا سيما في ما يخص تدبير مخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر التشغيل. وقد تمت كذلك دراسة المنظومة الخاصة بمكافحة غسل الأموال حسب الشروط التنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك، شملت هذه الاستقصاءات دراسة طرق المراقبة التي تقوم بها البنوك لفروعها المتواجدة بالخارج.

وتهدف المهام العامة للمراقبة والتي يبلغ عددها ست مهام، إلى تغطية جميع الأنشطة المزاولة التي تضطلع بها المؤسسات المعنية، وخاصة مراجعة التعهدات والمحاسبة ومنظومة المراقبة الداخلية والحكامة وتدبير المخاطر وكذا نظام المعلومات.

3.2.1 – خلاصات عمليات المراقبة والتوصيات

أظهرت عمليات المراقبة التي أجريت سنة 2009 أن البنوك قد برهنت عن صمودها أمام تدهور الظرفية الاقتصادية الناجم عن الأزمة المالية العالمية.

وإلى جانب تطوير الأنشطة، مكنت مواصلة تعزيز الأموال الذاتية من زيادة نسبة ملاءتها.

وإثر تنفيذ اتفاقية بازل الثانية، انخرطت البنوك في سلسلة من العمليات شملت تأهيل أنظمة المعلومات الخاصة بها وإعداد أنظمة مبتكرة للتنقيط الداخلي وتحقيق تقدم ملموس في ما يخص قياس التعرض للمخاطر.

وبالموازاة مع ذلك، واصلت البنوك تنفيذ أوراشها الكبرى في إطار الركن 2 والتي تهم تدبير مخاطر التشغيل وتدبير الأصول والخصوم ومخططات استمرارية النشاط.

ويستمر تعزيز جهاز الحكامة داخل البنوك بفضل تعميم لجن الافتحاص التي تلعب الآن دورا هاما في مراقبة جودة المعلومات المالية والتحكم في المخاطر.

ومع ذلك، فإن مواطن الضعف المرتبطة بمخاطر التمركز والتحول ومخاطر التشغيل تتطلب مزيدا من اليقظة.

وهكذا، تشير عمليات المراقبة أن محفظات البنوك تشمل تعهدات مهمة تجاه بعض الأطراف المقابلة. وبالرغم من كون المخاطر الكبرى[1] مؤطرة على المستوى التنظيمي وكونها لا تمثل سوى أربع مرات قيمة الأموال الذاتية، وهو نفس ما تم تحقيقه في سنة 2008، فإنه من الضروري تنويع هذه التعرضات خاصة أنها قد تخفي مخاطر متزايدة. وموازاة مع ذلك، ينبغي لبعض المؤسسات أن تعزز جودة أنظمة التنقيط الداخلي واختبارات الضغط التي تهدف إلى تقييم قدرتها على مقاومة التقصير من جانب بعض الأطراف المقابلة الرئيسية.

ويعكس تطور بنية الحصيلات البنكية زيادة خطر التحول نتيجة لتمديد آجال استحقاق القروض وللنمو الضعيف للودائع وكذا لتقلب الموارد لأجل. فعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ارتفعت الودائع في المتوسط بوتيرة أبطء مرتين مقارنة مع وتيرة ارتفاع القروض. ونتيجة لهذا التغير، ارتفع معامل الاستخدامات بصورة استثنائية، ليقترب من نسبة 100%. وتستدعي هذه التطورات من البنوك اعتماد سياسات مهيكلة بشكل أفضل لتدبير الأصول والخصوم.

1 يقصد بالمخاطر الكبرى، الديون والسندات تجاه نفس الطرف المقابل، أو مجموعة الأطراف المقابلة، والتي يساوي مبلغها أو يفوق 5% من الأموال الذاتية الاحترازية.

إطار 13: منظومة تدبير الأصول والخصوم داخل البنوك

أظهرت عمليات المراقبة الميدانية والمراقبة المستمرة أن البنوك واصلت، سنة 2009، الإجراءات الخاصة بتعزيز منظومة تدبير الأصول والخصوم تماشيا مع التوصيات الصادرة عن بنك المغرب.

ففي مجال الحكامة، وضعت البنوك لجانا لتدبير الأصول والخصوم (ALM) تابعة لجهاز التسيير، وكذا وظائف لتدبير الأصول والخصوم، مهمتها تدبير المخاطر المالية، ولا سيما مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة الإجمالي. غير أنه من اللازم تعميم صياغة إستراتيجية لتدبير هذه المخاطر. ومن جهتها، انخرطت أجهزة الإدارة بالبنوك بشكل أكبر في مراقبة هذه المخاطر من خلال لجن الافتحاص.

وبالرغم من ذلك، لا تزال البنوك مطالبة ببذل المزيد من الجهود من أجل أن تتوفر على أنظمة أكثر دقة وقوة لقياس مخاطر السيولة. كما يجب عليها أن تعمل على إجراء اختبارات للضغط تندرج في إطار عملية اتخاذ القرار، وأن تقوم بتبني مخططات استعجالية في حالة حدوث أزمة سيولة.

وفيما يتعلق بمخاطر التشغيل، حثّ بنك المغرب البنوك على الرفع من فعالية منظوماتها في مجال التدبير من خلال نظام ملائم لرفع التقارير بشأن الخسائر والحوادث والتنفيذ الفعال للإجراءات الوقائية التصحيحية للحد من المخاطر التي تم تحديدها، مع تسريع وضع مخططات لاستمرارية النشاط.

ويدل انتشار حالات الغش ببعض المؤسسات الائتمانية على أهمية هذه المنظومات والحاجة إلى اتخاذ المزيد من اليقظة من خلال تطبيق الإجراءات الوقائية التي من شأنها أن تحد من ظهور مثل هذه الحالات.

أما الأنشطة التي تمارسها البنوك في الخارج، فتتطلب تعزيزَ منظومات الرقابة من أجل التحكم أكثر في المخاطر وحماية الاستثمارات المنجزة.

وينبغي لجمعيات القروض الصغرى أن تواصل تقويم حصيلتها والرفع من مستوى مكاتبها الخلفية وتحسين ممارساتها الخاصة بالحكامة والمراقبة الداخلية وفقا لتعليمات بنك المغرب.

3.1 – الأشغال المرتبطة بتطبيق المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل الثانية

شكلت الأشغال المرتبطة بتطبيق المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل الثانية موضوع اجتماعات عديدة عقدت في إطار لجنة مشتركة مكونة من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب. وقد مكن تبادل الخبرات من توضيح عدة جوانب من هذه المنظومة ومن تحديد الإكراهات التي تحول دون تنفيذها.

وبالموازاة مع ذلك، وفي إطار عملية تقييم مدى استعداد البنوك لتنفيذ هذه المنظومة الجديدة، أجريت استقصاءات لدى البنوك على أساس استمارات تهم مخاطر السوق ومخاطر التشغيل. وقد مكن هذا الإجراء من تتبع الأوراش التي تم الشروع فيها، على المستوى المنهجي والتنظيمي والتقني، وكذا من الإلمام بشكل أفضل بخيارات البنوك .

كما تمت برمجة عمليات للمراقبة الميدانية خلال سنة 2010، تهم مطابقة أنظمة التنقيط الداخلي التي طورتها البنوك بخصوص خطر الائتمان. وبالمثل، يتوقع إجراء دراسات حول تأثير المتطلبات من الأموال الذاتية وإعداد دليل خاص بالمصادقة على نماذج التنقيط الداخلي وكذا وضع تقارير تنظيمية.

وعلى المستوى الداخلي، تم تنظيم دورات تكوينية حول المقاربات المتقدمة لفائدة المكلفين بالمراقبة المستمرة والمراقبة الميدانية، وذلك بهدف إعدادهم ليتمكنوا من تكييف مهامهم مع الإطار الاحترازي الجديد.

4.1 – الأشغال المرتبطة بدخول المعايير الدولية لرفع التقارير المالية (IFRS) حيز التطبيق

خلال سنة 2009، قام بنك المغرب، بتعاون مع مهنيي القطاع البنكي، بدراسة التغييرات التي أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على معيار IAS 1 الخاص «بعرض البيانات المالية».

ولا تزال الإصلاحات الأخرى الجارية للمرجع IFRS، ولا سيما تلك المرتبطة بمعيار IAS 39 والتي تهم الأدوات المالية، تشكل موضوع تتبع تقوم به اللجنة المشتركة بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب.

وقد تم خلال سنة 2009 عقد اجتماعات مع البنوك والمفتحصين التابعين لها، وذلك لمناقشة شروط تطبيق بعض القواعد الخاصة بالتقييم المحاسبي، من أجل تحقيق مزيد من التقارب بين الممارسات. وفي هذا الإطار، تمت بالخصوص دراسة مسألة التناسق بين المؤن المخصصة لنقص قيمة الديون المكونة على مستوى حسابات الشركات والحسابات المجمعة وكذا توحيد قواعد تصنيف السندات على أساس فردي مع القواعد التي تفرضها المعايير الدولية لرفع التقارير المالية.

5.1 – التعاون الدولي

قام بنك المغرب بتوسيع منظومته الخاصة بالتعاون مع المقننين الأجانب من خلال توقيعه سنة 2009 على اتفاقية مع اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا (UMOA). ويصل عدد الدول التي تدخل ضمن دائرة إشراف هذه السلطة إلى ثمانية دول[1].

كما تميزت سنة 2009 أيضا بتكثيف تبادل المعلومات بين بنك المغرب ونظرائه بالدول الأجنبية حول الوضعية المالية والاحترازية للمؤسسات الخاضعة لمراقبة كل من هذه البنوك.

وقد نظم بنك المغرب جولات دراسية لفائدة وفود تمثل بعض البنوك المركزية وسلطات الإشراف الأجنبية وذلك سعيا إلى الاطلاع على التجربة المغربية في مجال الإشراف البنكي. وموازاة مع ذلك، طلبت بعض المؤسسات المالية الدولية من بنك المغرب أن يقدم مساعدته لبلدان الأخرى.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسينية لإنشائه، نظم بنك المغرب ندوة جهوية لفائدة المشرفين البنكيين حول تأطير النظام البنكي والإشراف عليه، وذلك بالتعاون مع مركز تورنتو وسلطة الأسواق المالية بكيبيك.

1 بينين وبوركينا فاسو والكوت ديفواروغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال والطوغو.

6.1 – التشاور مع الجمعيات المهنية

في إطار سياسته التشاورية، عقد بنك المغرب خلال سنة 2009 عدة اجتماعات مع الجمعيات المهنية البنكية التي تتكون من المجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM) والجمعية المهنية لشركات التمويل (APSF) والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM). وقد أفضى هذا التشاور إلى وضع عدد من خرائط الطريق يتم التأكد من تنفيذها بانتظام.

وقد تم التطرق لعدد من القضايا مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، همت شروط تمويل الاقتصاد وأنظمة الأداء وإنشاء مكتب القروض ومكافحة غسل الأموال والأمن داخل البنوك. وشكلت العلاقة بين مؤسسات الائتمان والزبناء موضع اهتمام خاص في إطار هذه اللقاءات.

من جهة أخرى، ركز الحوار مع الجمعية المهنية لشركات التمويل على إعادة هيكلة القروض للاستهلاك ووضع مدونة للأخلاقيات من أجل تأطير قواعد إشهار عروض الائتمان وانخراط أعضاء هذه الجمعية في مكتب القروض وكذا الأمن داخل شركات تحويل الأموال.

أما المناقشات مع الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فقد تمحورت، بصفة خاصة، حول القضايا المتعلقة بإعادة هيكلة قطاع القروض الصغرى والسياسة المعتمدة لإنشاء فروع جهوية والمخاطر الناتجة عن الاقتراض من أكثر من مؤسسة.

7.1 – معالجة الشكايات والطلبات

قام بنك المغرب خلال سنة 2009 بمعالجة 367 شكاية وطلب استفسار، مقابل 260 في سنة 2008. وتفضي دراسة الملفات إلى مقاضاة مؤسسات الائتمان المعنية وأحيانا إلى القيام بعمليات تحقيق ميدانية.

وقد ركزت هذه الشكايات بالخصوص على المشاكل المتصلة بسير الحسابات البنكية ووسائل الأداء والشروط التي تطبقها مؤسسات الائتمان.

2 – الأنشطة المتعلقة بالاستقرار المالي

يقصد بالاستقرار المالي وضعية تكون فيها، من جهة، مختلف المؤسسات المالية متينة بما فيه الكفاية لتنفيذ مهمة الوساطة المالية دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، بما في ذلك مساعدة الحكومة، ومن جهة أخرى، تتميز فيها مختلف مكونات النظام المالي بتوفرها على هيكلة جيدة تمكنها من مواجهة الآثار الناجمة عن الصدمات أو الاضطرابات الكبرى الخارجية أو الداخلية.

ويساهم بنك المغرب في الحفاظ على الاستقرار المالي استنادا إلى دعامتين أساسيتين:

– استقلاله فيما يتعلق ب:

- السياسة النقدية التي تجعل من استقرار الأسعار هدفا رئيسيا لها؛
- الإشراف البنكي وفق المعايير الدولية؛
- مراقبة أنظمة الأداء من خلال الامتثال لأفضل الممارسات الدولية.

– آليات تنسيق الإجراءات التي تتخذها الجهات المنظمة وخاصة من خلال لجنة التنسيق بين سلطات الإشراف على القطاع المالي والتي يرأسها والي بنك المغرب.

1.2 – الإطار التحليلي للاستقرار المالي

يرتكز الإطار التحليلي للاستقرار المالي على بنية للمعلومات تتطور باستمرار وعلى تحليل مؤشرات المتانة المالية وإجراء اختبارات الضغط. ومن المنتظر أن يتم تعزيز هذا الإطار بواسطة منظومة لتحليل المخاطر النظامية وتنظيمها.

1.1.2 – مؤشرات المتانة المالية

تشكل مؤشرات المتانة المالية (ISF) أداة لتقييم مواطن القوة ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي. ذلك أن هذه المؤشرات تقوم على عناصر كمية تضم في آن واحد نسبا ميكرو–احترازية مجمعة ومتغيرات ماكرو–اقتصادية ومؤشرات عن وضعية الأسواق الرئيسية (السوق النقدية وسوق الصرف وسوق السندات، إلخ).

وباعتباره المؤسسة التي أطلقت مؤشرات المتانة المالية، يميز صندوق النقد الدولي بين نوعين من هذه المؤشرات. حيث تُعنى المؤشرات الأساسية بملاءمة الأموال الذاتية للبنوك وجودة أصولها ومردوديتها وسيولتها وتوزيع مخاطر الائتمان الخاصة بها وقابلية تأثرها بمخاطر السوق.

ويبين الإطار رقم 14 أدناه تطور مؤشرات المتانة المالية للنظام البنكي خلال السنوات الثلاث الماضية، وهي مؤشرات تم حسابها بالنسبة لأنشطة النظام البنكي في المغرب.

إطار 14: المؤشرات الأساسية للمتانة المالية 2007 – 2009 (بالنسبة المئوية)

	2007	2008	2009
ملاءمة الأموال الذاتية			
معامل الملاءة	10,6	11,2	11,8
الأموال الذاتية الأساسية/ مجموع المخاطر	9,2	9,6	9,2
الديون المعلقة الأداء الصافية من المؤن/الأموال الذاتية	18,2	13,9	12,7
جودة الأصول			
الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض	7,9	6,0	5,5
التوزيع القطاعي للقروض			
القروض الممنوحة للقطاع الأولي	5,4	6,9	6,0
القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية	12,6	12,5	14,1
القروض الممنوحة لقطاع الصناعة التحويلية	17,4	15,9	15,8
القروض الممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية	2,8	3,0	2,9
القروض الممنوحة لقطاع التجارة	6,5	6,5	6,6
القروض الممنوحة لقطاع السياحة	2,3	2,6	3,2
القروض الممنوحة للأسر	28,4	26,5	27,6
القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى	24,6	26,1	23,8
النتيجة والمردودية			
متوسط عائد الأصول	1,5	1,2	1,2
متوسط عائد الأموال الذاتية	20,6	16,7	15,2
هامش الفائدة/العائد الصافي البنكي	75,9	78,1	76,7
التكاليف العامة للاستغلال / العائد الصافي البنكي	46,5	47,8	47,5
السيولة			
الأصول السائلة/مجموع الأصول	22,7	18,6	17,3
الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل	29,5	24,7	23,0
مدى التأثر بخطر السوق			
الوضعيات المفتوحة الصافية بالعملات/الأموال الذاتية	8,2	6,5	13,5

أما المؤشرات الإضافية للمتانة المالية، فتضم المعطيات عن الوضعية المالية والنشاط وبنية حصيلة المؤسسات المالية الأخرى وكذا وضعية بعض الوكلاء والقطاعات الاقتصادية الخاصة كالمقاولات والأسر والقطاع العقاري.

ويتوفر بنك المغرب على جزء كبير من المؤشرات الإضافية، كما أنه باشر بعض الأعمال بتنسيق مع شركاء آخرين لتكملة هذه المؤشرات بمعطيات حول المقاولات والأسر والقطاع العقاري.

2.1.2 – إجراء اختبارات الضغط

يقصد باختبارات الضغط تمارين تتم فيها محاكاة بعض الأحداث الاستثنائية المحتملة التي تشكل وضعيات خطر، وتحليل تأثير هذه الحالات بالخصوص على ملاءة مؤسسات الائتمان وسيولتها.

وتستعمل نتائج هذه الاختبارات في تنفيذ إجراءات تهدف إلى الحد من آثار هذه الأحداث في حال وقوعها. ويجري بنك المغرب نوعين من اختبارات الضغط، ويتعلق الأمر باختبارات الضغط المرتبطة بمدى التأثر واختبارات الضغط الكلية.

ويمكن النوع الأول من هذه الاختبارات من تقييم مدى صمود مؤسسات الائتمان أمام بعض الصدمات التي صممت على أساس فرضيات تدهور وضعيتها فيما يخص المخاطر.

وهكذا، يقوم بنك المغرب بإجراء اختبارات الضغط الخاصة بمدى التأثر بالنسبة لكل بنك، وكذلك بالنسبة للنظام البنكي، وذلك بهدف تقييم قدرة البنوك على مقاومة الصدمات المحتملة الناتجة عن فرضيات قصوى للتدهور المرتبط بمخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الصرف. وأظهرت النتائج التي انبثقت عن هذه العملية في سنة 2009 تأثر بعض البنوك بتمركز مخاطر الائتمان.

أما النوع الثاني من اختبارات الضغط، فيهدف إلى توفير عناصر التوقع ببعض مجمعات النشاط البنكي بالمقارنة مع تطور البيئة الماكرو اقتصادية و كذا النقدية والمالية.

ويجرى اختبار الضغط الكلي على وجه التحديد بخصوص مخاطر الائتمان، ودلك بغية تقييم ارتباطه بتطور الناتج الداخلي الإجمالي وإعداد توقعات حول تطوره لأجل على مستوى النظام البنكي. وتتم حاليا دراسة نماذج أخرى من اختبارات الضغط الكلي.

2.2 – الأجهزة المختصة في التنسيق بين أنشطة منظمي القطاع المالي

يتطلب الحفاظ على الاستقرار المالي والوقاية من المخاطر النظامية تنسيقا وثيقا ومدعما بين سلطات تنظيم القطاع المالي، وذلك من خلال تبادل المعلومات و التحليلات والتنسيق بين الأعمال الخاصة بالإشراف.

في المغرب، ومنذ سنة 2006، تتم إدارة هذه المنظومة من طرف لجنة التنسيق بين هيئات الإشراف على القطاع المالي. فقد عقدت هذه الأخيرة اجتماعين في سنة 2009 خصصا أساسا لدراسة الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار الأزمة المالية الدولية ولتبادل المعطيات حول أنشطة كل جهاز من أجهزة الإشراف. وفي هذا الإطار، تمت دراسة خارطة الطريق على إثر التوصيات المنبثقة عن التمرين الخاص بمحاكاة الأزمة النظامية، والذي أجري في سنة 2009.

3.2 – الصندوق الجماعي لضمان الودائع

يتجلى هدف الصندوق الجماعي لضمان الودائع، الذي أسس طبقا للقانون البنكي لسنة 1993، في حماية المودعين في حالة عدم توفر مبالغهم المودعة. ويتولى بنك المغرب مهمة تسيير هذا الصندوق.

في نهاية دجنبر 2009، وصل المبلغ المتراكم لموارد الصندوق الجماعي لضمان الودائع إلى 8،7 مليار درهم، منها ما يزيد عن 83% من المساهمات السنوية لمؤسسات الائتمان المنخرطة في الصندوق، فيما تشكل مداخيل التوظيفات النسبة الباقية. وقد بلغ الربح الصافي للسنة المالية حوالي 233 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 16%.

وبالنظر إلى الدروس المستقاة من الأزمة المالية الدولية، قامت لجنة بازل والجمعية الدولية لأنظمة ضمان الودائع، في يونيو 2009، بنشر المبادئ الأساسية لإرساء أنظمة فعالة لضمان الودائع.

واستنادا لهذه المبادئ، أجرى بنك المغرب تقييما ذاتيا لنظام ضمان الودائع المعمول به في المغرب، وقد أبان هذا التقييم عن الحاجة إلى تعزيز هذا النظام من أجل تكييفه مع التحولات التي يعرفها المحيط الوطني والدولي.

إطار 15: المبادئ الأساسية لوضع أنظمة فعالة لضمان الودائع

قامت لجنة بازل والجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI) بنشر وثيقة تحدد المبادئ الأساسية لإرساء أنظمة فعالة لضمان الودائع. وقد تم إعداد هذه المبادئ، البالغ عددها 18، على شاكلة المبادئ الأساسية الخمس والعشرين المرتبطة بالإشراف البنكي، سعيا إلى مساعدة البلدان على التوفر على أنظمة لضمان الودائع تستجيب لأفضل المعايير الدولية.

وفي هذا الإطار، تقوم حاليا مجموعة عمل مكونة من ممثلين عن لجنة بازل والجمعية الدولية لضامني الودائع وصندوق النقد الدولي، بوضع اللمسات الأخيرة على منهجية لتقييم مدى احترام هذه المبادئ. وسيتم اعتماد هذه المنهجية من طرف البعثات التابعة لبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) التي يشترك في إدارتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وتتناول هذه المبادئ الأساسية المجالات العشر التالية:

– تحديد الأهداف التي يجب أن تحققها أنظمة ضمان الودائع (المبدأين 1 و2)؛
– مهمات وسلطات أنظمة ضمان الودائع (المبدأين 3 و4)؛
– حكامة أنظمة ضمان الودائع (المبدأ 5)؛
– علاقات هذه الأنظمة مع الجهات الفاعلة الأخرى في شبكة الأمان والقضايا العابرة للحدود (المبدأين 6 و7)؛
– الانخراط في أنظمة ضمان الودائع (المبادئ من 8 إلى 10)؛
– وسائل تمويل أنظمة ضمان الودائع (المبدأ 11)؛
– توعية العموم بخصوص مزايا ونواقص أنظمة ضمان الودائع (المبدأ 12)؛
– الحماية القانونية لموظفي هيئات ضمان الودائع والمتابعات القضائية ضد المسؤولين عن الإفلاس البنكي (المبدأين 13 و14)؛
– حل المشاكل المرتبطة بحالات الإفلاس البنكي (المبدأين 15 و16)؛
– تعويض المودعين وتحصيل الديون (المبدأين 17 و18).

3 - الوسائل والموارد المعتمدة في تنفيذ الإشراف البنكي

في نهاية سنة 2009، ارتفع عدد العاملين بإدارة الإشراف البنكي إلى 86 مستخدما، مقابل 82 في السنة الماضية.

ولايزال تطوير كفاءات المشرفين على القطاع المالي يشكل أولوية دائمة بالنسبة لبنك المغرب. وفي هذا الإطار، تم وضع مخطط تكويني لمدة ثلاث سنوات، في كل من المغرب والخارج، يراعي التطورات التقنية والتنظيمية على المستوى الدولي.

وقد ركزت هذه الدورات التكوينية بالخصوص، سنة 2009، على أوراش الإصلاح التي قامت بها الهيئات الدولية المنظمة للقطاع المالي وعلى تقاسم وتبادل الخبرات مع النظراء الأجانب في مجال الاستقرار المالي وعلى مسألة تدبير الأزمات.

وموازاة مع ذلك، قام بنك المغرب بتأطير حوالي عشرين متدربا جامعيا في إطار إعداد تقارير نهاية دراستهم في المجالين البنكي والمالي.

الجزء الثاني

بنية النظام البنكي وأنشطته ونتائجه

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

I. بنية النظام البنكي

رغم الظرفية الاقتصادية غير الملائمة، واصل النظام البنكي المغربي تطوير شبكته وتنويع أنشطته، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

1 - ظهور حركة تمركز في مهن التمويلات الخاصة

شهدت سنة 2009 إنشاء مؤسستين للائتمان، وهما «البريد بنك» الذي من المرتقب أن يبدأ نشاطه خلال سنة 2010، مستهدفا السكان ذوي الدخل المحدود والذي لا يتوفرون على حساب بنكي، وشركة متخصصة في تمويل صغار الفلاحين وصغار المستغلين الفلاحيين من حاملي المشاريع.

كما تم تعزيز قطاع الشركات الوسيطة في مجال نقل الأموال بوحدتين جديدتين.

وبالمثل، تم تعزيز قطاع مهن التمويلات المتخصصة من خلال ثلاث عمليات ادماج–استحواذ همت قطاعات القروض للاستهلاك والقروض الإيجارية والقروض الصغرى.

وهكذا ، تشمل المراقبة التي ينجزها بنك المغرب 84 مؤسسة موزعة بين 19 بنكا و36 شركة للتمويل و6 بنوك حرة و12 جمعية للقروض الصغرى و9 شركات للوساطة في مجال تحويل الأموال وصندوق الضمان المركزي وصندوق الإيداع والتدبير.

تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها

	2005	2006	2007	2008	2009
البنوك	**16**	**16**	**16**	**18**	19
بما فيها :					
البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها	5	5	5	7	7
البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها	5	5	5	5	6
شركات التمويل	**36**	**36**	**37**	**37**	**36**
شركات قروض الاستهلاك	19	19	20	20	19
شركات قروض الإيجار	7	7	7	7	6
شركات قروض العقار	2	2	2	2	2
شركات الكفالة	2	2	2	2	2
شركات شراء وتحصيل الديون	2	2	2	2	2
شركات تدبير وسائل الأداء	4	4	3	3	3
شركات أخرى	-	-	1	1	2
مجموع عدد مؤسسات الائتمان	**52**	**52**	**53**	**55**	**55**
البنوك الحرة	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
جمعيات القروض الصغرى	**12**	**13**	**14**	**13**	**12**
شركات تحويل الأموال				**7**	**9**
مؤسسات أخرى	**3**	**3**	**3**	**3**	**2**
المجموع	**73**	**74**	**76**	**84**	84

مع ظهور مؤسسة «البريد بنك»، أصبحت مساهمة القطاع العام تشكل، عند متم سنة 2009، الأغلبية في ستة بنوك وخمس شركات للتمويل، ولها حصص كبيرة في ست مؤسسات ائتمانية أخرى.

ومن جانبها، كانت المساهمة الأجنبية مهيمنة في سبعة بنوك وعشر شركات للتمويل، ولها حصص كبيرة في ثمان مؤسسات ائتمانية أخرى.

وفي نهاية سنة 2009، بلغ عدد مؤسسات الائتمان المدرجة في البورصة 14 مؤسسة، من بينها 6 مؤسسات بنكية تمثل 27% من رسملة البورصة.

2-تحسن ملحوظ في مؤشرات التعامل البنكي بفضل الإستراتيجية الجديدة للإدماج المالي

عرف معدل التعامل البنكي سنة 2009 تطورا ملحوظا. ومن المرتقب أن تتواصل هذه الدينامية بالنظر للاستراتيجيات التي تم تطبيقها لتمكين فئات جديدة من السكان من الولوج إلى الخدمات البنكية.

1.2 – استمرار افتتاح الشبابيك البنكية على المستوى الوطني بوتيرة سريعة

خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، رفعت البنوك من وتيرتها بخصوص افتتاح شبابيك بنكية جديدة. وبلغ عدد الوكالات الإضافية المفتوحة 1.091 وكالة، وهو نفس عدد الوحدات التي تم إنشاؤها خلال السنوات العشرة الماضية. كما قامت البنوك خلال سنة 2009، بفتح 400 شباك جديد، مقابل 390 شباك في سنة 2008.

بإدماج شبابيك «بريد بنك» البالغ عددها 887 والمخصصة لتقديم الخدمات المالية، وصل الآن عدد نقط البيع بالشبكة البنكية 4.425 نقطة بيع. ونتيجة لذلك، تعززت الكثافة البنكية، التي يتم قياسها من خلال مقارنة مجموع السكان بعدد الشبابيك، ليصبح شبّاك لكل 7100 نسمة.

ومع ذلك، ما زالت البنوك تعرف تمركزا قويا على مستوى المدن الكبرى، حيث أن الشبكة البنكية لا تغطي سوى 13% من العالم القروي.

ويبين الرسم البياني 1 أدناه أن منطقة الدار البيضاء الكبرى تعرف أعلى كثافة بنكية، وذلك بشباك واحد لكل 3.436 نسمة. وقد مثلت الأموال المودعة والقروض الموزعة في هذه المنطقة على التوالي 40% و63% من المجموع.

رسم بياني 1: التوزيع الجغرافي لعدد السكان لكل شباك

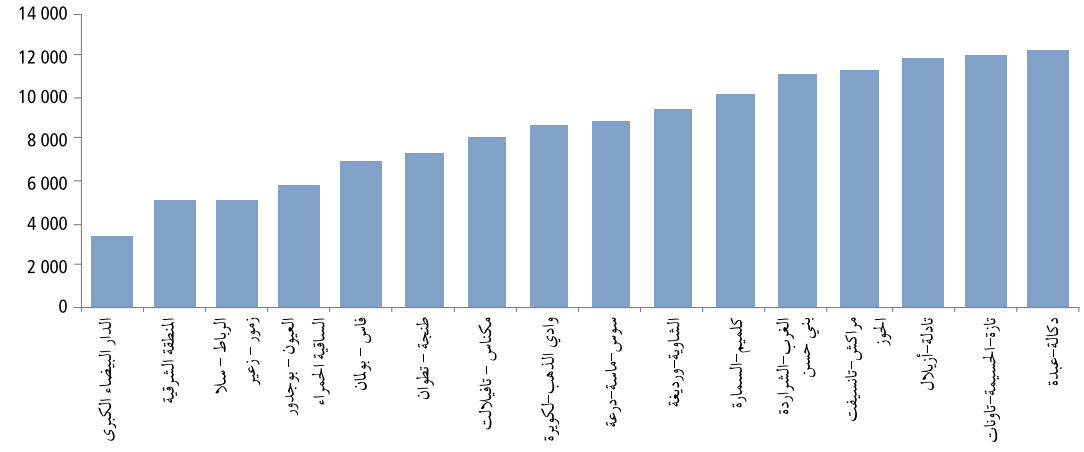

احتلت المنطقة الشرقية المرتبة الثانية بفضل توفرها على شباك واحد لكل 5.042 نسمة. كما تستقطب هذه المنطقة 9% من الودائع و2% من القروض الموزعة بالنسبة للمجموع .

وتحتل جهة الرباط – سلا – زمور – زعير المرتبة الثالثة بشباك واحد لكل 5.081نسمة. وقد قامت البنوك المتواجدة بهذه المنطقة بتوزيع ما يقرب من 13% من القروض وجمعت ما يقرب من 15% من الودائع.

وتمثل جهة دكالة – عبدة، التي يتمركز بها ما يقرب من 2% من الودائع و1,5% من القروض، أقل كثافة بنكية بشباك واحد لكل 12.163 نسمة.

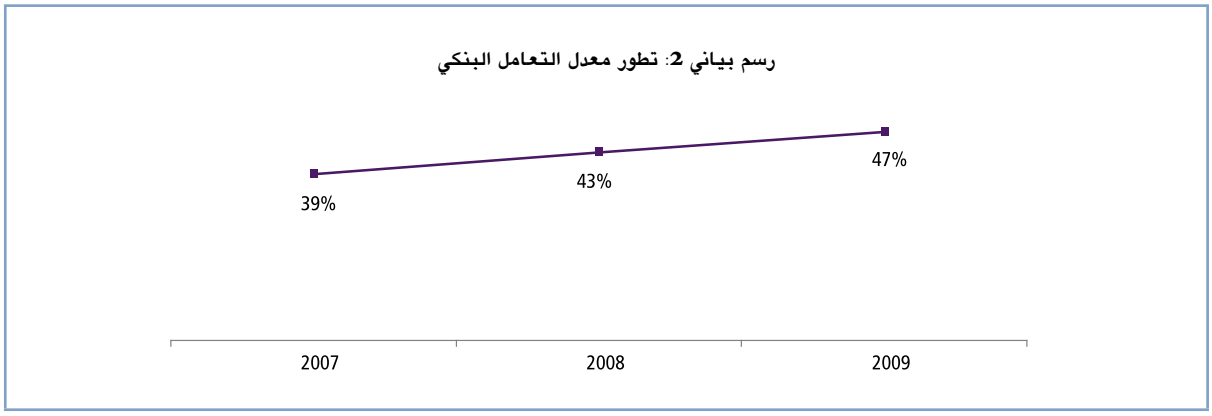

موازاة مع تعزيز الشبكة البنكية، ارتفع العدد الإجمالي للحسابات المفتوحة لدى البنوك بنسبة 10%، ليصل إلى حوالي 15 مليون حساب. وقد مكن هذا التطور، كما يوضح الرسم البياني 2 أعلاه، من رفع المعدل الإجمالي للتعامل البنكي[1] إلى 47%. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حسابات المقيمين فقط، فقد بلغ هذا المعدل 42%.

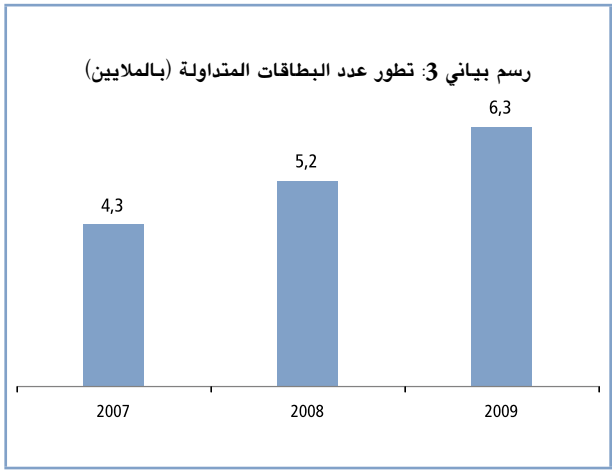

وموازاة مع ذلك، ارتفع عدد البطاقات البنكية بما يفوق مليون وحدة ليصل إلى 6،3 مليون بطاقة، كما هو مبين في الرسم البياني 3.

ولا تزال عمليات السحب تهيمن على استخدام هذه البطاقات، إذ بلغ عددها 119،2مليون، مرتفعة بواقع 19% مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2008. وقد قدّرالمبلغ الإجمالي لعمليات السحب ب101 مليار درهم، بزيادة قدرها 18،9%. ومن جهة أخرى، ارتفع عدد عمليات الأداء بواقع 20،2% ليصل إلى 8،1 مليون عملية، تعادل قيمتها الاجمالية 5،1 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 22،4 %.

ويتطلب الاهتمام الذي يحظى به استخدام البطاقات البنكية الرفع من عدد الشبابيك الآلية البنكية التي تعززت بإحداث 515 شباكا جديدا، ليصل عددها إلى 4.144 وحدة، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 7.600 نسمة، وهو ما يمثل خمس العدد المسجل قبل 10 سنوات.

1 نسبة العدد الإجمالي للحسابات مقارنة مع مجموع السكان.

2.2 – تواصل البنوك ملاءمة عروضها مع حاجيات مختلف الشرائح السكانية

يشكل تعميق دعائم السوق البنكية الوطنية على أسس إرادية إحدى الدعائم التي تقوم عليها استراتيجية التنمية المتكاملة للقطاع المالي. وفي هذا السياق، قامت أبرز المؤسسات البنكية بالبلاد، بالإضافة إلى الشبكة التقليدية، بإحداث قنوات توزيع جديدة تستهدف ذوي الدخل المحدود والمقاولات الصغيرة جدا. وهكذا، تمكنت من استقطاب زبناء جدد بفضل عروض ملاءمة من حيث المنتجات وتسعير الخدمات.

وسيكون من شأن الحلول المبتكرة مثل الخدمات البنكية عبر الهاتف، والتي سبق لبعض المؤسسات أن لجأت إليها، وكذلك اعتماد «البريد بنك»، إعطاء دفعة أقوى لإستراتيجية الإدماج المالي.

3-عملت البنوك على تعزيز حضورها على الصعيدين الجهوي والقاري

في إطار استراتيجية البحث عن أنشطة جديدة للنمو ومواكبة الفاعلين المغاربة والقرب من المغاربة المقيمين بالخارج، سرعت البنوك من وتيرة انتشارها على الساحة الإقليمية والقارية خلال السنوات الأخيرة. هكذا، وفي غضون خمس سنوات، ارتفع عدد الوكالات البنكية بالخارج ليصل تقريبا إلى الضعف، حيث بلغ عددها في المجموع في نهاية سنة 2009، 18 فرعا و71 وكالة وفرعا و58 مكتبا تمثيليا.

4 - استمرار سياسة التشغيل التي تنهجها البنوك

عرف عدد المستخدمين بمؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها ارتفاعا بنسبة 5% ليستقر عند نهاية دجنبر 2009 في 41.200 مستخدم، 75% منهم يعملون في البنوك و16% في جمعيات القروض الصغرى و8% في شركات التمويل.

رسم بياني 4: تطور عدد مستخدمي البنوك

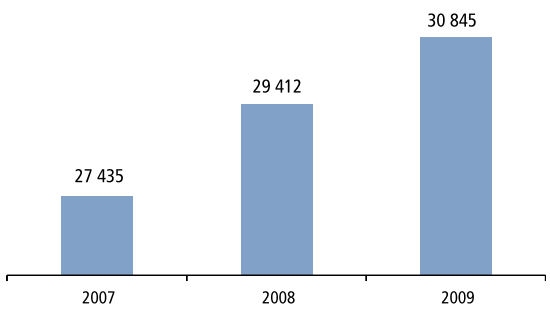

بهدف مواكبة تطوير شبكاتها وتحسين جودة التأطير، واصلت البنوك تعزيز صفوف مستخدميها، حيث ارتفع هذا العدد بواقع 1.433 مستخدم ليصل إلى 30.845 مستخدم.

رسم بياني 5: تطور عدد مستخدمي شركات التمويل

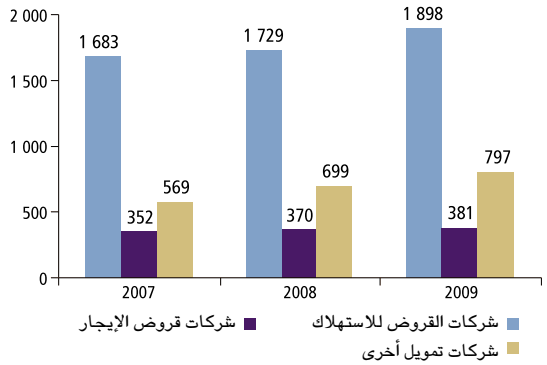

رفعت شركات التمويل من عدد مستخدميها ليصل إلى 3.076 مستخدم، أي بزيادة بنسبة 9،9%. وتعتبر الشركات المختصة في قروض الاستهلاك وتلك المختصة في قروض الإيجار المشغل الرئيسي بحصص 62% و12% على التوالي.

5 - انخفاض مستوى تمركز نشاط الائتمان على أساس مجمع

لم يعرف التمركز، الذي يقاس على أساس فردي، تغيرا كبيرا مقارنة بالسنة الماضية. وفي المقابل، سجل النشاط على أساس مجمع انخفاضا طفيفا.

1.5 – تمركز نشاط البنوك على أساس فردي

رسم بياني 6: تمركز مجموع الأصول (بالنسبة المئوية)

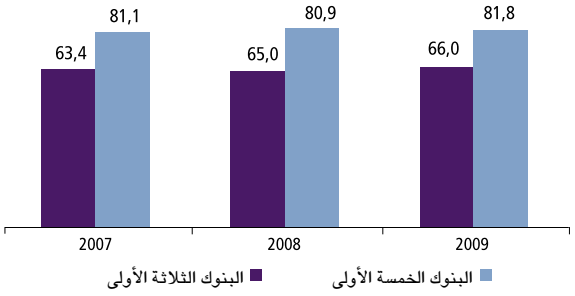

من حيث مجموع الأصول، ارتفعت حصة البنوك الثلاثة الأولى وكذا حصة البنوك الخمسة الأولى بما يقرب من نقطة واحدة لتصل على التوالي إلى 66% و 81،8%.

في ما يخص الودائع، لم يشهد مستوى التمركز أي تغيير يذكر، إذ بلغ 68% بالنسبة للبنوك الثلاثة الأولى و83،5% بالنسبة للبنوك الخمسة الأولى.

رسم بياني 7: تمركز الودائع (بالنسبة المئوية)

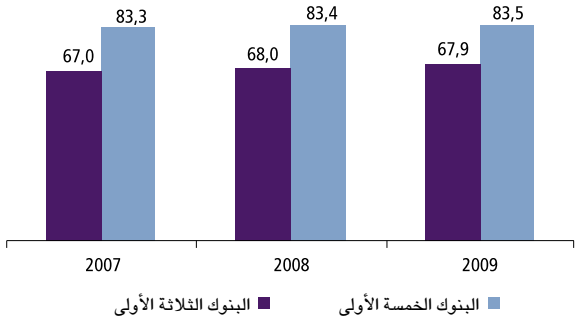

أما في ما يتعلق بالقروض، فقد عرفت حصة البنوك الثلاثة الأولى ارتفاعا طفيفا بواقع 0،5 نقطة لتصل إلى 61،4%، في حين أن حصة البنوك الخمسة الأولى ظلت شبه مستقرة في نسبة 78،8%.

رسم بياني 8: تمركز القروض (بالنسبة المئوية)

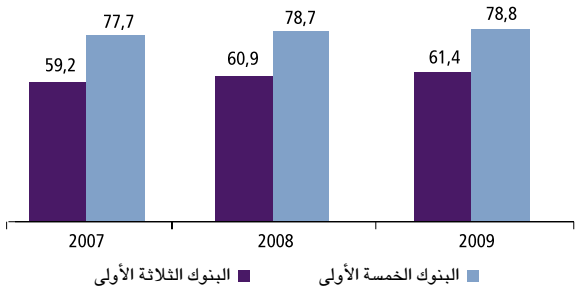

رسم بياني 9: التمركز حسب نوعية المساهمة (بالنسبة المئوية)

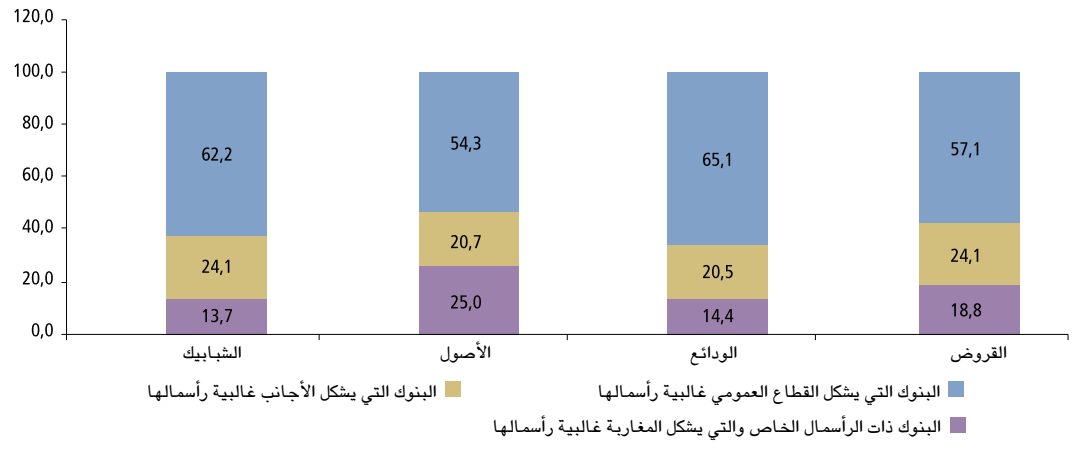

وكما هو مبين في الرسم البياني 9 أعلاه، توفّرت البنوك التي يمتلك فيها القطاع الخاص المغربي أغلبية الرأسمال، في نهاية سنة 2009، على 62،2% من الشبابيك و54،3% من الأصول، و65،1% من الودائع و57،1% من القروض. ومن جهتها، تحظى البنوك التي يمتلك فيها الأجانب أغلبية الرأسمال بنسبة 24،1% من الشبابيك و20،7% من الأصول و20،5% من الودائع و24،1% من القروض. في حين مثلت البنوك التي يمتلك فيها القطاع العمومي أغلبية الرأسمال نسبة 13،7% من الشبابيك، و25% من الأصول و14،4% من الودائع و18،8% من القروض.

رسم بياني 10: التمركز البنكي حسب مؤشر هيرفيندال–هيرشمان

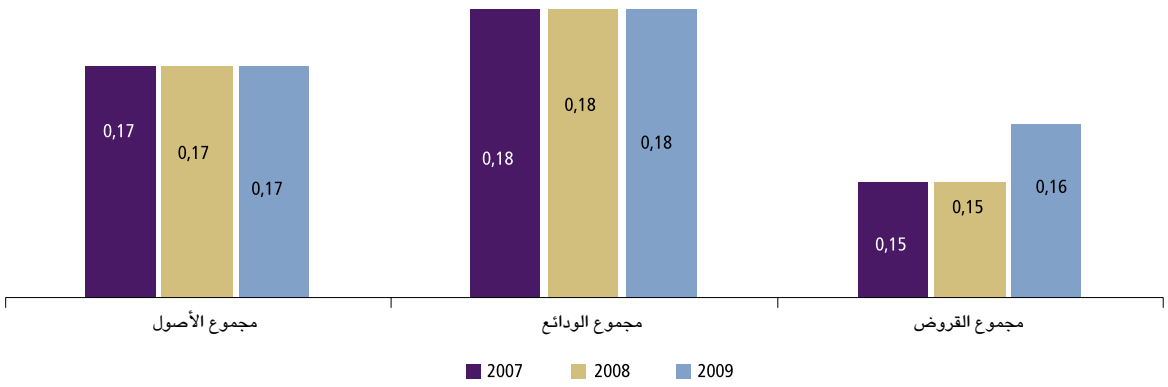

بتأكيده للنتائج التي تم تحقيقها في السنوات السابقة، أبرز حساب مؤشر هيرفيندال–هيرشمان تمركزا قويّا شيئا ما بالنسبة للودائع (0،18)، وذلك بالمقارنة مع مجموع الأصول (0،17) والقروض (0،16).

إطار 16 : مؤشر هيرفيندال–هيرشمان

يمثل مؤشر هيرفيندال–هيرشمان مجموع القوى المربعة لحصص البنوك من السوق، و تنحصر قيمته بين 0 و1. ويدل المؤشر الذي تقل قيمته عن 0،10 على سوق قليل التمركز، فيما تدل القيمة المحصورة بين 0،10 و0،18 على سوق ذات تمركز معتدل وعلى سوق ذا تمركز قوي إذا فاقت القيمة 0،18.

2.5 – تمركز نشاط شركات التمويل

انخفض مستوى التمركز بقطاع قروض الاستهلاك بسبب التباطؤ الذي عرفه نشاط الكراء مع خيار الشراء والذي تمارسه بعض الشركات الكبرى، في حين ارتفع بقطاع القروض الإيجارية، وذلك على إثر قيام شركتين بعملية الاندماج.

سجلت حصص شركات قروض الاستهلاك الثلاثة والخمسة الأولى من مجموع أصول القطاع، انخفاضا بواقع 3 نقط، حيث بلغت على التوالي 57% و71%.

وظلت حصة الشركات الثلاثة عشرة التابعة للمؤسسات المالية في نفس مستواها المسجل في السنة الماضية، أي 97%.

رسم بياني 11: تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك
(بالنسبة المئوية)

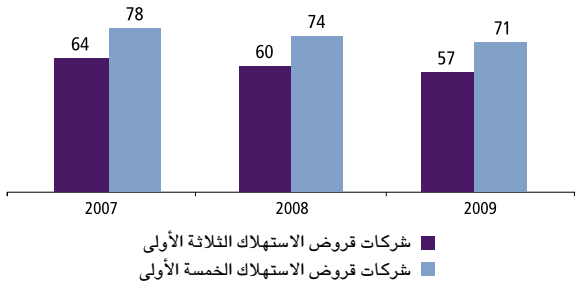

ارتفعت حصة شركات القروض الإيجارية الثلاثة الأولى، من مجموع أصول القطاع، بواقع 9 نقط، حيث بلغت 68%، بينما ارتفعت حصة الشركات الخمسة الأولى بما قدره 11 نقطة لتصل إلى 97%.

رسم بياني 12: تمركز مجموع أصول شركات القروض الإيجارية
(بالنسبة المئوية)

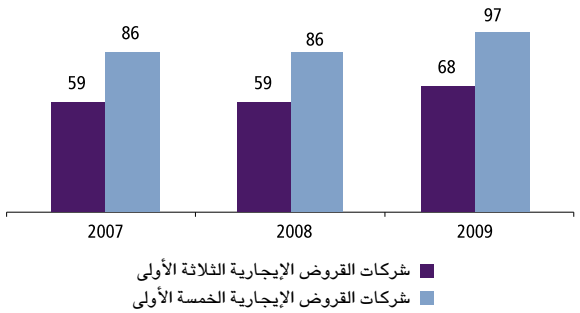

3.5 – تمركز نشاط الائتمان على أساس مجمع

انخفض مستوى تمركز نشاط الائتمان على أساس مجمع في سنة 2009، حيث تراجعت حصة المجموعات البنكية الثلاثة الأولى بواقع 3 نقط، لتصل إلى 59%. وكذلك الشأن بالنسبة لحصة المجموعات البنكية الخمسة الأولى التي انخفضت بنسبة 4 نقط لتصل إلى 78%.

تطور تمركز القروض على أساس مجمع (بالنسبة المئوية)

	قروض التجهيز وتسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات			قروض عقارية			القروض للاستهلاك			مجموع القروض		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
البنوك الثلاثة الأولى	58	60	57	63	64	64	65	66	63	58	62	59
البنوك الخمسة الأولى	79	80	77	83	83	82	85	85	83	78	82	78

يتبين من خلال دراسة التمركز حسب نوعيّة القروض انخفاضا في تمركز تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز وقروض الاستهلاك وإلى استقرار القروض العقارية. وقد غطت المجموعات البنكية الثلاثة الأولى 57% من تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز و64% من القروض العقارية و63% من قروض الاستهلاك. وبلغت حصة المجموعات البنكية الخمسة الأولى على التوالي 77% و82% و83%.

II. نشاط البنوك ونتائجها[1]

على الرغم من الظرفية الاقتصادية غير الملائمة التي تميزت بتقلص السيولة البنكية وازدياد المخاطر، ظل نشاط البنوك قويا، وإن في تراجع، كما تحسنت مردوديتها.

1- استمرار نمو نشاط البنوك على الرغم من وجود مناخ غير مشجع

أثر التباطؤ الذي عرفه نشاط البنوك بشكل مختلف على أصول وخصوم حصيلاتها. فعلى مستوى الأصول، تباطأ نمو القروض فيما تطور نشاط السندات. أما بالنسبة للخصوم، فقد شهدت الودائع نموا معتدلا تمّ التخفيف من تأثيره من خلال اللجوء إلى سوق الرساميل والتخفيض من الاحتياطي الإلزامي.

1.1 – تشجيع استخدامات البنوك بفضل انخفاض الاحتياطي الإلزامي

بلغ مجموع الأصول 828 مليار درهم، حيث ارتفع حجم نشاط البنوك بنسبة 8،4% مقابل 16،7% في سنة 2008. وبالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، فقد مثل 113% مقابل 111%.

تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)

الأصول	2007	2008	2009	التغير 2008/2009 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان و مثيلاتها	152 193	157 520	143 715	-8,8
ديون على الزبناء	359 493	447 729	500 394	11,8
محفظة السندات	115 717	124 079	148 155	19,4
بما في ذلك أذينات الخزينة	75 862	72 452	80 684	11,4
قيم مستعقرة	14 063	15 256	16 204	6,2
أصول أخرى	13 199	19 310	19 649	1,8
مجموع الأصول	**654 665**	**763 894**	**828 117**	**8,4**

يتناول هذا الجزء من التقرير نشاط البنوك و النتائج التي تم تحقيقها بالمغرب، إلا أنه لا يشمل معطيات «بريد بنك» الذي سيبدأ نشاطه خلال سنة 2010.

على الرغم من تباطؤ وتيرة نموها، تعززت حصة القروض الممنوحة للزبناء في الاستخدامات بنسبة 1،8 نقطة لتصل إلى 60،4%. كما ارتفعت حصة محفظة السندات بمقدار 1،8 نقطة مئوية لتصل إلى ما يقارب 18%. وبالمقابل، تراجعت حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بواقع 3،2 نقطة لتصل إلى17،4% وذلك ارتباطا بانخفاض الاحتياطي الإلزامي.

رسم بياني 13: بنية الاستخدامات لدى البنوك

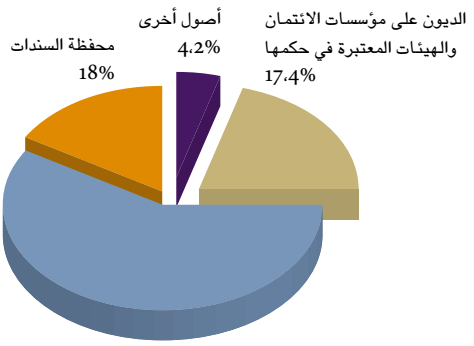

1.1.1 – تراجع الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

تراجعت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 8،8% لتبلغ143،7 مليار درهم، بعد أن ارتفعت بنسبة 3،5% في نهاية سنة 2008. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تراجع ودائع البنوك لدى البنك المركزي بسبب انخفاض الاحتياطي الإلزامي وتقلص الديون على البنوك المتواجدة بالخارج. وفي المجموع، عرفت الديون المقومة بالدرهم والتي تمثل 73% تراجعا بنسبة 13،4%، منخفضة بذلك بواقع 4 نقط لتبلغ 105،4 مليار درهم، بينما ارتفعت الديون المقومة بالعملات الأجنبية بنسبة 7،2% إلى 38،3 مليار درهم وتعززت حصتها بواقع 4 نقط لتصل إلى 27%.

وعلى إثر الانخفاضين المتتاليين اللذين عرفهما معدل الاحتياطي الإلزامي سنة 2009، سجلت الودائع لدى البنك المركزي انخفاضا بنسبة 32،8% لتبلغ 36،7 مليار درهم، الأمر الذي أدى إلى دفع سيولة إجمالية قدرها 15 مليار درهم.

بعد أن انخفضت بنسبة 15% في سنة 2008، سجلت الديون على البنوك المحلية زيادة بنسبة 28%، إذ بلغ حجمها 15،8 مليار درهم. وإذا كانت القروض المالية قد انخفضت بنسبة 19،5% لتصل إلى 4،4 مليار درهم، فإن تسهيلات الخزينة سجلت بالمقابل ارتفاعا بنسبة 25% لتبلغ 7،9 مليار درهم، كما تضاعفت القيم المستلمة للاستحفاظ ست مرات لتصل إلى 3،4 مليار درهم.

وتراجعت الديون على البنوك المتواجدة بالخارج بنسبة 9،7% لتصل إلى ما يقارب 16 مليار، حيث حافظت على نفس منحاها الملاحظ في السنة الماضية.

وبسبب تباطؤ نشاط شركات التمويل ولجوئها إلى السوق المالية، فإن القروض البنكية الممنوحة لهذه الشركات، وبعد أن ارتفعت بنسبة 22،8% في سنة 2008، استقرت في 51،8 مليار درهم، منها 16 مليار درهم على شكل تسهيلات للخزينة و35،8 مليار درهم على شكل قروض مالية.

وارتفعت الديون على مؤسسات الائتمان المماثلة[1] بنسبة 11،7% لتصل إلى 22،9 مليار درهم، وهو المبلغ الذي استفادت البنوك الحرة من معظمه.

1 تتكون مؤسسات الائتمان المماثلة بالأساس من صندوق الإيداع والتدبير و صندوق الضمان المركزي و البنوك الحرة و جمعيات القروض الصغرى.

2.1.1 – استمرار دينامية الائتمان رغم تباطؤها

كان لتباطؤ النشاط الاقتصادي الناجم عن تقلص الطلب الخارجي أثر واضح على وتيرة نمو القروض. إلا أن هذا النمو حافظ على قوته بمعدل بلغ 9،4%. وقد مثلت القروض التي وصل مبلغها الجاري في مجموعه إلى 568 مليار درهم، حوالي 77% من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقابل 75% في السنة الماضية.

ويعزى هذا التباطؤ بشكل أساسي إلى الانخفاض الملموس لتسهيلات الخزينة، كما يعكس الصعوبات التي واجهت العديد من المقاولات بسبب الظرفية الاقتصادية غير الملاءمة.

رسم بياني 14: توزيع القروض بواسطة الدفع حسب آجال استحقاقها

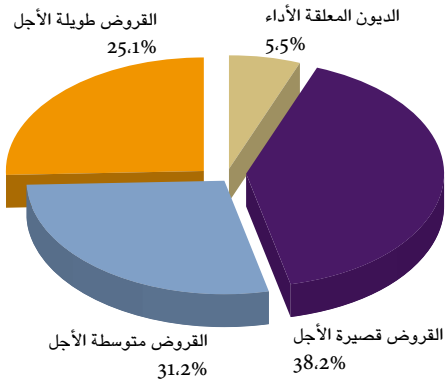

ارتباطا بالنمو الملحوظ الذي سجلته قروض التجهيز، ارتفعت القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 14،9% لتصل إلى ما يقارب 320 مليار درهم، حيث تزايدت حصتها بواقع 2،7 نقطة لتبلغ 56،3 %.

ارتفعت القروض قصيرة الأجل، التي بلغ مجموعها 217 مليار درهم بنسبة 3،5% مقابل 20،4% سنة من قبل، غير أن حصتها انكمشت بواقع 2،2 نقطة لتصل إلى 38،2%.

أما بالنسبة للديون المعلقة الأداء، فقد تراجعت حصتها بمقدار0،5 نقطة مئوية لتصل إلى 5،5%. وبلغت نسبة تغطيتها 74%، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل سنة 2008.

أدت تداعيات الأزمة العالمية إلى تغيير طفيف في التوزيع القطاعي للقروض. وهكذا ارتفع المبلغ الجاري للقروض المخصصة لقطاع الصناعات بنسبة 7،3% فقط مقابل 25،3% في سنة 2008 ليبلغ 104 مليار درهم، أي 18،3% من مجموع القروض.

رسم بياني 15: التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع (%)

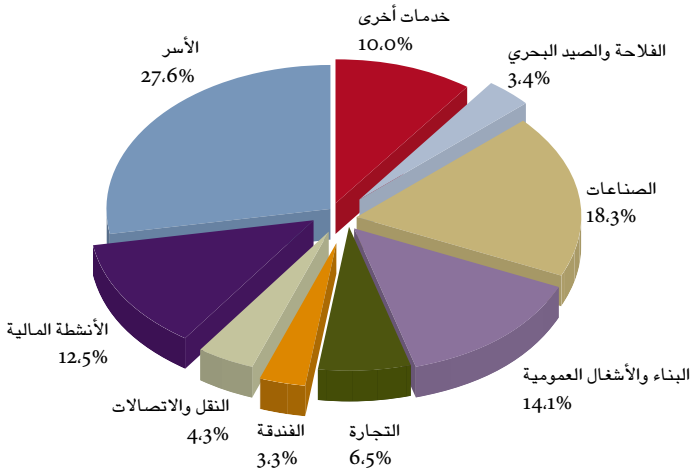

بحصة تبلغ 14،1% من مجموع القروض، حصل قطاع البناء والأشغال العمومية على مبلغ جاري وصل إلى80 مليار درهم، بزيادة قدرها 23% مقابل 22%. ويشمل هذا التطور وضعيات متباينة. فإذا كانت القروض المخصصة للإنعاش العقاري قد تراجعت، فتلك الممنوحة لأنشطة الأشغال العمومية ارتفعت بشكل هام، وذلك بفضل دينامية الاستثمارات العمومية.

ويبدو أن تطور القروض الممنوحة للقطاع الأولي قد تأثر بانخفاض طلب الفلاحين الذين استفادوا من موسم حصاد جيد. فقد عرف المبلغ الجاري لهذه القروض انخفاضا بنسبة 7،8% ليبلغ 19،4 مليار درهم، أي 3،4% من مجموع القروض، بانخفاض بواقع 0،7 نقطة.

ومثلت القروض الممنوحة لقطاع النقل والاتصالات، التي وصل مبلغها الجاري إلى 24،2 مليار درهم، 4،3% من مجموع القروض، منخفضة بواقع 0،2 نقطة.

ومن جهته، استفاد قطاع الفندقة من مبلغ جاري مقداره 18،6 مليار درهم وبلغت حصته من مجموع القروض 3،3%، مسجلا بذلك زيادة قدرها 0،7 نقطة.

وبفعل تباطؤ نشاط شركات التمويل، حققت الأنشطة المالية مبلغا جاريا قيمته 70،8 مليار درهم، بزيادة قدرها 3،7% مقابل 13%، فيما بلغت حصتها 12،5% متراجعة بواقع 0،6 نقطة.

وبفضل استمرار الأسر في الاستفادة من ظروف التمويل الملائمة عموما، حصلت على مبلغ جاري بزيادة قدرها 13،9% مقابل 14،6%. وقد وصل مجموع هذا المبلغ الجاري إلى 156،7 مليار درهم، 70% منه تقريبا مخصصة لقروض الإسكان. ويمثل 27،6% من مجموع القروض و21% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 20% سنة من قبل.

ومازال تصنيف القروض حسب العناصر الاقتصادية يشير إلى هيمنة القروض الممنوحة للمقاولات، والتي عرف معدل نموها، مع ذلك، تباطؤا. وقد ارتفع المبلغ الجاري للتسهيلات المخصصة للمقاولات الخاصة غير المالية بنسبة 6،6%،

بعد الزيادة التي سجلها بنسبة 27% في السنة السابقة. إذ وصل هذا المبلغ إلى 310،7 مليار درهم، أي ما يناهز 55% من مجموع القروض. وفي المقابل، استفادت المقاولات المالية[1] التي تبقى حاجياتها من حيث التمويل متواضعة، من حصة لا تزيد عن 2 %.

وفي المجموع، ارتفع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي بلغت 527،4 مليار درهم، بنسبة 8%، في تراجع مقارنة مع سنة 2008. وقد مثل هذا المبلغ 93% من مجموع القروض. وشكل 72% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 71% في السنة السابقة.

رسم بياني 16: توزيع القروض بواسطة الدفع، بين القطاع الخاص والقطاع العمومي (بملايير الدراهم)

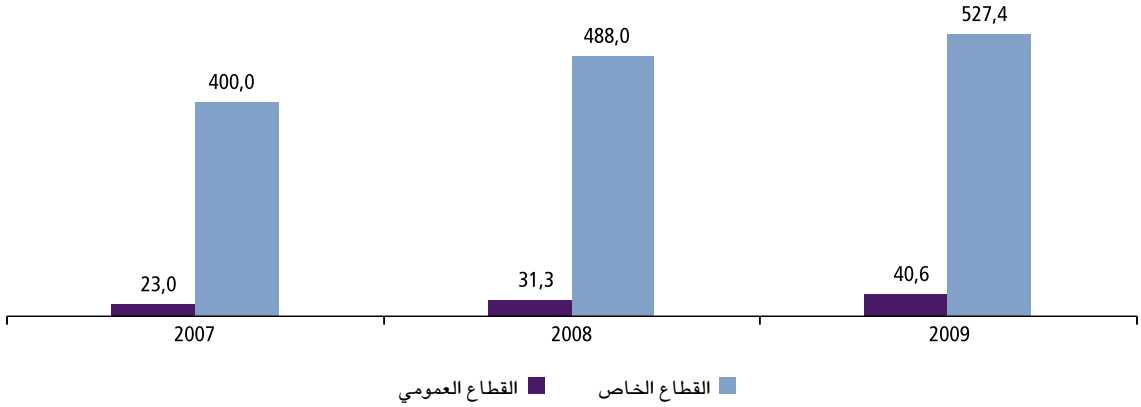

ساهمت المشاريع الكبرى التي أطلقتها السلطات العمومية في تشجيع القروض الممنوحة للقطاع العمومي. وقد تعززت هذه القروض بنسبة 30% لتصل إلى 40،6 مليار درهم، رافعة حصتها من 6% إلى 7%. وقد استفادت من هذا التطور بالأساس مقاولات القطاع العمومي التي ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 56% ليصل إلى 24،4 مليار درهم. فيما ارتفع المبلغ الجاري لديون الإدارات العمومية تجاه البنوك بنسبة 3،7% حيث بلغ 16،2 مليار درهم.

3.1.1 – تطور محفظة السندات ينطوي على تطورات متباينة

تتكون السندات المملوكة لدى البنوك من مجموعات موزعة على أربع فئات من المحافظ: المعاملة، والتوظيف، والاستثمار والمساهمة. ويتم تحديد كل محفظة حسب الهدف من اقتنائها.

1 باستثناء مؤسسات الائتمان و الهيئات المعتبرة في حكمها

تطور محفظة السندات (بالمبالغ الإجمالية)

(بملايين الدراهم)

	2007	2008	2009	التغير 2008/2009 (%)
سندات المعاملة		33 589	53 536	59,4
سندات التوظيف	58 392	40 703	40 893	0,5
سندات الاستثمار	45 164	35 158	28 416	-19,2
سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة	13 052	16 096	26 764	66,3
مجموع محفظة السندات	**116 608**	**125 546**	**149 609**	**19,2**

في نهاية سنة 2009، بلغ المبلغ الجاري الإجمالي لمحفظة السندات 149،6 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 19،2% مقابل 7،7% في السنة السابقة. وقد مثل بالمبلغ الصافي 18% من الاستخدامات مقابل 16،2%.

سجل المبلغ الجاري لسندات الخزينة قطيعة مع الانخفاضات المتتالية المسجلة في سنتي 2007 و2008، حيث عرف زيادة قدرها 11،4% ليصل إلى 80،6 مليار درهم. وقد ارتفعت حصتها بشكل طفيف في مجموع الاستخدامات لتبلغ 9،7%. ونتج هذا التطور عن لجوء الخزينة بشكل أقوى للبنوك لتلبية حاجياتها من التمويل، وذلك في ظل انخفاض عائدات الضرائب.

وظل المبلغ الجاري لمحفظة التوظيف، والذي يتكون بنسبة 64% من سندات الخزينة و19% من سندات الدين الأخرى و17% من سندات الملكية، في حدود 40 مليار درهم.

وتراجعت محفظة الاستثمار، والمشكلة بنسبة 93% من سندات الخزينة، بواقع 19،2% لتبلغ 28،4 مليار درهم. ويرتبط هذا الانخفاض بالاستجابة للمتطلبات التنظيمية التي تنص على ملاءمة قواعد التصنيف على أساس فردي مع تلك التي تفرضها المعايير الدولية لرفع التقارير المالية.

أما محفظة المعاملة، المكونة من 52% من سندات الخزينة و43% من سندات الملكية، فقد سجلت زيادة قدرها 59،4% لتبلغ 53،5 مليار درهم. ويعزى هذا التطور، بالإضافة إلى عمليات إعادة تصنيف السندات الصادرة من محفظة الاستثمار، إلى لجوء البنوك إلى عمليات اقتراض السندات.

ومن جهتها، عرفت محفظة المساهمات ارتفاعا قويا بنسبة 66،3% لتصل إلى 26،8 مليار درهم، ارتباطا بالأساس بالعمليات الجديدة الخاصة بالمساهمة في رأسمال المقاولات سواء في المغرب أو في الخارج.

وفيما يخص المساهمات في المقاولات التابعة[1]، والتي تمثل 59% من مجموع المساهمات، فقد ارتفعت بنسبة 52% إلى ما يقارب 16 مليار درهم.

1 يقصد بالمقاولات التابعة المقاولات التي تخضع لمراقبة حصرية، و التي تندمج أو قابلة للاندماج عبر عملية الإدماج الكلي في نطاق التجمع.

ارتفعت المساهمات والمخصصات التي في حوزة مؤسسات الائتمان المتواجدة بالخارج إلى6،8 مليار درهم، متزايدة بنسبة 43% وذلك إثر القيام بعمليات اقتناء بنكية جديدة بإفريقيا جنوب الصحراء. وقد مثلت هذه المساهمات ما يقرب من 28% من المجموع و11% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

رسم بياني 17: تصنيف محفظة المساهمات حسب نوع الطرف المقابل

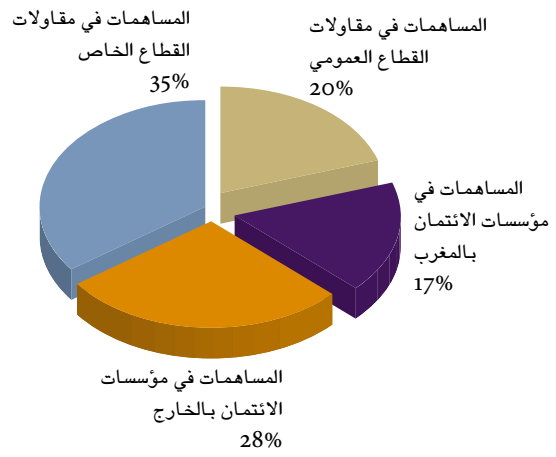

واستقرت المؤن المرتبطة بانخفاض قيمة محفظة السندات في 1،5 مليار درهم، وذلك بعد أن بلغت الضعف في سنة 2008.

2.1 – تميزت بنية الموارد بانخفاض حصة الودائع

بالرغم من مستوى نموها الضعيف المسجل سنة 2009، لا زالت ودائع الزبناء تشكل الجزء الأكبر من موارد البنوك. غير أن حصتها في مجموع الموارد انخفضت إلى 72،6%، متراجعة بنسبة 2،3 نقطة. ومثلت الديون السندية التي تنامت بفعل إصدارات الديون الثانوية وشهادات الإيداع، نسبة 6،7% من الموارد، أي بزيادة بواقع 0،8 نقطة مقارنة مع ما سجل سنة 2008. واستقرت حصة الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في 7،6%، بينما تعززت الأموال الذاتية المحاسبية بنسبة 0،3 نقطة لتصل إلى 7،6%.

تطور موارد البنوك (نشاط البنوك داخل المغرب)

(بملايين الدراهم)

بنود الخصوم	2007	2008	2009	التغير 2008/2009 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	44 245	58 922	62 742	6,5
ودائع الزبائن	515 171	572 294	601 268	5,1
سندات الديون	22 877	45 207	55 830	23,5
الإصدارات من سندات الدين	18 035	32 013	36 476	13,9
الديون الثانوية	4 842	13 194	19 354	46,7
الأموال الذاتية	45 337	55 400	63 056	13,8
خصوم أخرى	18 064	23 459	36 003	53,5
النتيجة الصافية	8 971	8 612	9 218	7,0
مجموع الخصوم	**654 665**	**763 894**	**828 117**	**8,4**

1.2.1 – عرفت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها تطورا متباينا

بعد الزيادة بنسبة 33% التي سجلت في سنة 2008، ارتفعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بواقع 6،5% فقط لتستقر في 62،7 مليار درهم، 27% منها على شكل ديون مقومة بالعملة.

وعرفت الديون ما بين البنوك، التي تمثل 29% من مجموع الديون، زيادة طفيفة بنسبة 1،5% لتصل إلى 18،5 مليار درهم. وهي مكونة من اقتراضات الخزينة بمبلغ 8،8 مليار درهم ومن الاقتراضات المالية بمبلغ 3،7 مليار درهم ومن القيم الممنوحة للاستحفاظ بمبلغ 6 مليار درهم. وفي المقابل، عرفت الاقتراضات لدى مؤسسات الائتمان المتواجدة بالخارج انخفاضا بنسبة 10،6% لتصل إلى 6،5 مليار درهم.

ومن أجل سد عجز خزينتها، استمرت البنوك في اللجوء إلى تسبيقات بنك المغرب. وإلى حدود نهاية شهر دجنبر 2009، بلغ المبلغ الجاري للديون تجاه البنك المركزي 19،8 مليار درهم، بزيادة قدرها 17،7%، وذلك بعد أن تضاعف تقريبا في سنة 2008.

وارتفعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان المعتبرة في حكمها بحوالي 8% لتصل إلى 16،3 مليار درهم.

2.2.1 – ارتفعت الودائع، للسنة الرابعة على التوالي، بوتيرة أقل مقارنة بوتيرة ارتفاع القروض

ارتباطا بالخصوص بانخفاض عائدات السفر والصادرات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة، عرفت الودائع التي تم تجميعها من الزبناء نموا بنسبة 5% فقط، مقابل 11% في السنة السابقة، لتصل إلى أكثر من 601 مليار درهم. وقد مثلت 82% من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقابل 83% في السنة السابقة.

وارتفعت الودائع المقومة بالعملة الأجنبية بنسبة 10،5% لتبلغ 6،5 مليار درهم، في حين بقيت الودائع المقومة بالدرهم القابل للتحويل، والتي بلغت 12،5 مليار درهم، في نفس المستوى الذي سجلته السنة الماضية. ومثل إجمالي هذه الودائع 3،2% من مجموع الموارد الصادرة عن الزبناء.

رسم بياني 18: تطور نسب نمو القروض والودائع (بالنسبة المئوية)

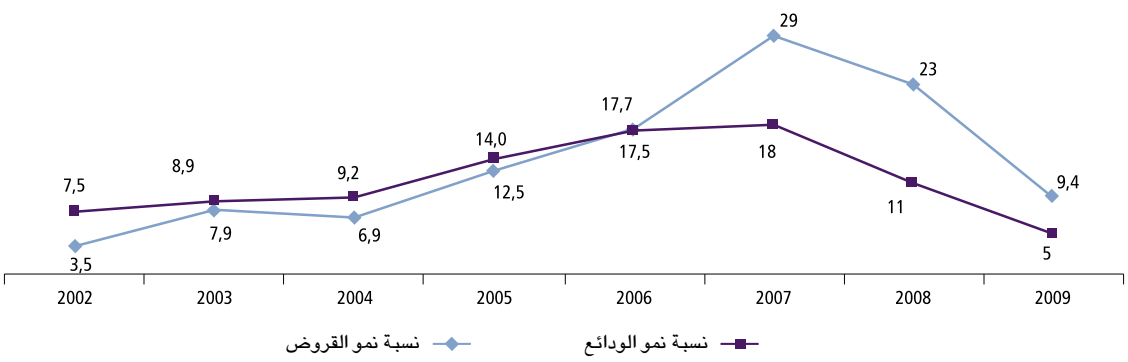

للسنة الرابعة على التوالي، ارتفعت الودائع بوتيرة أقل من وتيرة القروض. وقد أدى هذا التطور إلى زيادة في متوسط معامل الاستخدامات الذي بلغ 95%.

تأثرت وتيرة نمو الودائع بانخفاض الودائع الآجلة بنسبة 1،2% لتصل إلى178،7 مليار درهم، بعد أن حققت زيادة قدرها 24،8% في السنة السابقة. ويبدو أن الفاعلين غير الماليين يفضلون التوظيفات التي تدر أرباحا أكثر، لا سيما التوظيفات السندية.

وبالمقابل، ارتفعت الودائع الآجلة بنسبة 6،3% مقابل 4،6%، لتصل إلى ما يقرب من 332 مليار درهم، كما ارتفعت حسابات الادخار بنسبة 9،7%، مقابل 10،6% لتبلغ 71،9 مليار درهم.

رسم بياني 19: تطور حصة مختلف فئات الودائع في مجموع الودائع (%)

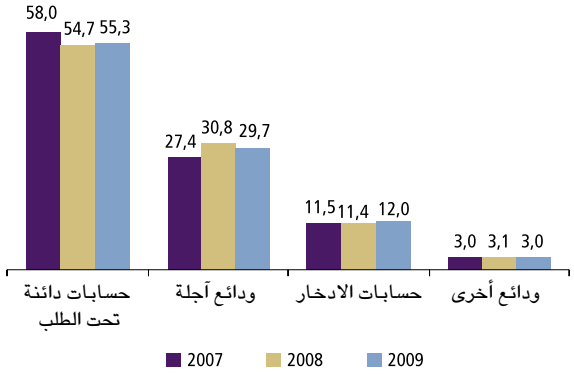

ومازالت ودائع الأفراد والفاعلين الاقتصاديين غير الماليين تهيمن على بنية الودائع على الرغم من تراجع حصتيهما مقارنة مع سنة 2008.

رسم بياني 20: بنية الودائع حسب الفاعلين الاقتصاديين (%)

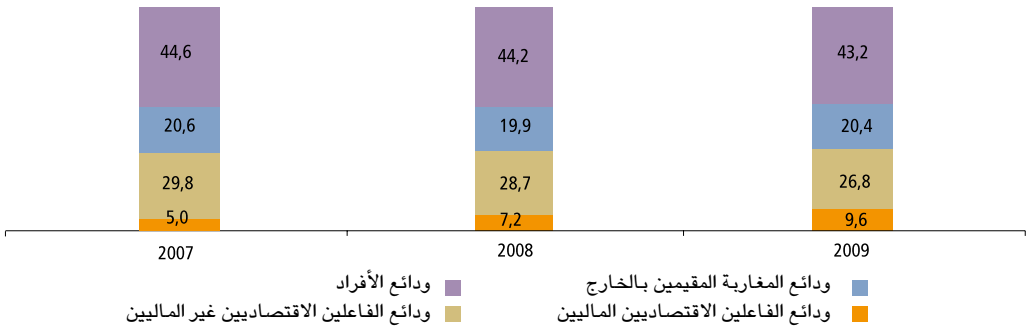

عرفت ودائع الأفراد (باستثناء المغاربة المقيمين في الخارج) التي بلغت حصتها 43،2% من مجموع الودائع، ارتفاعا بنسبة 2،3% مقابل 10% في سنة 2008 ، ليصل مبلغها الجاري إلى 258 مليار درهم.

وعلى الرغم من تدهور سوق الشغل في بلدان الاستقبال، مازالت ودائع المغاربة المقيمين بالخارج تواصل نموها بنفس وتيرة السنة السابقة، أي بنسبة بلغت 6،8% لتصل إلى 121،5 مليار درهم. وتتكون من 59% من الودائع تحت الطلب و36% من الودائع الآجلة و5% من الودائع بدفاتر التوفير.

وارتفعت ودائع الفاعلين الاقتصاديين الماليين، التي تمثل حصتها 9،6%، بنسبة 39% لتبلغ 57،2 مليار درهم.

3.2.1 – تم تعزيز الموارد الطويلة الأجل

تنامت الديون السندية التي تتكون من سندات الدين والديون الثانوية، بنسبة 23،5% لتبلغ 55،8 مليار درهم، أي 6،7% من مجموع الموارد.

وبلغت سندات الدين المصدرة 36،5 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 13،9%. وإذا كانت شهادات الإيداع التي تشكل المكون الأول لهذه السندات قد ارتفعت بنسبة 17،8% لتصل إلى 32،5 مليار درهم، فإن السندات وسندات الدين الأخرى تراجعت من جديد بنسبة 10% لتبلغ 4 مليار درهم.

وبهدف تطبيق المتطلبات التنظيمية، تزايد اللجوء إلى الإصدارات من الديون الثانوية، حيث ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 46،7% ليصل إلى 19،4 مليار درهم.

4.2.1 – تم تجميع الأموال الذاتية

تحت ضغط التطورات التنظيمية ولمواكبة التطور الذي تعرفه أنشطتها سواء على المستوى المحلي والدولي، واصلت البنوك العمل على البرامج الخاصة بتعزيز أموالها الذاتية. هكذا، وفي نهاية دجنبر 2009، ارتفع حجمها خارج نتيجة السنة المالية بنسبة 13،8% ليصل إلى 63 مليار درهم. وبالنسبة إلى مجموع الأصول، فقد مثلت هذه الأموال 7،6%، أي بزيادة 0،3 نقطة مقارنة بالسنة الماضية.

3.1 – تنامي التعهدات خارج الحصيلة على المنتجات المشتقة

خلال السنوات الأخيرة، عرفت العمليات خارج الحصيلة والمكونة من تعهدات التمويل والضمان المقدمة أو المستلمة ومن التعهدات المقومة بالعملات الأجنبية والتعهدات على المنتجات المشتقة تطورا ملحوظا. وعلى غرار التعهدات التقليدية التي سجلت نموا حقيقيا، فإن التعهدات على المنتجات المشتقة والتي تشجعها الشكوك الرائجة بالأسواق، عرفت زيادة بوتيرة قوية. ومن المؤكد أن هذه الأدوات تشكل مصادر جديدة للدخل، إلا أنها لا تخلو من بعض المخاطر.

إطار 17 : تعريف العناصر خارج الحصيلة

- **تعهد بالتمويل**: وعد تقدمه مؤسسة الائتمان بمنح تسهيلات الخزينة لصالح مستفيد ما، وذلك حسب الشروط المنصوص عليها في العقد.
- **تعهد بالضمان**: عقد تقوم بموجبه مؤسسة الائتمان لصالح طرف ثالث، لحساب زبون أو مؤسسة ائتمان أخرى، بضمان التحمل المتعلق بسند قام هذا الزبون أو هذه المؤسسة بالاكتتاب فيه، وذلك في حالة ما لم يتمكن هذا الزبون أو هذه المؤسسة من القيام بذلك.
- **تعهد بالعملة**: عقد يهم عمليات الصرف بالناجز والعمليات الآجلة. ويقصد بعمليات الصرف بالناجز عمليات شراء أو بيع العملات التي لا يقوم الطرفان فيها بتأجيل فسخ العقد أو يؤجلانه بسبب مدة الاستمهال. أما العمليات الآجلة فيقصد بها تلك التي يقرر فيها الطرفان تأجيل فسخ العقد لأسباب أخرى غير مدة الاستمهال.
- **تعهد على المنتجات المشتقة**: ويعني التعهدات الخاصة بأدوات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من الأدوات. وتحتسب هذه التعهدات بالمبلغ الافتراضي للأصول الأساسية.

تراجعت تعهدات التمويل الممنوحة بنسبة 2،2% لتصل إلى 71،7 مليار درهم، بعد أن حققت زيادة قدرها 30%. وقد خصص أكثر من 93% من هذا المجموع لفائدة الزبناء.

أما تعهدات الضمان الممنوحة، فقد ازدادت بما قدره 12،7% لتصل إلى 94،7 مليار درهم. كما ارتفعت التعهدات بالأمر الصادرة عن الزبناء بنسبة 9،5% لتصل إلى 64،2 مليار درهم، وكذا التعهدات بالأمر الصادرة عن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والتي تنامت بنسبة 20% لتصل إلى 30،5 مليار درهم.

وبخصوص تعهدات التمويل المستلمة، فقد انخفضت بنسبة 44% لتصل إلى 2،9 مليار درهم، كما تراجعت تعهدات الضمان المستلمة بنسبة 13،3% لتبلغ 48،2 مليار درهم، منها 45،4 مليار درهم مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وارتفعت التعهدات المقومة بالعملات الأجنبية بنسبة 45،9% إلى 82،3 مليار درهم. كما أن عمليات الصرف بالناجز قد فاقت الضعف لتصل إلى 35،1 مليار درهم. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى بعض العمليات على رأس المال. فيما ارتفعت عمليات الصرف الآجلة بنسبة 9،4% لتبلغ 47،2 مليار درهم.

وتزايدت التعهدات على المنتجات المشتقة أكثر من ثلاث مرات مقارنة مع ما سجل سنة 2008، لتبلغ 19،4 مليار درهم. ويرتبط هذا التطور بالشكوك التي طبعت المحيط الاقتصادي الدولي. إلا أن عرض هذه المنتجات يبقى منحصرا في عدد محدود من المؤسسات.

أما فيما يخص التعهدات على أدوات أسعار الصرف، والتي تمثل 55% من المبلغ الجاري للتعهدات على المنتجات المشتقة، فقد انتقلت من 3،8 مليار درهم إلى 10،6 مليار درهم.

وبحصة تبلغ 37%، تضاعفت التعهدات على أدوات أسعار الفائدة ثمان مرات، لتستقر في 7،2 مليار درهم، وذلك ارتباطا بالتطور الملحوظ الذي عرفته عمليات مبادلة أسعار الفائدة.

2 - تحسن النتيجة الصافية الإجمالية للبنوك

على الرغم من تباطؤ نشاط البنوك وارتفاع تكلفة مخاطرها، تحسنت نتيجتها بصفة إجمالية بفضل الأداء الجيد للعائد الصافي البنكي وكذا بفضل تحقيق أرباح غير معهودة.

ويتضمن التحليل الخاص بتطور مردودية البنوك تسليط الضوء على أهم الأرصدة الوسيطة للتدبير والتي تمكن من تحديد العناصر التي ساهمت في الحصول على النتيجة النهائية.

رسم بياني **21**: تطور الأرصدة الوسيطة لتدبير البنوك (بملايين الدراهم)

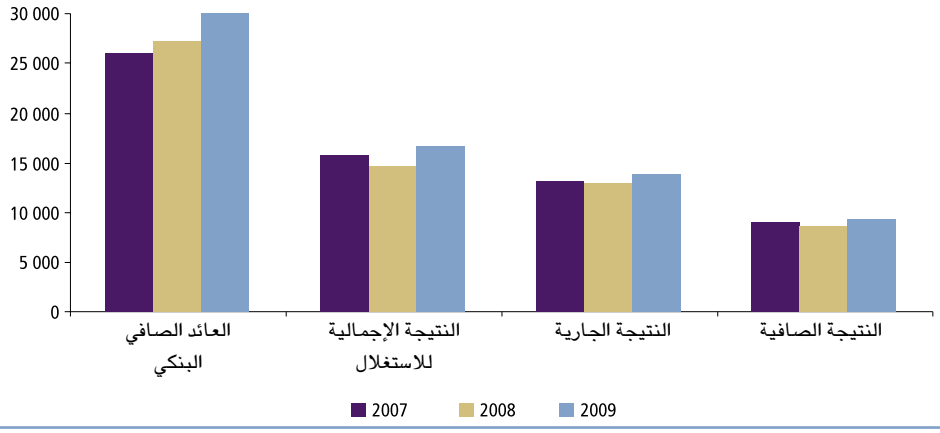

1.2 – تطور جيد للعائد الصافي البنكي رغم التراجع الطفيف لنمو هامش الفائدة

بعد ارتفاع بلغ 4،7% في السنة السابقة، تزايد العائد الصافي البنكي بنسبة 10،3% ليصل إلى ما يقرب من 30 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى الزيادة المعتدلة في هامش الفائدة والأداء الجيد لنتيجة أنشطة السوق.

رسم بياني **22**: تطور حصة هامش الفائدة والهامش على العمولات ونتيجة عمليات السوق في العائد الصافي البنكي للبنوك (%)

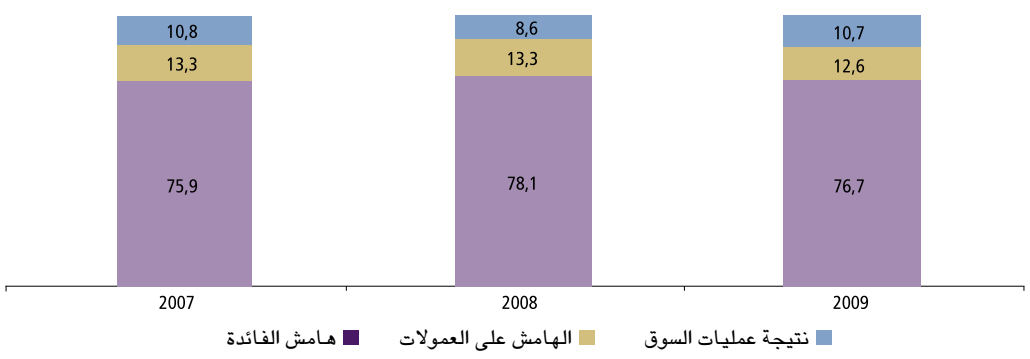

سجل هامش الفائدة، الذي استقر في 22،5 مليار درهم، زيادة بلغت 5،6% مقابل 10،7%. وانخفضت حصته في العائد الصافي البنكي بنسبة 1،4 نقطة لتصل إلى 76،7%. ويرجع هذا التباطؤ إلى التزامن بين زيادة الفوائد المستلمة بنسبة 10% وزيادة الفوائد الممنوحة بنسبة 16،2 %، مقابل 14% و27% على التوالي سنة من قبل.

وتراجع العائد الصافي للفوائد برسم العمليات التي تتم مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 21،8% ليصل إلى 1،3 مليار درهم، وذلك تحت تأثير انخفاض الفوائد المستلمة بواقع10،8 % والتي بلغت 3،1 مليار درهم، في حين حافظ مبلغ الفوائد الممنوحة على نفس المستوى الذي سجله في سنة 2008، أي 1،8 مليار درهم.

وحققت العمليات التي تتم مع الزبناء عائدا صافيا للفوائد بلغ 19 مليار درهم، بزيادة بنسبة 14% مقابل 30% سنة 2008. وارتفعت الفوائد المستلمة بنسبة 15،3% لتصل إلى 28،6 مليار درهم، مقابل 27%، وذلك بسبب تأثرها بتباطؤ نشاط الائتمان. ومن جهتها، تنامت الفوائد الممنوحة بنسبة 17،9% مقابل 21%، حيث بلغت 9،7 مليار درهم.

بعد تراجع بواقع 35،5% في سنة 2008، سجل العائد الصافي للفائدة على سندات الديون انخفاضا آخر بنسبة 13،9% ليصل إلى 2،9 مليار درهم، ارتباطا بالزيادة التي شهدتها التكاليف على سندات الدين المصدرة بنسبة 25،6% لتصل إلى 2،3 مليار درهم، في حين أن الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين ظلت مستقرة في 5،2 مليار درهم.

وارتفع الهامش على العمولات الذي بلغت حصته من العائد الصافي البنكي 12،6%، متراجعا بواقع 0،7 نقطة، بنفس وتيرة السنة الماضية، أي 4،8% ليصل إلى 3،8 مليار درهم.

وسجلت العمولات مقابل تقديم الخدمات، والتي بلغت في المجموع 3،8 مليار درهم، نفس النمو مقارنة مع سنة 2008، أي بزيادة 6،3%، وإن بتطورات متباينة.

رسم بياني 23: بنية العمولات مقابل تقديم الخدمات

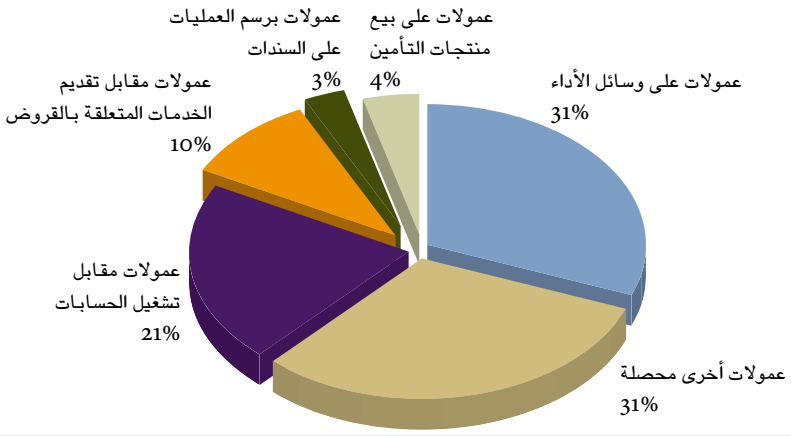

بلغت العمولات على وسائل الأداء، وهي المصدر الأول للعمولات المحصلة من قبل البنوك، 1،2 مليار درهم، بزيادة قدرها 8،5%. وبفضل استقطاب زبناء جدد، ارتفعت العمولات على سير الحسابات بنسبة 11،9% لتصل إلى 785،6 مليون درهم. وارتفعت العمولات على الخدمات المتعلقة بالقروض بنسبة 4،5%، لتستقر في 389 مليون درهم.

وقد أدى انخفاض نشاط البورصة، وإن بوتيرة أقل من تلك المسجلة في سنة 2008، إلى تقلص العمولات برسم العمليات على السندات بنسبة 26،5% لتبلغ 114،3 مليون درهم. وبالمقابل، ارتفعت العمولات على بيع منتجات التأمين بنسبة 13،7% لتصل إلى 159 مليون درهم.

وارتفعت العمولات الصافية برسم تعهدات التمويل والضمان بنسبة 7،9% حيث بلغت 769 مليون درهم، فيما انخفضت العمولات على عمليات الصرف بنسبة 17،8% لتبلغ 171 مليون درهم.

ومكن تزايد مساهمة أنشطة السوق في العائد الصافي البنكي من تعويض التباطؤ المسجل في نمو الأرباح الصافية للوساطة. وبالفعل، فقد ارتفعت نتيجة هذه الأنشطة بنسبة 36،7% لتصل إلى 3،2 مليار درهم، مقابل تراجع بنسبة 16% سنة من قبل. وبذلك ارتفعت حصتها في العائد الصافي البنكي إلى 10،7%، أي بزيادة بلغت 2،1 نقطة.

ويرجع النمو الذي شهدته نتيجة أنشطة السوق بالأساس إلى الزيادة في نتيجة العمليات على محفظة السندات بنسبة 58،5% حيث بلغت 1،5 مليار درهم، موزعة بين 1،1 مليار درهم بالنسبة لمحفظة المعاملات و413 مليون درهم بالنسبة لمحفظة التوظيف. وقد نتج هذا التطور في حد ذاته عن انخفاض أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة وتحسن عائدات مؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية وفي سندات الاقتراض.

2.2 – انتعاش جيد للنتيجة الإجمالية للاستغلال

سجلت التكاليف العامة للاستغلال، والتي بلغت في المجموع 14،2 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 9،5% مقابل 7،7%، أي بوتيرة أقل من وتيرة العائد الصافي البنكي. وهكذا، عرف المعامل المتوسط للاستغلال تحسنا طفيفا بلغ 47،5%، بعد الزيادة بواقع 1،3 نقطة المسجلة سنة 2008.

رسم بياني 24: تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال والمعامل المتوسط للاستغلال لدى البنوك

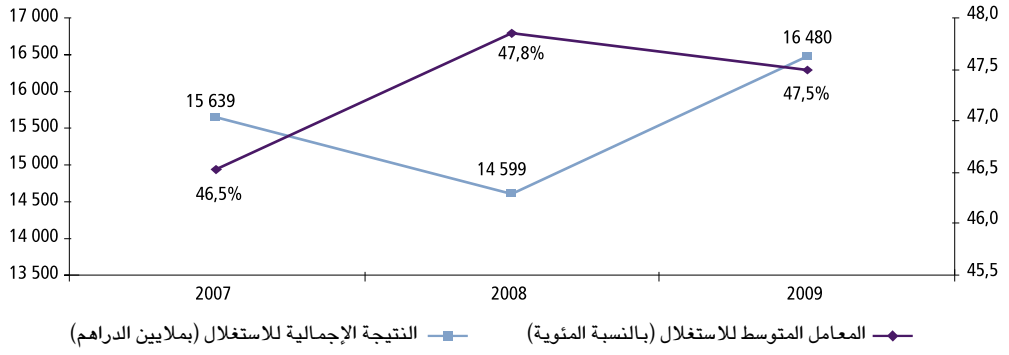

ارتفعت تكاليف الموظفين بنسبة 6% لتصل إلى 7 مليار درهم. وتمثل حصتها 50% من مجموع المصاريف العامة للاستغلال. وقد مكن التحكم في نمو تكاليف الموظفين، علاوة على الأداء الجيد للعائد الصافي البنكي من تحسين إنتاجية البنوك[1]، كما هو مبين في الرسم البياني 25.

1 تقاس الإنتاجية باحتساب العائد الصافي البنكي نسبة لعدد مستخدمي البنوك.

رسم بياني 25: تطور إنتاجية البنوك (بآلاف الدراهم)

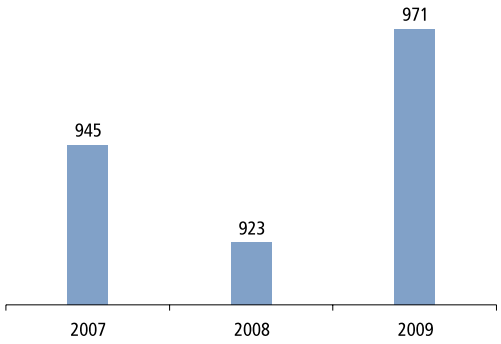

ارتفعت التكاليف الخارجية، التي بلغت حصتها 36%، بنسبة 13،7% لتصل إلى 5،1 مليار درهم، مقابل 10،4%. وقد نتج هذا النمو بالأساس عن التوسع الذي عرفته شبكة البنوك وعن مواصلة عملية تحديث أنظمة المعلومات التي تعتمدها. ومن جهتها، ارتفعت الضرائب والرسوم بنسبة 8،2% لتبلغ 302،6 مليون درهم.

أما مخصصات الاستخمادات والمؤن، المرتبطة بانخفاض قيمة المستعقرات غير المجسدة والمجسدة، فقد عرفت زيادة قدرها 11،3% لتصل إلى 1،5 مليار درهم.

وبفضل الزيادة في العائد الصافي البنكي وتحقيق فائض القيم على بيع المستعقرات المالية التي بلغت 923 مليون درهم، تحسنت النتيجة الإجمالية للاستغلال بحوالي 13% لتصل إلى 16،5 مليار درهم، بعد انخفاض بلغ 6،7% سنة 2008.

3.2 – تعززت النتيجة الجارية على الرغم من ارتفاع تكلفة المخاطر

في سياق اتسم بتصاعد المخاطر بفعل آثار الظرفية الاقتصادية، وبعد تراجع بلغ 32% سنة 2008، ارتفعت المخصصات الصافية للاستردادات برسم المؤن بنسبة 51،4% لتبلغ 2،7 مليار درهم. وقد امتصت 16،6% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 12،4%.

رسم بياني 26: تطور التكلفة السنوية للمخاطر نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال لدى البنوك

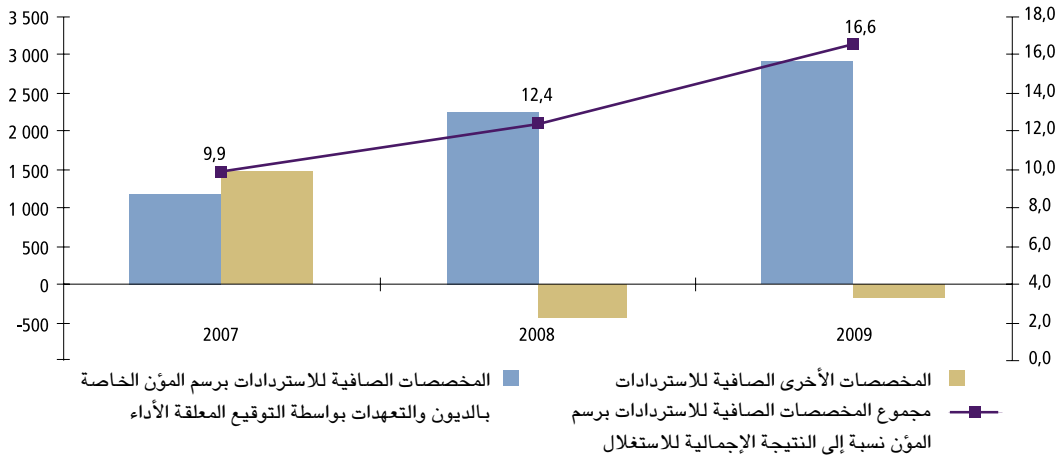

ارتفعت النتيجة الجارية بنسبة 7،5% لتبلغ 13،7 مليار درهم، فيما انخفضت النتيجة غير الجارية من 203 إلى 185 مليون درهم، رغم أنها ظلت سلبية.

وفي نهاية المطاف، سجلت النتيجة الصافية الإجمالية للبنوك زيادة قدرها 7% لتبلغ 9،2 مليار درهم، بعد أن تراجعت بنسبة 4% سنة 2008 وبعد أن حققت نتائج استثنائية في سنة 2007.

واستقر عائد الأصول (ROA)، الذي يقيس إنتاجية البنوك من حيث المداخيل المحصل عليها بالمقارنة مع متوسط الاستخدامات، في نسبة 1،2%، أي في نفس مستوى السنة السابقة. وفي المقابل، عرف عائد رأس المال (ROE) تراجعا بنسبة 1،5 نقطة ليبلغ 15،2%. ويرجع هذا التطور إلى الرفع من هذه الأموال الذاتية.

4.2 – تسجيل انخفاض طفيف في الهامش الإجمالي للوساطة

مقارنة مع سنة 2008، انخفض الهامش الإجمالي للوساطة لدى البنوك، والذي يمثل الفرق بين متوسط نسبة ربحية الاستخدامات ومتوسط تكلفة الموارد، بواقع 5 نقط أساس ليبلغ 3،13% وذلك بسبب التأثير المزدوج لارتفاع ربحية الاستخدامات بواقع 7 نقط أساس إلى 5،18%، وارتفاع متوسط تكلفة الموارد بواقع 12 نقطة أساس إلى 2،05%.

رسم بياني 27: تطور الهامش الإجمالي للوساطة لدى البنوك (%)

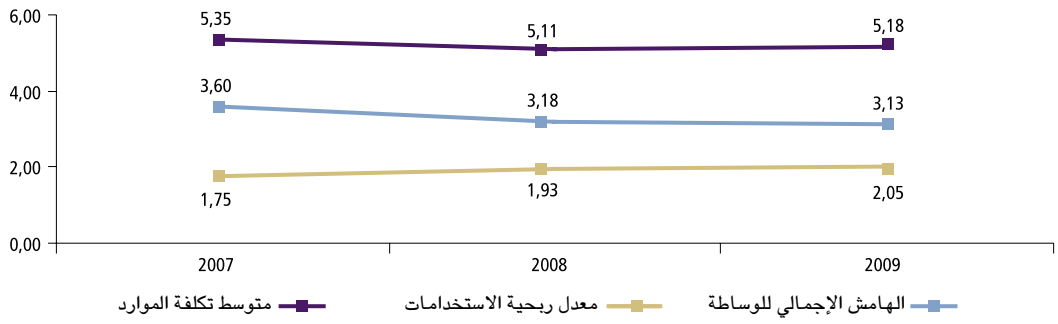

أفرزت الديون على الزبناء معدل ربحية قيمته 5،84%، دون تغيير مقارنة مع سنة 2008، في حين أن متوسط تكلفة الودائع ارتفع بواقع 15 نقطة أساس ليبلغ 1،67%.

رسم بياني 28: تطور الهامش البنكي الإجمالي للتكاليف العامة وتكلفة المخاطر (%)

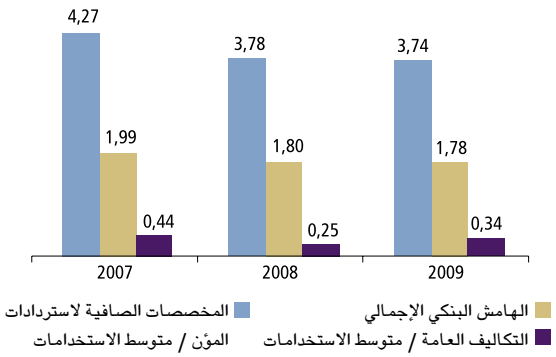

استقر الهامش البنكي الإجمالي، الذي يمثل نسبة العائد الصافي البنكي إلى معدل الاستخدامات، في 3،74% مقابل 3،78%، مستفيدا من الأداء الجيد لأنشطة السوق. وقد تم امتصاص 1،78% منه مقابل 1،80% من قبل التكاليف العامة، و0،34% مقابل 0،25% من قبل تكلفة المخاطر.

III. نشاط شركات التمويل ونتائجها

1 - تراجع نشاط شركات التمويل

على غرار البنوك، تراجعت وتيرة نمو نشاط شركات التمويل خلال سنة 2009، وذلك ارتباطا بالتباطؤ الذي عرفه النشاط الاقتصادي.

1.1 – توقف إقلاع الائتمان

في نهاية دجنبر2009، بلغ مجموع أصول شركات التمويل 81،3 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة قدرها 9،5% مقابل 17% سنة من قبل. وارتفع مبلغها من القروض بواسطة الدفع بنسبة 9،9% إلى ما يقارب 80 مليار درهم، منها 9،5% على شكل ديون معلقة الأداء.

وحققت **شركات القروض للاستهلاك** مجموع أصول بلغ 41،3 مليار درهم، بزيادة قدرها 8،4%، مقابل 13،7% سنة 2008.

تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

بنود الأصول	2007	2008	2009	التغير 2008/2009 (%)
الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	1 214	868	1 708	96,8
الديون على الزبناء	29 868	34 698	37 156	7,1
منها عمليات الكراء مع خيار الشراء	8 474	7 082	4 926	-30,4
محفظة السندات	333	483	210	-56,5
قيم مستعقرة	601	630	638	1,3
أصول أخرى	1 457	1 371	1 550	13,1
المجموع	**33 473**	**38 050**	**41 262**	**8,4**

وصل المبلغ الجاري لعمليات الكراء مع خيار الشراء حوالي 5 مليارات درهم، مسجلة انخفاضا أكثر حدة مما سجل في السنة السابقة، أي 30،4% مقابل 16،5%، وذلك بسبب تأثرها بالإجراءات الضريبية المدرجة في إطار قانون المالية لسنة 2008.

وقد كان لهذا التطور تأثير سلبي على وتيرة نمو القروض الموزعة، والتي وصل مبلغها الجاري إلى 41 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 7% فقط مقابل 14،8%. ومثلت الديون المعلقة الأداء 12،6% من مجموع الديون.

رسم بياني **29**: تطور إنتاج شركات قروض الاستهلاك، موزعا بين القروض المخصصة وغير المخصصة
(بملايين الدراهم)

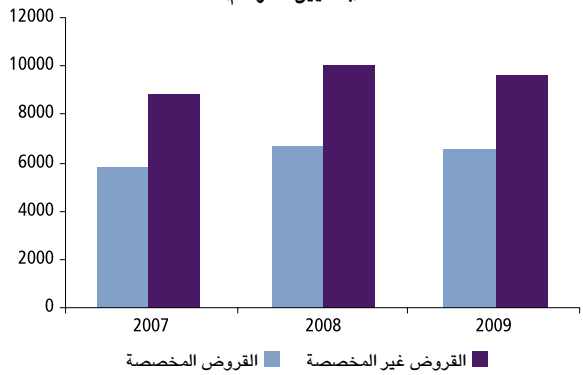

ووفقا للأرقام الصادرة عن الجمعية المهنية لشركات التمويل، منحت شركات قروض الاستهلاك، برسم سنة 2009، قروضا أقل من تلك الممنوحة في سنة 2008. وتراجع الإنتاج بنسبة 3،5% ليصل إلى 16 مليار درهم، وهو ما يمثل 581.542 ملف مقابل 608.546. وبالنسبة لهذا المجموع، انخفض إنتاج القروض المخصصة بنسبة 2،2% ليبلغ 6،5 مليار درهم، فيما تراجع إنتاج القروض غير المخصصة بواقع 4،4% ليصل إلى 9،6 مليار درهم.

راكمت شركات القروض الإيجارية مجموع أصول بقيمة 36 مليار درهم، بزيادة 12،4% مقابل 20،9% سنة من قبل.

تطور استخدامات شركات القروض الإيجارية

(بملايين الدراهم)

بنود الأصول	2007	2008	2009	التغير 2008/2009 (%)
مستعقرات برسم القرض الإيجاري	25 158	30 300	34 450	13,7
ديون أخرى على الزبناء	70	74	84	13,5
محفظة السندات	31	32	31	-3,1
أصول أخرى	1 238	1 618	1 416	-12,5
المجموع	**26 497**	**32 024**	**35 981**	**12,4**

ارتفع المبلغ الجاري لعمليات القروض الإيجارية، الذي استقر في 34،5 مليار درهم، بنسبة 13،7% مقابل 20،9%. ومثلت الديون المعلقة الأداء 5،7% من مجموع القروض.

رسم بياني 30: تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري المنقول والعقاري (بملايين الدراهم)

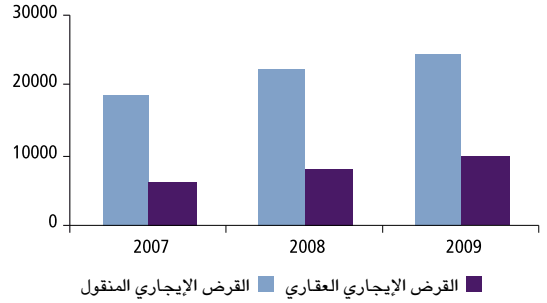

وارتفع المبلغ الجاري للقرض الإيجاري المنقول، الذي بلغت حصته 71%، بنسبة 9،8% ليصل إلى 24،5 مليار درهم. وبالمقابل، وصل المبلغ الجاري للقرض الإيجاري العقاري ما يقارب 10 مليار درهم أي بزيادة قدرها 24،7%، مواصلا بذلك ديناميته المسجلة في السنوات الأخيرة.

وفقا للأرقام الصادرة عن الجمعية المهنية لشركات التمويل، وزعت شركات الإيجار خلال سنة 2009، أكثر من 14 مليار درهم، وهو ما يمثل 14.985 ملفا، مقابل 16.114 ملف. وقد تم تخصيص ما يقارب 34% من القرض الإيجاري المنقول، الذي يمثل 80% من هذا المجموع، لتمويل السيارات النفعية، و13% لتمويل السيارات السياحية و25% لتمويل الآلات والتجهيزات الصناعية. وفيما يتعلق بالقرض الإيجاري العقاري، قامت القروض الجديدة بالخصوص بتمويل العقارات الخاصة بالمكاتب بنسبة 38%، والعقارات الصناعية بنسبة 20% والمحلات التجارية بنسبة 18%.

2.1 – ارتفاع مديونية شركات التمويل لدى السوق المالي

تسارعت وتيرة لجوء شركات التمويل للسوق المالي في سنة 2009، مما أدى إلى تعزيز حصة سندات الدين المصدرة في مجموع الموارد بواقع 6 نقط لتبلغ 11%، في حين أن حصة الاقتراض البنكي انخفضت بنسبة 4 نقط لتصل إلى 68%.

تطور موارد شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

بنود الخصوم	2007	2008	2009	التغير 2008/2009 (%)
الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها و ومثيلاتها	21 740	26 096	26 340	0,9
الديون تجاه الزبناء	541	467	370	-20,8
سندات الدين المصدرة	2 558	2 318	6 100	163,2
الأموال الذاتية	3 290	3 995	4 421	10,7
خصوم أخرى	4 611	4 326	3 202	-26,0
النتيجة الصافية	733	848	829	-2,2
المجموع	**33 473**	**38 050**	**41 262**	**8,4**

يظل الاقتراض البنكي المورد الأكثر استعمالا من طرف شركات قروض الاستهلاك، حيث بلغت حصته 64%. وقد بقي مبلغ هذا الاقتراض مستقرا في نفس مستواه المسجل في السنة الماضية، أي 26،3 مليار درهم، في حين ارتفع مبلغ سندات الدين المصدرة إلى أكثر من الضعف، حيث انتقل من 2،3 مليار درهم إلى 6 مليار درهم، وهو ما يمثل 14،8% من الموارد، مقابل 6%.

وعرفت الأموال الذاتية المحاسبية تحسنا بنسبة 10،7% لتبلغ 4،4 مليار درهم، حيث مثلت 10،7% نسبة إلى مجموع الأصول.

تطور موارد شركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

بنود الخصوم	2007	2008	2009	التغير 2008/2009 (%)
الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	20 753	25 987	27 519	5,9
الديون تجاه الزبناء	205	750	1 681	124,1
سندات الدين المصدرة	1 660	1 460	2 625	79,8
الأموال الذاتية	1 387	1 630	1 949	19,6
خصوم أخرى	2 104	1 780	1 842	3,5
النتيجة الصافية	388	417	365	-12,5
المجموع	**26 497**	**32 024**	**35 981**	**12,4**

كانت الموارد الخاصة بشركات القروض الإيجارية تتكون بنسبة 77% من الديون البنكية، بتراجع بواقع 4 نقط مقارنة مع نهاية سنة 2008. وارتفعت حصة سندات الدين المصدرة إلى 7،3% مقابل 4،6%، فيما بلغت حصة الأموال الذاتية 5،4% مقابل 5%.

2- انخفاض مردودية شركات التمويل بسبب ارتفاع تكلفة المخاطر

في نهاية سنة 2009، حققت شركات التمويل ربحا صافيا بلغ 1،3 مليار درهم، مسجلة انخفاضا بنسبة 8،2% مقابل زيادة قدرها 18% في السنة السابقة. وإلى جانب التباطؤ الذي عرفه نشاط الائتمان، ارتبط هذا التطور بارتفاع تكلفة المخاطر.

رسم بياني 31: تطور أرصدة الوساطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم)

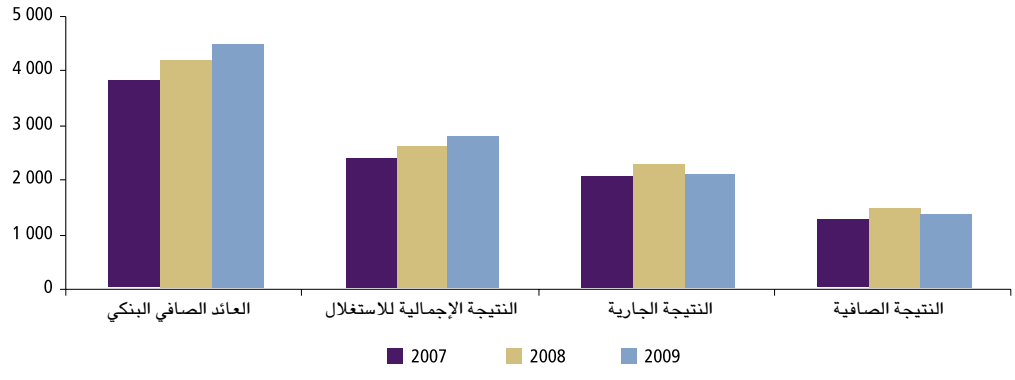

ارتفع العائد الصافي البنكي لشركات التمويل، الذي بلغ 4،4 مليار درهم، بنسبة 6،6% مقابل 10% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى التباطؤ الواضح الذي عرفه الهامش على العمولات والذي لم يرتفع سوى بنسبة 5% مقابل 40%. وتزايد هامش الفائدة بنفس الوتيرة التي سجلها في السنة الماضية، أي بنسبة 2،2%. وفي المقابل، تنامت نتيجة عمليات القروض الإيجارية بوتيرة أكثر قوة، أي بنسبة 8،8% مقابل 5% مقارنة مع السنة الماضية.

كما ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 5،8%، حيث بلغت 1،8 مليار درهم، مسجلة انخفاضا مقارنة مع سنة 2008. ونتيجة لذلك، ظل متوسط معامل الاستغلال في نفس مستوى السنة الماضية، أي 40%. ومن جانبها، سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال ارتفاعا بنسبة 7،1% لتصل إلى 2،8 مليار درهم، مقابل 9،7%.

وبسبب ارتفاع الديون المعلقة الأداء بالخصوص، تنامت المخصصات الصافية للاستردادات برسم المؤن بأزيد من الضعف، حيث بلغت 702 مليون درهم، وامتصت 25،4% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 13%.

وتراجع عائد الأصول (ROA) الخاص بشركات التمويل من 1،9% إلى 1،6%، في حين أن نسبة عائد رأس المال (ROE) بلغت 18،4% مقابل 22،4% في سنة 2008.

رسم بياني 32: تطور أرصدة الوساطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

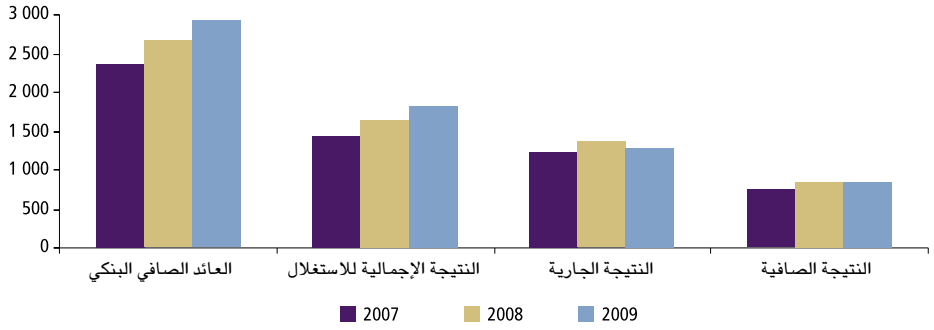

سجلت شركات قروض الاستهلاك عائدا صافيا بنكيا بلغ 2،9 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 9،9%، مقابل 13%. ويعزى هذا التطور إلى الأداء الجيد لهامش الفائدة الذي ارتفع بنسبة 16،3% ليبلغ ملياري درهم. وفي المقابل، ارتفع الهامش على العمولات، الذي تأثر بتباطؤ توزيع القروض، بنسبة 11،3% مقابل 77% في سنة 2008.

وبالنظر للانخفاض الذي شهده نشاط الكراء مع خيار الشراء، والمرتبط بنظام الضرائب الذي أصبح غير ملائم وبانخفاض مبيعات السيارات، سجلت النتيجة التي أفرزها هذا النشاط، والذي بلغ 462 مليون درهم، تراجعا جديدا بنسبة 11،4% بعد التراجع سنة من قبل بواقع 9%.

وبلغت التكاليف العامة للاستغلال 1،2 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 5،7% مقابل 11،4%. ونتيجة لذلك، تحسن متوسط معامل الاستغلال بنقطة واحدة، ليصل إلى 40%، فيما بلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال 1،8 مليار درهم، بزيادة قدرها 11%، بعد أن حققت 14،6% في السنة الماضية.

ونظرا لتدهور جودة المخاطر، انتقلت المخصصات الصافية للاستردادات برسم المؤن من 287 إلى 555 مليون درهم، حيث امتصت 30،5% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 18% في سنة 2008.

وقد انخفضت النتيجة الصافية لشركات قروض الاستهلاك بنسبة 2،3% لتبلغ 829 مليون درهم، وذلك بعد الارتفاع بنسبة 15،7% سنة 2008. ونتيجة لذلك، سجل عائد الأصول (ROA) انخفاضا طفيفا بواقع 0،2 نقطة ليصل إلى 2%، فيما تراجع عائد رأس المال (ROE) بنسبة 2،7 نقطة ليصل إلى 18،7%.

رسم بياني 33: تطور أرصدة الوساطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الإيجار (بملايين الدراهم)

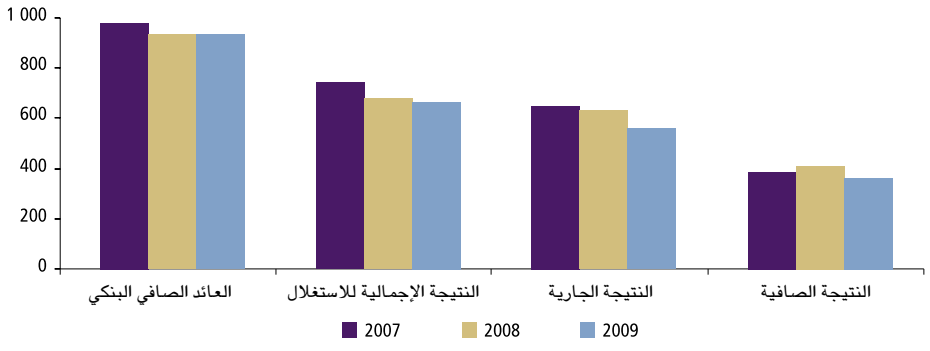

سجل العائد الصافي البنكي لشركات القروض الإيجارية مرة أخرى انخفاضا طفيفا، حيث بلغ 935 مليون درهم، وذلك بعد التراجع بنسبة 4،7% سنة 2008. وبلغت نتيجة عمليات القروض الإيجارية 2،3 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 13،9% مقابل 9،5%. وبالمقابل، استقرت التكاليف المالية في 1،4 مليار درهم، متزايدة بنسبة 26،4%، مقابل23،7%.

ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 7%، مقابل 7،4% سنة 2008، حيث بلغت 267،4 مليون درهم. وبالإضافة إلى الانخفاض الطفيف الذي عرفه العائد الصافي البنكي، أدى هذا التطور إلى ارتفاع متوسط معامل الاستغلال بنقطتين، ليصل إلى 29%. وبعد التراجع المسجل في سنة 2008 والذي بلغ 7،7%، عرفت النتيجة الإجمالية للاستغلال انخفاضا آخر، وإن بوتيرة أبطأ، أي بنسبة 2،4%، لتبلغ 672 مليون درهم.

وتحت تأثير ارتفاع الديون المعلقة الأداء، بلغت المخصصات الصافية للاستردادات برسم المؤن 104 مليون درهم، مقابل 49 مليون درهم في سنة 2008، وهو ما يمثل 15،4% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 7،2%.

وحققت شركات القروض الإيجارية نتيجة صافية بلغت 365 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 12،6%. وسجل عائد الأصول (ROA) نسبة 1%، مقابل 1،3%، فيما تراجع عائد الرأسمال (ROE) من 25،6% إلى 18،7%.

IV. نشاط البنوك الحرة ونتائجها

تطور نشاط البنوك الحرة خلال سنة 2009 على غرار السنوات الماضية، وذلك بالنظر للعمليات الموطنة لديها من طرف الشركة الأم. وفي نهاية دجنبر 2009، ارتفع مجموع الأصول المسجل لدى هذه البنوك بنسبة 31% مقابل 60% في السنة السابقة، ليبلغ 28،7 مليار درهم، أي 3% من مجموع أصول هذه البنوك.

وارتفع المبلغ الجاري للقروض بنسبة 47% مقابل 35% ليصل إلى ما يقرب من 15 مليار درهم. كما تعززت حصته في الاستخدامات بثلاث نقط لتصل إلى 51%. وبلغ المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء 96 مليون درهم، حيث مثل 0،66% من القروض.

وارتفعت الديون على مؤسسات الائتمان بنسبة 49% لتبلغ 11،6 مليار درهم، كما زادت حصتها بثلاث نقط لتصل إلى 41%. وسجلت محفظة السندات انخفاضا بنسبة 23% حيث بلغت ملياري درهم. كما فقدت حصتها في الاستخدامات 6 نقط لتصل إلى 7%.

وفي ما يخص الموارد، بلغت الديون على البنوك أكثر من 26 مليار درهم، أي بزيادة 38%. وبلغت ودائع الزبناء، التي تمثل 6% من مجموع الموارد، 1،7 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 25% مقابل 21%.

وبفضل الزيادة الملحوظة في العائد الصافي البنكي، بلغت النتيجة الصافية للبنوك الحرة 163 مليون درهم، بزيادة نسبتها 56% مقابل ما عرفته من شبه استقرار في سنة 2008.

V. نشاط جمعيات القروض الصغرى ونتائجها

في سياق استمرار الصعوبات المسجلة خلال سنة 2008، عرفت مؤشرات نشاط ومردودية جمعيات القروض الصغرى تدهورا في سنة 2009.

فقد أدى التضييق الذي باشرته هذه الجمعيات على سياسات الائتمان سنة 2008 إلى انخفاض المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للزبناء بنسبة 16%، ليصل إلى أقل من 5 مليار درهم، وهو ما يعادل متوسط مبلغ جاري بحوالي 5.000 درهم لكل زبون، في نفس المستوى الذي سجل في السنة السابقة. واستقرت حصة القروض الفردية في المحفظة الإجمالية في نسبة 40%، بينما سجل عدد الزبناء النشيطين تراجعا بنسبة 26% ليصل إلى أقل من مليون مستفيد.

ومثلت الديون المعلقة الأداء 6،4% من المجموع بمبلغ فاق 300 مليون درهم تمت تغطيتها بالمؤن بنسبة 59%، أي بانخفاض بواقع 9 نقط. ويرتبط تدهور جودة المخاطر بالخصوص بمكامن الضعف على مستوى عمليات المراقبة الداخلية وأنظمة المعلومات والتحصيل، كما يرتبط بثقل الديون المتقاطعة داخل القطاع.

وقد انخفضت الديون تجاه المؤسسات المالية، والتي تمثل 75% من الموارد، بنسبة 10% لتصل إلى 4،6 مليار درهم، وهو ما يعادل حوالي 4 مرات مبلغ الأموال الذاتية. وتتحمل البنوك المحلية ما يقرب من 82% من هذه الديون.

وأخيرا، سجلت جمعيات القروض الصغرى عجزا في نتيجتها الصافية بقيمة 123 مليون درهم، مقابل 25 مليون درهم من الأرباح في سنة 2008.

VI. نشاط البنوك ونتائجها على أساس مجمع

تقوم دراسة النشاط البنكي المجمع على أساس البيانات المالية التي تم إعدادها من طرف ثمان مجموعات بنكية حسب المعايير الدولية لرفع التقارير المالية.

وقد تأثر تطور هذا النشاط بسبب التغيرات التي عرفها نطاق التجميع، وذلك إثر الاقتناءات البنكية الجديدة التي أنجزت في سنة 2009، في حين أن المردودية تأثرت بفعل التعديلات المحاسبية التي همت مجال المخصصات.

1 - نشاط المجموعات البنكية الثمانية يحقق نموا جديدا، وإن دون المستوى المسجل في سنة 2008

بلغ مجموع أصول المجموعات البنكية الثمانية 878 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 10% مقارنة مع نهاية دجنبر 2008، وهو معدل أعلى من ذلك الذي سجل على أساس فردي، مما يعكس مساهمة إيجابية للأنشطة التي تتم على الصعيد الدولي على وجه الخصوص، والتي بلغت حصتها 11% من مجموع أصول البنوك المتواجدة بالخارج.

وكما في سنة 2008، مثلت القروض الممنوحة للزبناء البند الأهم في بنود الأصول، حيث تعززت حصتها بنقطتين لتصل إلى 65%. وبالمقابل، شهدت حصة الموارد المحصلة من الزبناء انخفاضا بنفس المستوى، حيث بلغت 71%.

رسم بياني 34 : بنية استخدامات البنوك على أساس مجمع

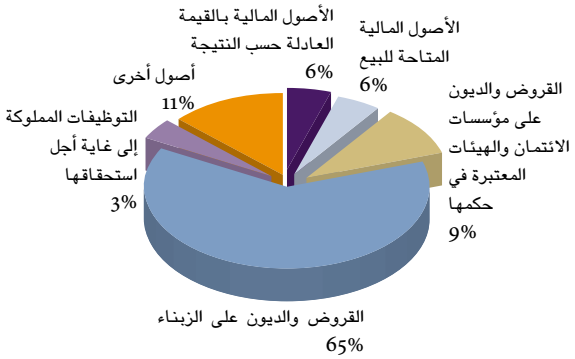

رسم بياني 35: بنية موارد البنوك على أساس مجمع

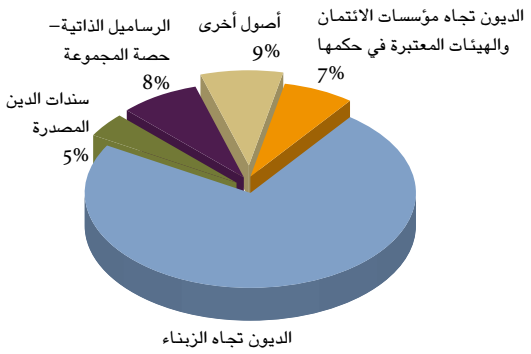

1.1 – الاستخدامات الرئيسية سجلت تطورات متباينة

تطور استخدامات البنوك على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

بنود الأصول	2007	2008	2009	التغير 2008-2009 (%)
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	28 326	39 197	50 282	28,3
الأصول المالية المتاحة للبيع	47 257	43 000	52 859	22,9
القروض والديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	71 492	81 760	80 798	-1,2
القروض والديون على الزبناء	380 759	498 245	567 803	14,0
التوظيفات المملوكة إلى غاية أجل استحقاقها	31 430	31 996	27 986	-12,5
أصول أخرى	94 216	104 736	98 692	-5,8
مجموع الأصول	**653 480**	**798 934**	**878 420**	**9,9**

يتم تحليل تطور الاستخدامات من خلال تسليط الضوء على البنود الرئيسية للحصيلة والواردة أدناه.

الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة: وتتكون أساسا من السندات المملوكة بهدف التداول، ويتم تقييمها بالقيمة العادلة، كما يتم تسجيل التغيرات ضمن النتائج. وتتسم قيمة هذه الأصول التي تتأثر أكثر بتقلبات السوق بسبب طريقة تقييمها، بتقلب أكثر.

وقد بلغت 50 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 28،3%، مقابل 38،4% سنة من قبل.

الأصول المالية المتاحة للبيع: هي تلك الأصول غير تلك المصنفة في «قروض وديون أخرى»، و«توظيفات مملوكة إلى غاية أجل استحقاقها» أو «أصول مالية تم تقييمها بالقيمة العادلة حسب النتيجة». وتتألف من سندات المساهمة غير المجمعة، ومن باقي السندات غير المستعقرة ومن الأصول المالية التي لا تندرج في إطار الفئات الأخرى. ويتم تقييمها بالقيمة العادلة أثناء محاسبتها الأصلية. أما تقييمها لاحقا فيتم بالقيمة العادلة، كما يتم حساب التغيرات بالرساميل الذاتية إلى حين عدم إدراجها في المحاسبة حيث تتم معاينتها كنتيجة.

وبعد الانخفاض بنسبة 9% المسجل سنة 2008، ارتفعت هذه الأصول بواقع 22،9% لتصل إلى حوالي 53 مليار درهم، وذلك ارتباطا بالعمليات الجديدة لامتلاك المساهمات.

القروض والديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها: تشمل جميع القروض والديون المملوكة، برسم العمليات البنكية والديون الثانوية والديون الناتجة عن عمليات الإيجار والتمويل التي تمت مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وبالنظر إلى وضعية نقص السيولة التي طبعت السوق النقدي، عرفت هذه الديون انخفاضا طفيفا بلغ 80،8 مليار درهم، مقابل ارتفاع وصل إلى 14،4% سنة من قبل.

اقتراضات وديون على الزبناء: يشمل هذا البند جميع القروض والديون على الفاعلين الاقتصاديين غير مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. كما يشمل هذا البند أيضا الديون الثانوية والديون الناتجة عن عمليات شراء الفواتير والإيجار والتمويل، بالإضافة إلى الديون المتعلقة بعمليات إعادة التأمين والتسبيقات المقدمة للمؤَمّنين.

وسجلت القروض الممنوحة للزبناء التي تبلغ قيمتها 567،8 مليار درهم، والتي تتم محاسبتها بالتكلفة المستخدمة باستعمال طريقة معدل الفائدة الفعلي، ارتفاعا أقل حدة مما سجل في سنة 2008، لكنّه يبق هامّا حيث بلغ 14% مقابل 31%. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى التباطؤ الذي عرفه نشاط الائتمان بالمغرب.

التوظيفات المالية المملوكة إلى غاية أجل الاستحقاق : تشمل الأصول المالية ذات آجال استحقاق محددة والتي تعتزم المؤسسة التي لديها القدرة المالية على الاحتفاظ بها إلى غاية أجل الاستحقاق.

تراجعت هذه التوظيفات، التي يتم تقييمها بالتكلفة المستخدمة باستعمال طريقة معدل الفائدة الفعلي، بواقع 12،5% لتصل إلى 28 مليار درهم، مقابل ارتفاع محدود بنسبة 2% في السنة السابقة، وهو تطور يرجع إلى حلول أجل استحقاق بعض المحافظ.

2.1 – نمو الموارد المحصلة من الزبناء تعزز بفضل ارتفاع الودائع المستلمة من طرف الفروع البنكية المتواجدة بالخارج

تطور موارد البنوك على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

بنود الخصوم	2007	2008	2009	التغير 2008-2009 (%)
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	2 559	2 936	2 182	-25,7
الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	37 777	58 007	65 735	13,3
الديون تجاه الزبناء	492 237	577 810	621 014	7,5
سندات الدين المصدرة	18 804	33 642	40 448	20,2
الرساميل الذاتية–حصة المجموعة	54 144	61 442	68 711	11,8
بما فيها النتيجة الصافية	8 912	9 499	9 345	-1,6
خصوم أخرى	47 959	65 097	80 330	23,4
المجموع	**653 480**	**798 934**	**878 420**	**9,9**

الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة: وهي العناصر التي يمكن امتلاكها بهدف التداول، بما في ذلك المنتجات المشتقة باستثناء منتجات التغطية، أو التي يتم تقييمها، حسب الخيارات، بالقيمة العادلة حسب النتيجة خلال المحاسبة الأولية.

وقد سجلت هذه الخصوم انخفاضا بنسبة 26% لتصل إلى 2،2 مليار درهم. غير أن حصتها في الموارد تبقى محدودة في 0،2%.

الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها: تشمل جميع الديون تجاه مؤسسات الائتمان، باستثناء الديون تجاه البنك المركزي والخزينة ومصلحة الحسابات الجارية والشيكات البريدية وكذلك الديون الثانوية التي تم تسجيلها في بند «الخصوم الأخرى».

وقد سجلت هذه الديون زيادة بواقع 13،3%، لتصل إلى 65،7 مليار درهم، مقابل 53،3%. وهو تطور نتج عن النمو الضعيف للديون ما بين البنوك.

سندات الدين المصدرة: تشمل الديون التي تمثلها السندات القابلة للتفويت والمصدرة من طرف المؤسسة، باستثناء أذينات الصندوق والديون الثانوية على شكل سندات.

وقد تنامت هذه السندات التي بلغت 40،5 مليار درهم، بنسبة 20،2% مقابل 78،9%. ويرجع هذا التباطؤ بالأساس إلى انخفاض إصدارات شهادات الإيداع.

الديون تجاه الزبناء: تشمل جميع الديون تجاه الفاعلين الاقتصاديين غير مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. وتؤخذ بعين الإعتبار في هذا البند أذينات الصندوق والقيم الممنوحة للاستحفاظ والديون الناشئة عن عمليات إعادة التأمين والديون تجاه المؤمّنين، لاسيما تلك المتعلقة بالأقساط المدفوعة على عقود الاستثمار. ولا تندرج تحت هذا البند، الديون الثانوية والديون على شكل سندات الدين.

فالموارد المحصلة من الزبناء والتي يتم قياسها بالتكلفة المستخدمة باستعمال طريقة معدل الفائدة الفعلي، سجلت ارتفاعا بنسبة 7،5% لتصل إلى 621 مليار درهم، مقابل نمو بنسبة 17،4% سنة 2008. وكان نمو هذه الموارد أكثر قوة لدى المجموعات التي تتوفر على شبكة بنكية بالخارج.

الرساميل الذاتية – حصة المجموعة: تشمل الرأسمال والاحتياطيات المتصلة مع إسقاط الأسهم الذاتية والاحتياطيات المجمعة والمكاسب أو الخسائر الكامنة أو المؤجلة ونتيجة السنة المالية.

وقد بلغت هذه الرساميل 68،7 مليار درهم، متنامية بنسبة 11،8% كنتيجة لنمو رأس المال والاحتياطيات المجمعة والأقساط المتصلة.

1- حافظت النتيجة الصافية المجمعة، عموما، على نفس مستواها المسجل سنة 2008

يستند تحليل المردودية على أساس مجمع على حسابات النتائج التي تصدرها المجموعات البنكية الثمانية. ويتضح من خلال هذه البيانات أن النتيجة الصافية المجمعة ظلت إجمالا، في متم 2009، في نفس المستوى المسجل في السنة الماضية، وذلك بفعل انخفاض العائد الصافي البنكي والارتفاع القوي الذي عرفته تكلفة المخاطر.

وبلغ العائد الصافي البنكي 38،2 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 12%، وهي أقل من المستوى المسجل في سنة 2008، أي 17%. ويتكون بنسبة 72% من هامش الفائدة و15% من الهامش على العمولات و13% من نتيجة عمليات السوق..ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى الأداء الجيد لنتيجة أنشطة السوق وهوامش الفائدة والهوامش على العمولات التي عرفت نموا بطيئا.

رسم بياني 36: تطور العائد الصافي البنكي والنتيجة الإجمالية للاستغلال والنتيجة الصافية على أساس مجمع (بملايير الدراهم)

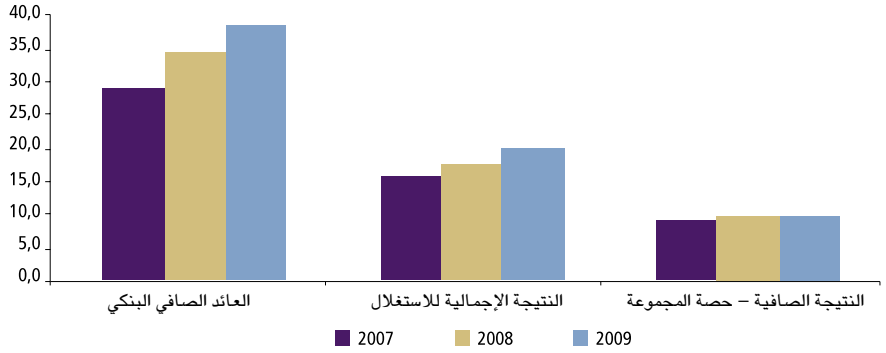

بسبب الزيادة الطفيفة في تكلفة الموارد، وبالإضافة إلى تباطؤ توزيع القروض، ارتفع هامش الفائدة بنسبة 4،8% فقط ليصل إلى 26 مليار درهم، مقابل 20% في السنة السابقة. وارتفعت الفوائد المحصلة التي بلغت حوالي 45 مليار درهم بنسبة 10،9%، مقابل 24%، في حين أن الفوائد الممنوحة ارتفعت بنسبة 20،6% لتصل إلى حوالي 19 مليار درهم، مقابل 33،4 %.

دعمت المكاسب الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع نتيجة أنشطة السوق التي أفرزت دخلا صافيا بقيمة 5،1 مليار درهم، مسجلا نموا بنسبة 79% ، بعد الانخفاض بواقع4،5% في سنة 2008.

ومن جهة أخرى، ارتفع الهامش على العمولات بنسبة 8،8% ليصل إلى 5،9 مليار درهم، مقابل 19،4%. ويعود هذا التباطؤ إلى زيادة العمولات المحصلة بنسبة 10،8% والعمولات الممنوحة بنسبة 39،7 %.

وأدت مختلف البرامج الاستثمارية للمجموعات البنكية على الصعيدين الوطني والدولي إلى زيادة في التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 11% لتصل إلى 18 مليار درهم، وإن بتراجع واضح مقارنة مع المستوى المسجل في السنة السابقة. ونتيجة لذلك، ظل متوسط معامل الاستغلال مستقرا في نسبة 48%.

ونظرا للتطورات التي سجلها العائد الصافي البنكي والمصاريف العامة، بلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال 20 مليار درهم، بزيادة أدنى بقليل من تلك المسجلة في سنة 2008، أي 13%.

ولتغطية انخفاض قيمة الديون، ارتفعت تكلفة المخاطر بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 1،7 إلى 4،3 مليار درهم لتمتص 21% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 10% في سنة 2008.

وأخيرا، عرفت النتيجة الصافية المجمعة –حصة المجموعة– تراجعا بنسبة 1،6 % لتصل إلى 9،3 مليار درهم، مقابل ارتفاع بلغ 6،6% في دجنبر من سنة 2008. وقد ساهم النشاط الدولي بنسبة 12% في نتيجة البنوك التي تتوفر على فروع ووكالات بالخارج.

وبلغ عائد الأصول (1%) ROA، فيما بلغ عائد الرأسمال (13،6%) ROE، مقابل 1،2% و15،5% على التوالي في نهاية سنة 2008.

بنك المغرب
بنك المغرب

الجزء الثالث

تطور المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

تطور المخاطر البنكية

اتسمت سنة 2009 بانتقال الآثار السلبية للأزمة الدولية إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر اعتمادا على الطلب الخارجي. وفي هذا السياق، تدهورت جودة محافظ الائتمان الخاصة بالشركات وبالأسر على حد سواء، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بتكوين المؤونة. رغم ذلك، ظلت النسبة المتوسطة للديون المعلقة الأداء الخاصة بمؤسسات الائتمان مستقرة إجمالا.

ومن حيث تمركز المخاطر، لازالت البنوك تعتمد التنوع الكبير في أنشطتها. غير أن التعرضات الفردية لبعض الأطراف المقابلة، وعلى الرغم من كونها مؤطرة على المستوى التنظيمي، فقد بلغت مستويات عالية نسبيا حيث تتطلب مزيدا من الرقابة.

وبالمثل، ارتفعت حدة خطر التحول كما يتضح من خلال معامل استخدامات البنوك، حيث وصل إلى مستوى استثنائي، يقارب 100%.

ومن ناحية أخرى، واجهت مؤسسات الائتمان ارتفاع مخاطر التشغيل التي تستدعي صرامة أكبر في تدبيرها.

وعلى الرغم من هذه التطورات، لا يزال النظام البنكي يتميز بقدرته على المقاومة كما يتضح من خلال مؤشرات المتانة المالية.

وترتكز التحليلات التالية على تطور المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل ومديونية الأسر والديون المعلقة الأداء والخطر الشامل لسعر الفائدة.

I. تطور ملاءة البنوك

رسم بياني 37: تطور متوسط نسبة الملاءة

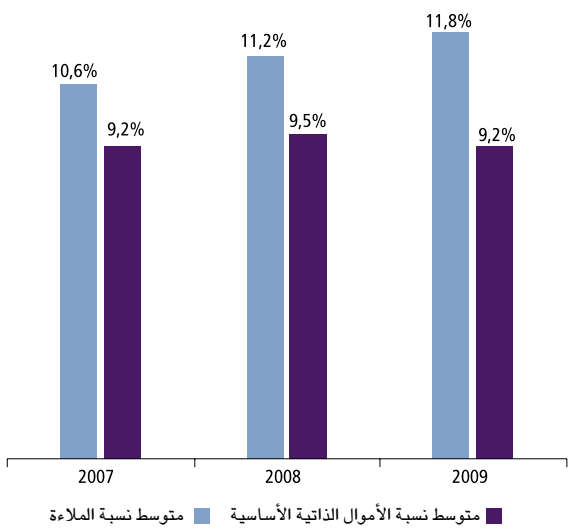

على مدى السنوات الثلاث الماضية، بلغ متوسط نسبة ملاءة البنوك، على أساس فردي، مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وهو 8%، والذي تم رفعه إلى 10% ابتداء من سنة 2008. وهكذا، ارتفع هذا المتوسط من 10،6% سنة 2007، إلى 11،2% في سنة 2008 ثم 11،8% سنة 2009. ويرجع هذا التحسن، وإن كان يختلف من بنك لآخر، إلى تعزيز الأموال الذاتية في حين تباطأت وتيرة نمو المخاطر المرجحة.

وعاد متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية «الشريحة الأولى لرأس المال» إلى مستواه المسجل سنة 2007، أي 9،2%، بعد أن كان قد سجل زيادة طفيفة قدرها 0،3 نقطة في سنة 2008. وقد نتج هذا التطورعن اللجوء المتزايد للبنوك لاستخدام الأموال الذاتية التكميلية، وذلك على شكل ديون ثانوية.

وعلى أساس مجمع، بلغ متوسط نسبة الملاءة 12%، فيما بلغت «الشريحة الأولى لرأس المال» 9،6%.

ويتم رصد تطور المخاطر وملاءة البنوك، في إطار التحليلات التالية، استنادا إلى معطيات مستخلصة من التقارير التي أعدتها البنوك طبقا للقواعد الخاصة بمنظومة بازل الثانية على أساس فردي.

1 - تطور الأموال الذاتية التنظيمية

رسم بياني 38: تطور الأموال الذاتية التنظيمية (بملايين الدراهم)

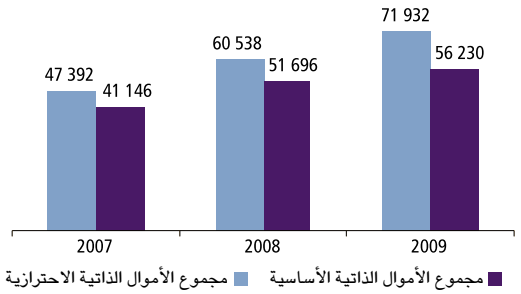

تتألف الأموال الذاتية التنظيمية من الأموال الذاتية الأساسية والتكميلية والتكميلية الإضافية. وقد بلغ مجموعها في نهاية دجنبر 2009 ما يقارب 72 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 18،8% من سنة إلى أخرى، و52% مقارنة مع نهاية دجنبر 2007. وتعززت هذه الزيادة بفضل النتائج الجيدة التي حققتها البنوك خلال السنوات الأخيرة، وكذا بفضل اللجوء إلى إصدار الديون الثانوية.

وبلغت الأموال الذاتية الأساسية 56،2 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 8،8% مقارنة مع سنة 2008 و37% مقارنة مع سنة 2007. غير أن حصتها في الأموال الذاتية التنظيمية تراجعت من 87% إلى 78% بين سنتي 2007 و2009، وذلك ارتباطا بتزايد الديون الثانوية التي تضاعف مبلغها الجاري أربع مرات في غضون سنتين، ليبلغ 19،4 مليار درهم.

2 - تطور المخاطر التي يغطيها الركن 1 من اتفاقية بازل الثانية

رسم بياني 39: تطور المبلغ الإجمالي للمخاطر المرجحة (بملايين الدراهم)

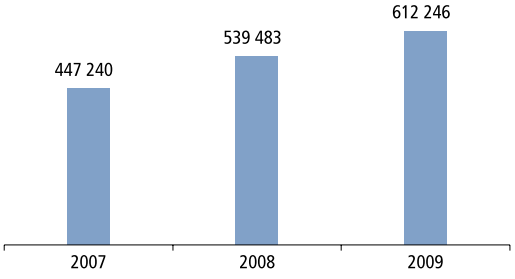

بلغت المخاطر المرجحة، والتي تتألف من مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل، 612 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 13،5% مقارنة مع نهاية سنة 2008، مقابل 21% سنة قبل ذلك. وقد شكلت هذه المخاطر على التوالي 89% و3% و8% من المجموع، دون تغيير بالنسبة للسنتين السابقتين.

وبلغت المتطلبات من الأموال الذاتية ذات الصلة 61،2 مليار درهم.

1.2 – خطر الائتمان

إطار 18: خطر الائتمان

يقصد بخطر الائتمان الخطر الخاص بعدم استطاعة الطرف المقابل الالتزام بتعهداته تجاه مؤسسة الائتمان.

بلغ مجموع التعرضات المرجحة برسم خطر الائتمان، في إطار الحصيلة وخارج الحصيلة، والتي يتم حسابها قبل الأخذ بعين الاعتبار تقنيات التخفيف من المخاطر، ما يقارب 638 مليار درهم، بزيادة قدرها 9،1%، مقابل 23،8% سنة 2008. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع القروض الممنوحة للزبناء، والتي تعتبر المكون الرئيسي للمخاطر المرتبطة بالحصيلة.

إطار 19: أدوات التخفيف من خطر الائتمان (ARC)

للتخفيف من خطر الائتمان، يسمح لمؤسسات الائتمان باستخدام أدوات التخفيف من خطر الائتمان (ARC)، وهي الضمانات (الضمانات الحقيقية على شكل سيولة أو سندات تغطي جميع التعرضات أو جزء منها) والضمانات المالية أو مشتقات القروض وموازنة القروض والودائع على نفس الطرف المقابل.

وعلى إثر اعتماد أدوات التخفيف من خطر الائتمان (ARC)، بلغت هذه التعرضات إجمالا 543 مليار درهم، بزيادة قدرها 13،2%، مقابل 21% سنة قبل ذلك.

2.2 – مخاطر السوق

إطار 20 : مخاطر السوق

يتم تعريف مخاطر السوق بكونها مخاطر الخسائر المرتبطة بالتطورات غير الملائمة لأسعار السوق. ويشمل هذا النوع من المخاطر المخاطرَ المتصلة بالأدوات المدرجة في محافظ التداول وكذا مخاطر الصرف والمخاطر على السلع الأساسية بالنسبة لجميع بنود الحصيلة وبنود خارج الحصيلة، باستثناء الأدوات المدرجة في هذه المحفظة.

وتتكون محفظة التداول من الوضعيات الخاصة بالأدوات المالية والسلع الأساسية المحتفظ بها بهدف التداول أو بهدف تغطية أو تمويل عناصر أخرى من هذه المحفظة. يشترط في هذه الأدوات أن لا تكون مقيدة بأي بند يحد من قابلية تداولها، أو أن تكون قابلة لتغطيتها بالأدوات المالية للتغطية.

رسم بياني 40: تطور مخاطر السوق (بملايين الدراهم)

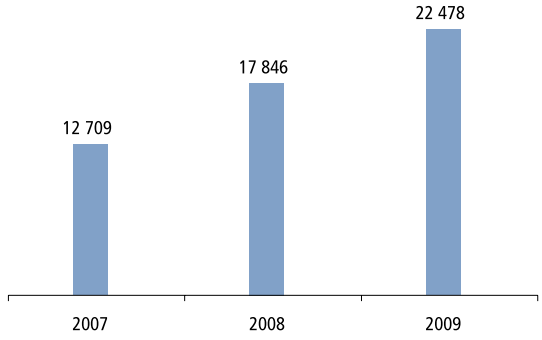

بحصة بلغت 3% من مجموع المخاطر المرجحة، وصلت مخاطر السوق إلى 22،5 مليار درهم، بزيادة قدرها 26،7% مقابل 29،5% سنة قبل ذلك. وقد استلزمت هذه المخاطر متطلبات من الأموال الذاتية قدرت بمبلغ 2،2 مليار درهم.

وتتكون مخاطر السوق، من حيث المتطلبات من الأموال الذاتية، بنسبة 73% من خطر سعر الفائدة، 19% من خطر الصرف و8% من الخطر المرتبط بسندات الملكية.

1.2.2 – خطر سعر الفائدة

لحساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم الخطر العام لسعر الفائدة، يمكن للبنوك أن تعتمد طريقة الجدول الزمني أو المدة. وقد قامت البنوك سنة 2009، على غرار السنوات السابقة، بتطبيق طريقة الجدول الزمني.

وبلغت المتطلبات من الأموال الذاتية المرتبطة بخطر سعر الفائدة 1،6 مليار درهم، بزيادة قدرها 29% مقارنة مع السنة المالية السابقة. وقد غطّت هذه المتطلبات الخطر الخاص بمبلغ 930 مليون درهم والخطر العام بمبلغ 643 مليون درهم.

2.2.2 – خطر الصرف

بلغت المتطلبات من الأموال الذاتية برسم خطر الصرف 399 مليون درهم، بزيادة 12%. وقد غطت ما مجموعه 4 مليارات درهم من المخاطر.

3.2.2 – الخطر على سندات الملكية

بلغت المتطلبات من الأموال الذاتية المرتبطة بسندات الملكية، والتي تمثل مجموع المتطلبات المستلزمة برسم الخطر العام والخطر الخاص، 147 مليون درهم، مسجلة انخفاضا قدره 3% مقارنة مع نهاية 2008.

3.2 مخاطر التشغيل

إطار 21: مخاطر التشغيل

يقصد بمخاطر التشغيل المخاطر المرتبطة بالخسائر الناجمة عن حالات قصور أو عيوب تتعلق بالإجراءات، وبالمستخدمين وبالأنظمة الداخلية أو بالأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف الخطر القانوني، لكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

ويتعين على المؤسسات الائتمانية حساب المتطلبات من الأموال الذاتية اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل الخاصة بها، وذلك وفقا لإحدى المقاربات التالية: مقاربة المؤشر الأساسي، المقاربة المعيارية أو المقاربة المعيارية البديلة.

رسم بياني 41: تطور مخاطر التشغيل (بملايين الدراهم)

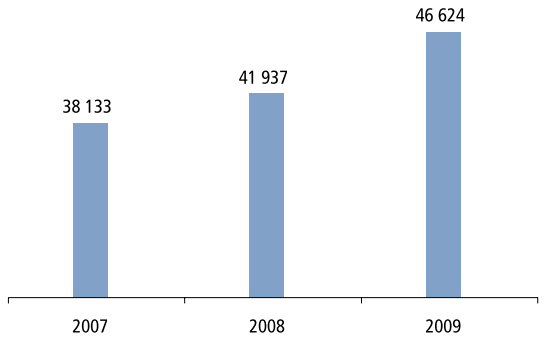

بلغت مخاطر التشغيل، التي يتم حسابها من طرف معظم البنوك وفقا لمقاربة المؤشر الأساسي، 46،6 مليار درهم، بزيادة 11%، أي بوتيرة نمو قريبة من الوتيرة المسجلة في سنة 2008. أما المتطلبات من الأموال الذاتية ذات الصلة، فقد بلغت 4،7 مليار درهم.

II. مديونية الأسر

من أجل ضمان تتبع مديونية الأسر لدى مؤسسات الائتمان، في شقيها، قروض السكن وقروض اللاستهلاك، يعتمد بنك المغرب، بالإضافة إلى تقديم التقارير المنتظمة، على الاستقصاءات الدورية التي يقوم بها لدى هذه المؤسسات.

إطار 22: الدراسات الاستقصائية التي قام بها بنك المغرب لتتبع مخاطر الائتمان

1. **الاستقصاء المتعلق بشروط منح القروض**: قام بنك المغرب بإنجاز استقصاء، برسم سنة 2009، لدى ثمانية بنوك تبلغ حصتها من السوق في مجال توزيع القروض 90%. فبالإضافة إلى المعطيات الرقمية حول تطور القروض، يوفر هذا الاستقصاء عناصر نوعية تمكن من إدراك أفضل للتوجهات الماضية والمستقبلية للعرض والطلب بالنسبة للقروض سواء فيما يخص المقاولات أوالأسر.

2. **القروض العقارية**: من أجل إدراك نمو المخاطر المرتبطة بتمويل القطاع العقاري، وإلى جانب المعلومات التي يتلقاها شهريا من القطاع البنكي، قام بنك المغرب بإجراء باستقصائه السنوي للمرّة الخامسة.

3. **قروض اللاستهلاك**: لتتبع تطور المخاطر المرتبطة بقطاع القروض للاستهلاك، قام بنك المغرب منذ سنة 2004 بإجراء استقصاء سنوي بهدف تسليط الضوء على أهم التطورات الكمية والنوعية المتعلقة بمديونية الأسر. وقد شمل استقصاء سنة 2009 إحدى عشرة شركة مختصة في قروض اللاستهلاك بلغ مجموع حصتها من السوق 85%، أي ما يمثل أكثر من 1،14 مليون ملف.

1 - نمو ديون الأسر يعرف تراجعا مقارنة مع سنة 2008

اعتمادا على المستندات المحاسبية التي تقدمها مؤسسات الائتمان لبنك المغرب، ارتفع المبلغ الجاري للقروض البنكية الممنوحة للأسر بنسبة 12،4% ، مقابل 15% سنة قبل ذلك، ليبلغ 197،8 مليار درهم.

ولازالت القروض الممنوحة للأسر موجهة أساسا نحو حاجيات تمويل الإسكان، وذلك بحصة بلغت 55% من مجموع القروض.

رسم بياني 42: تطور الديون البنكية الممنوحة للأسر (بملايير الدراهم)

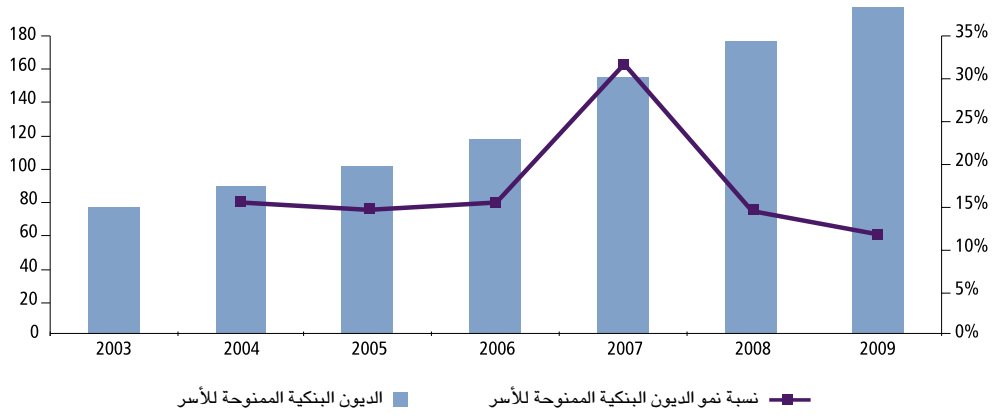

مثلت المديونية البنكية للأسر أكثر من 33% من القروض التي وزعتها مؤسسات الائتمان، وذلك دون تغيير مقارنة مع سنة 2008. فقد تم منح أكثر من 79% من هذه القروض من طرف البنوك، بينما تم منح النسبة الباقية من طرف شركات القروض للاستهلاك.

وعلى الرغم من النمو السريع الذي عرفه مستوى المديونية البنكية للأسر خلال السنوات الثلاث الماضية، والذي وصل إلى 27% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإنه لا يزال منخفضا نسبيا مقارنة مع الأوضاع السائدة في عدة بلدان. وهكذا، فقد بلغت هذه النسبة في سنة 2008، 51% بفرنسا ، 84% بإسبانيا و98% بالمملكة المتحدة.

2 - تطور قروض السكن

على الرغم من الانعكاسات السلبية لتدهور المحيط الدولي على الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا يبدو أن عروض البنوك في مجال تمويل السكن قد تأثرت بشكل كبير.

1.2 – استمرار نموالمبلغ الجاري لقروض السكن رغم تراجع القروض الممنوحة خلال السنة الجارية

كما يتبين من خلال الإحصاءات المرتبطة بتدفق العقود الجديدة وتلك التي تظهر نمو المبلغ الجاري، عرفت وتيرة نمو القروض العقارية في شقيها، السكن والإنعاش العقاري، تباطؤا في سنة 2009، حيث بلغت 172،3 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 12،8% مقابل 27،5%. وقد ارتفعت حصتها في المبلغ الجاري للقروض السليمة بنقطة واحدة لتصل إلى 32%. أما بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد مثل المبلغ الإجمالي للقروض العقارية 23%، بزيادة نقطة واحدة مقارنة مع سنة 2008.

رسم بياني 43: تطور المبلغ الجاري للقروض العقارية (بملايين الدراهم)

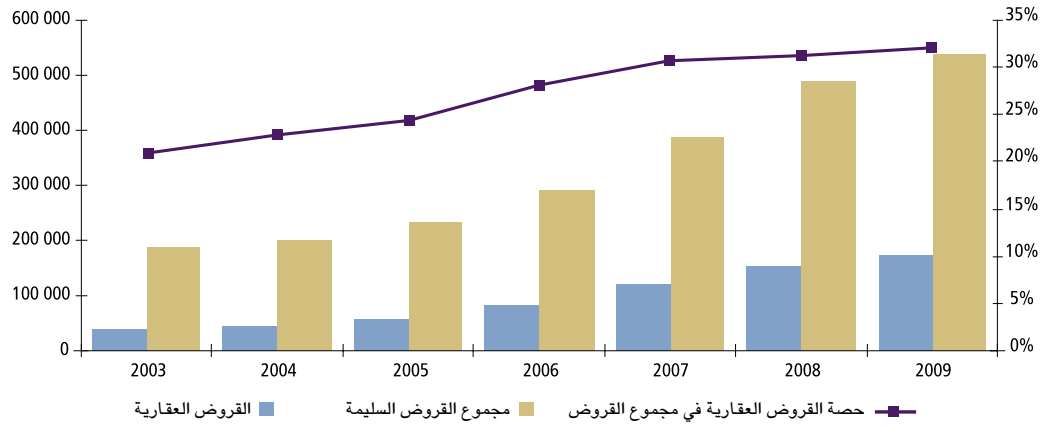

سجلت قروض السكن، التي تمثل ثلثي المبلغ الجاري للقروض العقارية، تراجعا طفيفا في نسبة نموها مقارنة مع سنة 2008. وبلغت 109،5 مليار درهم، بزيادة قدرها 12،2% بدلا من 14،8%. وبالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، فقد بلغت هذه القروض نسبة 15%، بزيادة بنقطة واحدة.

رسم بياني 44: توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن بين القروض التي تدعمها الدولة والقروض الحرة

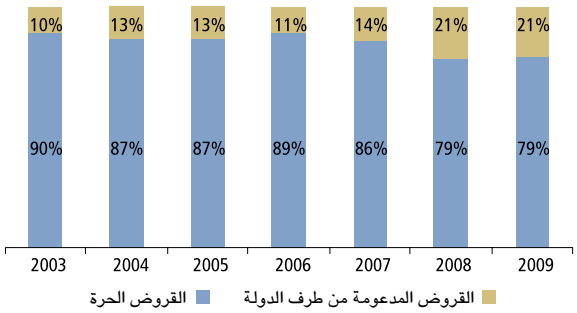

ظلت حصة قروض السكن التي تشجعها الدولة[1] في نفس المستوى الذي عرفته في السنة الماضية، أي21%. وقد ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 10% ليصل إلى ما يقارب 23 مليار درهم، منها 8،9 مليار برسم صندوق فوجالوج (FOGALOGE) وفوجاليف (FOGALEF)، و6،4 مليار درهم برسم قروض السكن الاقتصادي (HBM) و6،6 مليار درهم برسم صندوق فوجاريم (FOGARIM).

وقد تراجع إنتاج قروض السكن ارتباطا بانخفاض التداولات في السوق العقاري. وهكذا، وبعد عدة سنوات من الزيادات المتتالية، سجل هذا الإنتاج انخفاضا بواقع 20،2% ليصل إلى 26 مليار درهم، مقابل زيادة قدرها 15% في السنة السابقة. وقد مثلت القروض التي تدعمها الدولة 13% من هذا الإنتاج، مقابل 15% في سنة 2008.

1 يقصد بالقروض التي تشجعها الدولة كلا من القروض التي تستفيد من صندوق الضمان (فوجاريم وفوجالوج وفوجاليف) وقروض السكن الاقتصادي (HBM).

رسم بياني 45: توزيع إنتاج قروض السكن بين القروض الحرة والقروض المدعومة من طرف الدولة

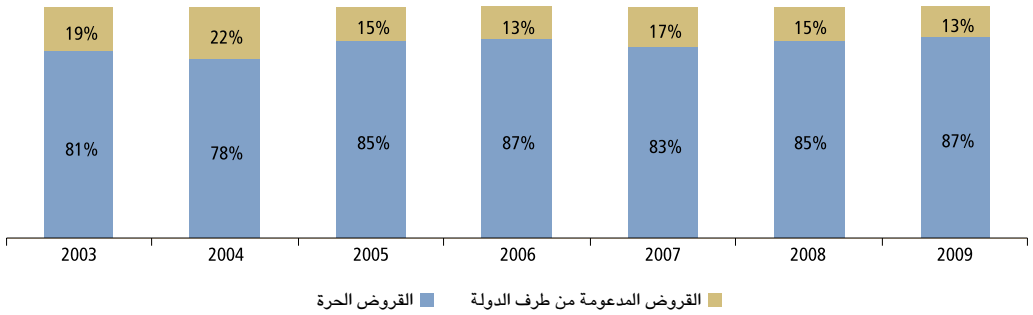

وتأتي معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية(ANCFCC) لتعزيز هذه التغيرات. وبالفعل، فقد انخفض عدد مبيعات الأملاك العقارية المسجلة بنسبة 15،3% في سنة 2009 ليصل إلى 63.848 عملية، بعد ركودها المسجل سنة 2008 وتوسعها الذي بلغ 50% سنة 2007.

ساهمت ندرة العقارات ورفض المنعشين العقاريين التقليص من هامش الربح في جعل أسعار اقتناء السكن تعجيزية أكثر فأكثر خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يتبين من خلال مؤشر أسعار الأصول العقارية، والذي اشترك بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في إعداده ونشره، أن أسعار الأصول العقارية تراجعت في سنة 2009 بنسبة 2.2%، بعد ارتفاعها بنسبة 4،8% في سنة 2007 وشبه ركودها خلال سنة 2008.

رسم بياني 46: عدد المستفيدين من قروض السكن

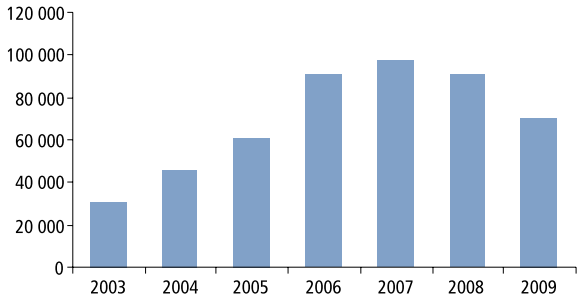

وفي هذا السياق، تراجع عدد المستفيدين الجدد من قروض السكن بنسبة 23% ليبلغ 70.120 زبون، بعد انخفاض بنسبة 7% سنة 2008. وقد بلغ هذا التراجع نسبة 33% في ما يخص القروض التي تشجعها الدولة، وذلك بارتباط مع التباطؤ الذي عرفته برامج السكن الاجتماعي، فيما بلغ 18% بالنسبة للقروض الحرة.

وارتفع متوسط مبلغ القروض من سنة إلى أخرى، من 316.000 [1] إلى 365.000 درهم. وظل مستقرا في حدود 169.000 درهم بالنسبة للقروض التي تدعمها الدولة، فيما ارتفع بواقع 54.000 درهم ليصل إلى 436.000 بالنسبة للقروض الحرة.

1 تم تعديل الأرقام الخاصة بمتوسط مبلغ القروض لنهاية دجنبر 2008 إثرعملية التحيين التي قام بها أحد البنوك.

رسم بياني 47: التوزيع الجغرافي لقروض السكن

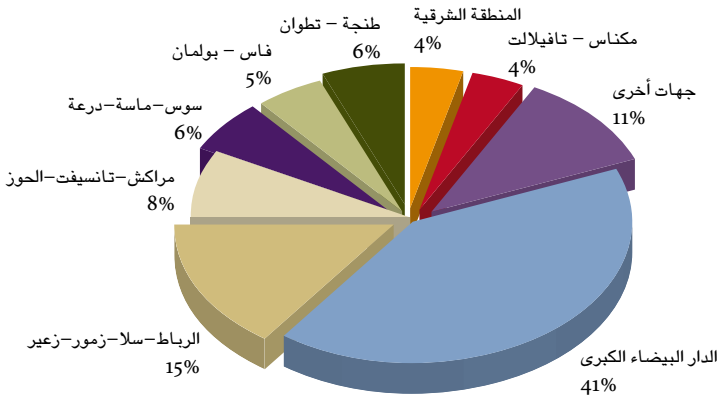

وتأكيدا للتوجهات التي لوحظت في السنوات الأخيرة، يسجل تمركز نسبي لتوزيع قروض السكن في منطقتي الدارالبيضاء والرباط اللتان استفادتا من ما يقارب 56% من مجموع المبلغ الجاري. غير أن هذه الحصة تميل إلى الانخفاض، وذلك ارتباطا بالأساس بندرة الاحتياطيات العقارية في هذه المناطق.

2.2 – لا تزال شروط تمويل قروض السكن ملائمة بالرغم من بعض التشديد

خلال السنوات الأخيرة، استخدمت البنوك القرض العقاري كأداة لاستقطاب الزبناء وضمان وفائهم. فقد ساهم انخفاض مستويات أسعار الفائدة وتمديد آجال استحقاق القروض وتخفيض مبلغ المساهمة الشخصية في الزيادة، بشكل ملحوظ، في نسبة السكان المؤهلين للحصول على القروض.

ومع ذلك، وفي ضوء نتائج الاستقصاء المشار إليه في الإطار 22، يبدو أن البنوك قد تبنت في سنة 2009 استراتيجيات أقل صرامة أمام تراجع الطلبات.

وقد سجلت أسعار الفائدة المطبقة على قروض السكن زيادة طفيفة في سنة 2009. وهكذا، فقد ارتفع السعر المتوسط المرجح بواقع 12 نقطة أساس، ليبلغ 5،35%، مسجلا بذلك قطيعة مع الانخفاضات المتتالية المسجلة في السنوات القليلة الماضية.

وابتداء من النصف الثاني من سنة 2009، بدأ هذا التطور يأخذ اتجاها عكسيا، حيث لوحظت زيادة بواقع 25 نقطة أساس خلال الفصل الثالث و18 نقطة أساس في الفصل الرابع من نفس السنة.

رسم بياني 48: تصنيف قروض السكن حسب أسعار الفائدة المطبقة

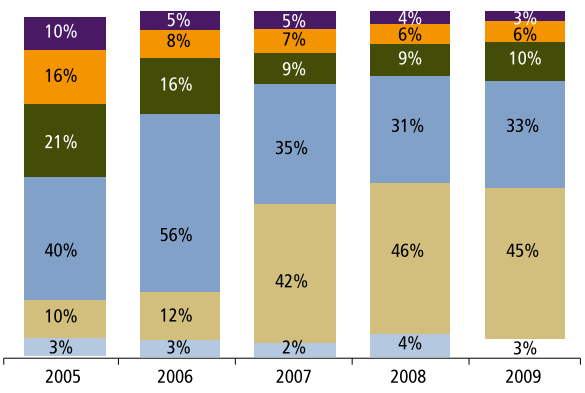

كما هو مبين في الرسم البياني رقم 48 جانبه، تم منح 48% من القروض بأسعار فائدة أقل من 6%، مقابل 50% في السنة الماضية. وبلغت حصة القروض المصحوبة بمعدلات تتراوح ما بين 6% و8% ما قدره 33% مقابل 31%.

رسم بياني 49: تصنيف المبلغ الجاري لقروض السكن حسب نوعية أسعار الفائدة

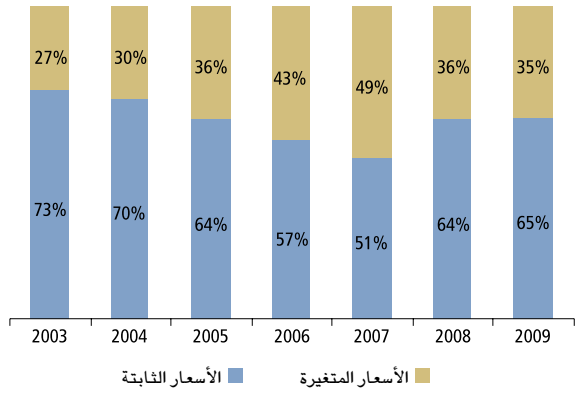

في ظل ظروف أقل ملاءمة، يبدو أن البنوك قد اقترحت، بشكل متزايد، على زبنائها ولا سيما ذوي الدخل المنخفض، اعتماد الأسعار الثابتة، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في عقود القروض المصحوبة بأسعار متغيرة.

وبالفعل، استمر المبلغ الجاري لقروض السكن بالسعر التابث في التزايد ليمثل 65% من المجموع، مقابل 64% في سنة 2008 و51% في سنة 2007. ومن حيث الإنتاج، ارتفعت حصة هذه القروض لتصل إلى 76% من مجموع الإنتاج، مقابل 68% في سنة 2008 و49% في2007.

رسم بياني 50: تصنيف قروض السكن حسب الأجل الأولي

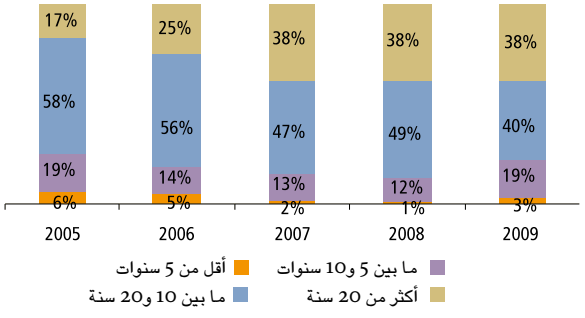

انخفض متوسط الأجل الأولي لقروض السكن من 17،7 سنة إلى 17 سنة، مسجلا بذلك قطيعة مع التوجهات المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

وانخفضت حصة قروض السكن التي يتراوح أجلها الأولي ما بين 10 و20 سنة، بواقع 9 نقط مقارنة مع سنة 2008 لتصل إلى 40%. أما حصة قروض السكن التي تقل مدتها الأصلية عن 10 سنوات، فقد ارتفعت بواقع 9 نقط لتصل إلى 22%.

3 - تطور القروض للاستهلاك

ظلت القروض للاستهلاك محافظة على نموها القوي. وبالرغم من ذلك، فقد لوحظ وجود تباطؤ طفيف مقارنة مع السنة السابقة، موازاة مع التباطؤ الذي عرفه استهلاك الأسر.

1.3 – حافظت القروض للاستهلاك على نموها القوي، وإن عرفت بعض التباطؤ مقارنة مع سنة 2008

باعتباره المكون الثاني لقروض للأسر، وصل المبلغ الجاري لقروض اللاستهلاك، والذي وزعته البنوك وشركات القروض للاستهلاك، ما يقارب 78 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 13،4%، مقابل 16% في السنة السابقة. وقد بلغت حصة هذه القروض في مجموع القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان13%. أما مقارنة باستهلاك الأسر، فقد مثل هذا المبلغ الجاري 19% مقابل 17% في سنة 2008.

رسم بياني **51**: تطور المبلغ الجاري للقروض للاستهلاك (بملايين الدراهم)

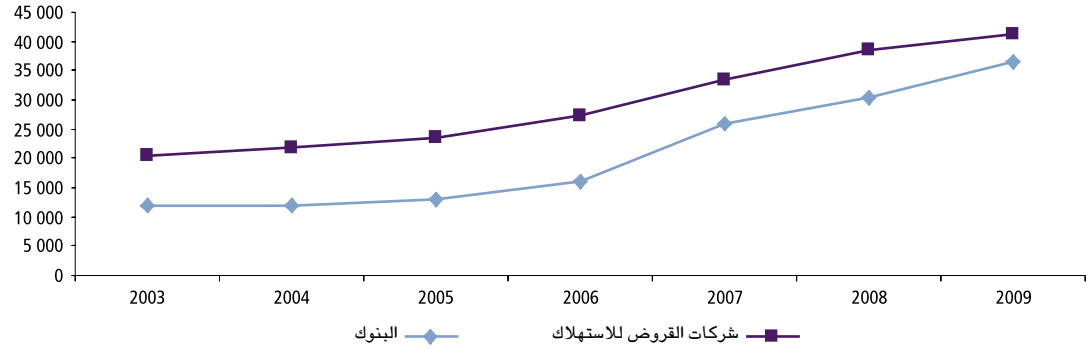

وعلى الرغم من أن البنوك أظهرت نشاطا متزايدا في سوق القروض للاستهلاك، إلا أن حصة الشركات المتخصصة، التي تتميز بخبرتها، لازالت تشكل الأغلبية بنسبة 53%، رغم انخفاضها بواقع 3 نقط مقارنة مع سنة 2008.

عرف متوسط المبلغ الجاري للقروض للاستهلاك للفرد الواحد ارتفاعا بنسبة 12،8% مقارنة مع سنة 2008 ليصل إلى 2.490 درهم (ما يعادل 221 أورو) ، مقابل 2.208 درهم (ما يعادل 198 أورو) في السنة الماضية، وهو مستوى أقل من المستوى المسجل في بعض البلدان الأوروبية مثل هنغاريا (564 أورو)، وسلوفاكيا (477 أورو)، وإستونيا (382 أورو) وليتوانيا (365 أورو) [1].

2.3 – أهم خصائص نوعية المستفيدين من القروض للاستهلاك

تأكيدا للتوجهات التي لوحظت في الاستقصاءات السابقة، تمكن المعطيات الخاصة بالاستقصاء الذي أجري في سنة 2009، والمشار إليها في الإطار 22، من فهم نوعية المستفيدين من القروض للاستهلاك وفقا لمعايير عديدة منها: الفئة العمرية، الدخل، الفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

1 أرقام خاصة بسنة 2008

ويتبين من خلال هذه المعطيات أن شركات القروض للاستهلاك قد منحت قروضا أقل مما سجل في سنة 2008. بذلك، انخفض إنتاج القروض بنسبة 3،5% ليصل إلى 16 مليار درهم، منها6 ملايير درهم على شكل قروض مخصصة وحوالي 10 ملايير درهم على شكل قروض غير مخصصة.

رسم بياني 52: متوسط مبلغ ملفات القروض حسب نوعية القرض (بالدرهم)

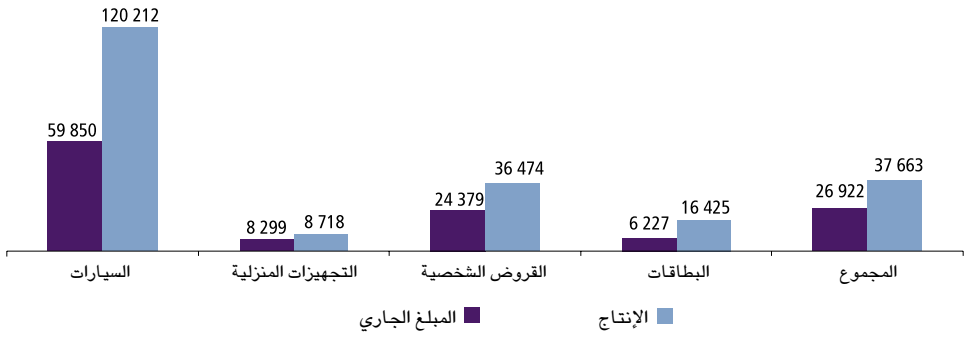

ونتج عن ذلك متوسط مبلغ جاري بقيمة 27.000 ألف درهم لكل ملف، مقابل 22.600 ألف درهم في السنة الماضية.

رسم بياني 53: توزيع عدد ملفات القروض حسب الفئة العمرية

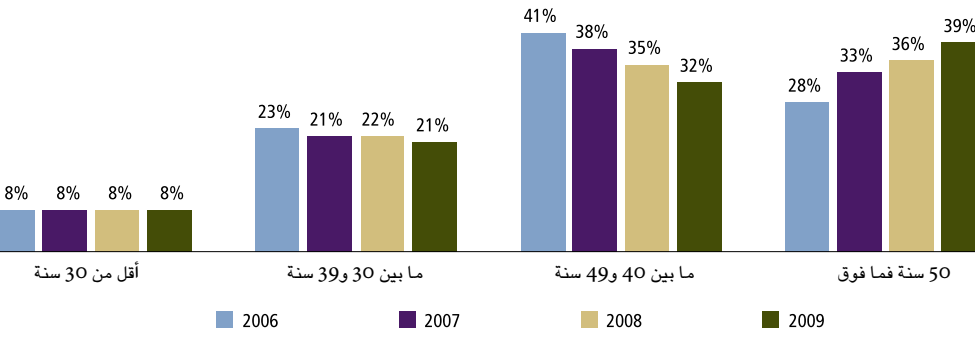

يتبين من خلال تصنيف القروض للاستهلاك حسب الفئة العمرية أن نسبة نفاذ القروض للاستهلاك، والتي توازي عدد ملفات القروض مقارنة بعدد السكان في العينة، قد سجلت انخفاضا جديدا بواقع 3 نقط لتصل إلى 32% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و49 سنة، وذلك لصالح الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، والذين ارتفعت حصتهم بنفس النسبة، لتصل إلى 39%.

وظلت الحصة المتعلقة بالسكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة في مستوى 8% للسنة الرابعة على التوالي، مما يؤكد على أن المغاربة قليلا ما يلجئون للقروض للاستهلاك قبل تكوين أسرة.

وعلى غرار ما تبين من خلال تصنيف عدد ملفات القروض حسب الفئة العمرية، فإن تصنيف المبالغ الجارية حسب المعيار نفسه يظهر تمركز هذه المبالغ لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40 و49 سنة والذين تفوق أعمارهم 50 سنة، وذلك بحصص بلغت 31% و36% على التوالي.

رسم بياني 54: تصنيف عدد ملفات القروض حسب الدخل

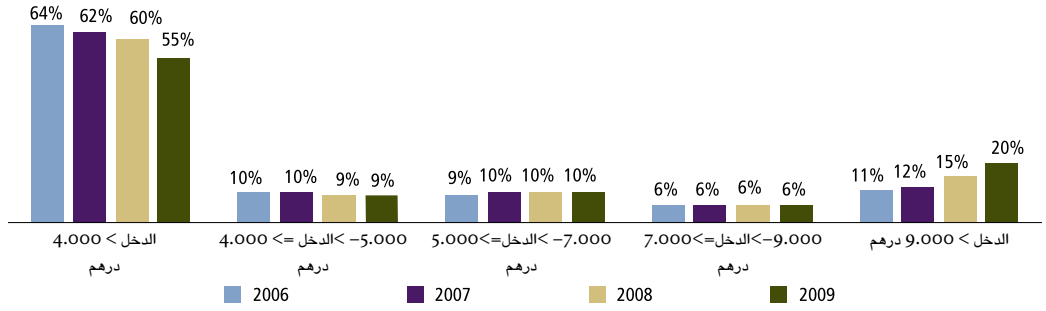

يظهر تصنيف القروض حسب الدخل أن نسبة 55% من الملفات يملكها أشخاص يقل دخلهم عن 4.000 درهم (مقابل 60% سنة 2008). في المقابل، ارتفعت حصة الأشخاص الذين يفوق دخلهم 9.000 درهم بواقع 5 نقط، لتصل إلى 20%.

ومن خلال تصنيف المبالغ الجارية حسب الدخل، يتبين أن حوالي 43% من هذه المبالغ تمركزت لدى الأشخاص ذوي الدخل الأقل من 4.000 درهم، بانخفاض نقطة واحدة مقارنة مع سنة 2008، وذلك لصالح الأشخاص الذين يفوق دخلهم 9.000 درهم، والذين بلغت حصتهم 31% مقابل 30%.

رسم بياني 55: توزيع عدد ملفات القروض حسب الفئة الاجتماعية والمهنية

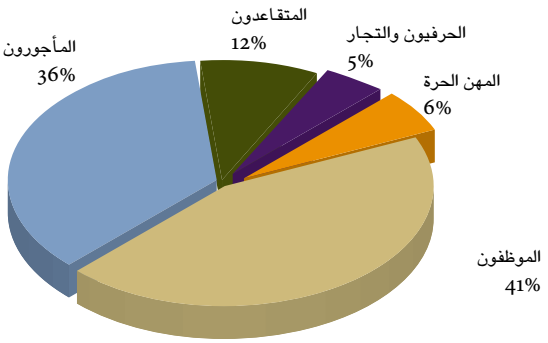

لا يزال تصنيف عدد ملفات القروض حسب الفئة الاجتماعية والمهنية يبرهن على أن الموظفين والمأجورين يشكلون المستفيد الأول، بحصص تبلغ 41% و36% على التوالي. وارتفعت حصة المتقاعدين بواقع 3 نقط لتصل إلى 12%، فيما استقرت حصة الحرفيين والتجار في حدود 5%.

رسم بياني 56: تصنيف عدد ملفات القروض حسب الموقع الجغرافي

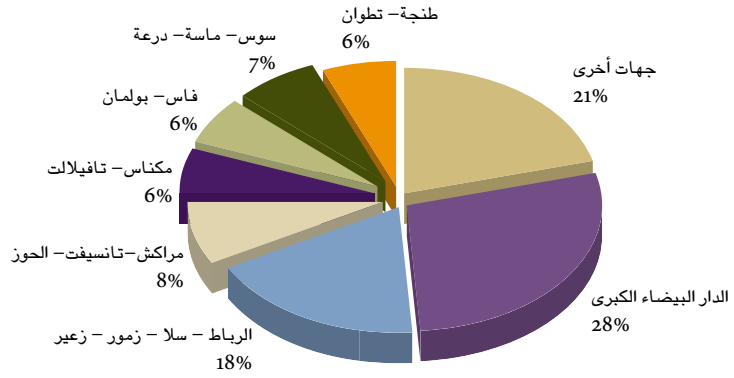

وكما هو الشأن بالنسبة لقروض السكن، يظهر الرسم البياني 56 أعلاه أن جهتي الدار البيضاء والرباط لا تزال تستحوذ على 46% من القروض للاستهلاك، وإن بانخفاض قدره نقطتين من سنة إلى أخرى.

رسم بياني 57: نسبة المديونية والمداخيل

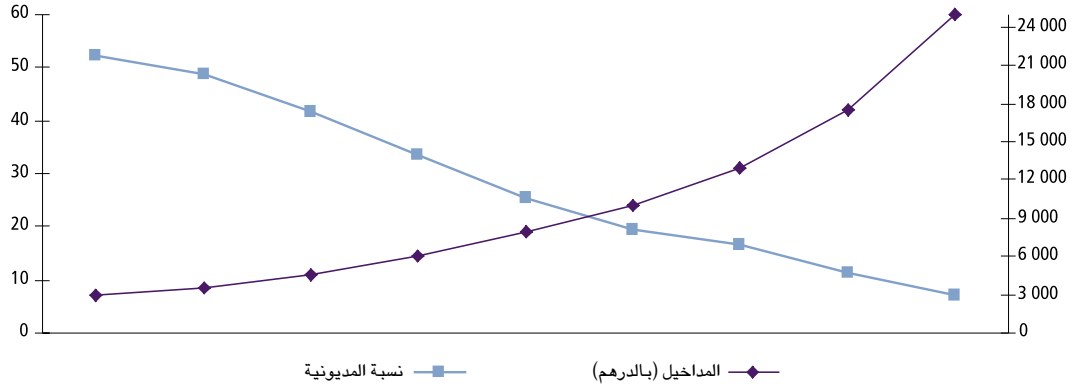

تأتي نسبة المديونية، والتي تشير إلى الحاصل بين المبلغ المتوسط للقروض بالنسبة لكل ملف ومتوسط المدخول السنوي للمدين، في شكل عكسي التناسب مع المدخول، حيث بلغت في المتوسط 28%، بزيادة بواقع 5 نقط مقارنة مع السنة السابقة.

وقد بلغت هذه النسبة 49%، أي بتراجع وصل إلى 6 نقط، بالنسبة للزبناء الذين يقل دخلهم عن 3.000 درهم و7% بالنسبة للزبناء الذين يفوق دخلهم 20.000 درهم.

III. تطور الديون المعلقة الأداء الخاصة بمؤسسات الائتمان

استنادا إلى الوضعية المحاسبية لمؤسسات الائتمان (البنوك وشركات التمويل) والتي تم حصرها في نهاية دجنبر 2009، يتبين إجمالا أن المنحى التنازلي للديون المعلقة الأداء والذي بدأ في سنة 2005، قد تضاءل. وبالفعل، عرفت هذه الديون، التي وصل مبلغها الجاري في المجموع إلى 38،6 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 2،2%. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، واصلت نسبة الديون المعلقة الأداء تراجعها لتصل إلى 6% بعد أن بلغت نسبة 6،4% في سنة 2008. وقد تمت تغطيتها بالمؤن في حدود 75% مقابل 77%.

وتبرز هذه التطورات، التي تعكس وضعيات متباينة بين البنوك وشركات التمويل، تدهور جودة الائتمان بالنسبة للمقاولات والأسر على حد سواء.

1 - الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك

واصل حجم الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك منحاه التنازلي الملاحظ منذ خمس سنوات، وإن بوتيرة أبطأ من الوتيرة المسجلة سنة 2008، أي بنسبة 0،6- % بدلا من 6،4- % ليصل إلى 31 مليار درهم في سنة 2009. وبلغت نسبة الديون المعلقة الأداء 5،5% مقابل 6%. وباستثناء البنوك العمومية، بلغت هذه النسبة 4،2%.

وقد مثلت الديون المعلقة الأداء الصافية من المؤن بالنسبة إلى الأموال الذاتية المحاسبية، 12،7% مقابل 13،9% سنة 2008.

رسم بياني 58: نسبة الديون المعلقة الأداء وحصة الديون المعلقة الأداء الصافية من المؤن ضمن الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك (بالنسبة المئوية)

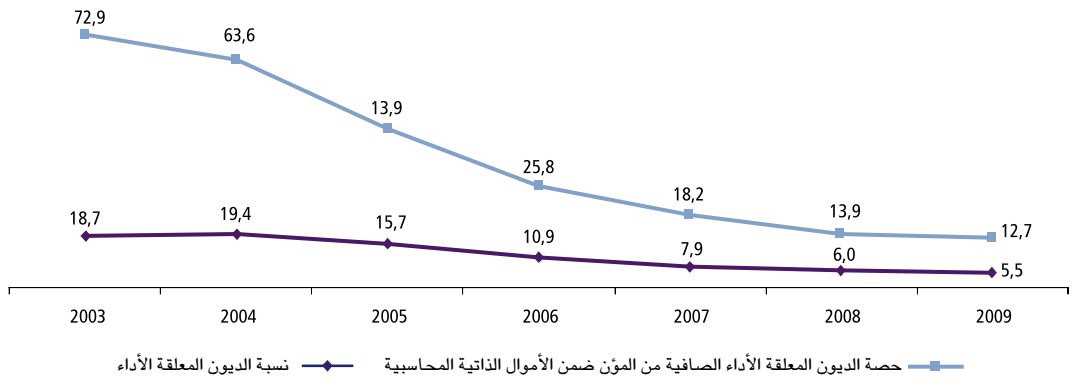

وقد نتجت هذه التطورات عن استمرار تقويم الحصيلات البنكية وتعزيز منظومات التحصيل، الشيء الذي مكن من التخفيف من تأثير القروض غير المنتجة المسجلة في سنة 2009.

وهم الجزء الأكبر من الديون المعلقة الأداء والمصنفة في سنة 2009، القروض السكنية والإنعاش العقاري وصناعة الملابس والنسيج، وهي قطاعات عانت من انكماش الطلب الخارجي.

وعرف المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على قروض السكن، والذي بلغ 5،3 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 10% من سنة إلى أخرى. ومع ذلك، ظلت حصتها في مجموع قروض السكن مستقرة في 5%.

رسم بياني **59**: تطور نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن (%)

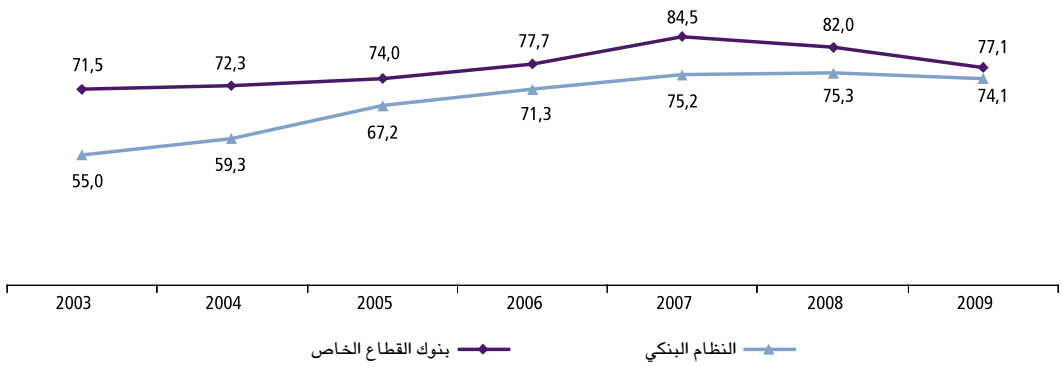

انخفضت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن الخاصة بالبنوك من 75،3% إلى 74،1% من سنة إلى أخرى. وباستثناء البنوك العمومية، عرفت هذه النسبة تراجعا بواقع 5 نقط لتصل إلى 77%.

2 - الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل

نظرا للظرفية الاقتصادية غير الملائمة، ارتفعت الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل بنسبة 15،5% لتصل إلى 7،6 مليار درهم، حيث مثلت 9،5 % من القروض، أي بزيادة 0،4 نقطة مقارنة مع المستوى المسجل في السنة السابقة. وقد تم تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 79% مقابل 84%.

وتنامت الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات قروض الإيجار، والتي وصل مبلغها الجاري إلى 2،1 مليار درهم، بنسبة 17%. وقد مثلت 5،7% من مجموع قروض هذه الشركات، دون أي تغيير مقارنة مع السنة السابقة. وقد تمت تغطية هذه الديون بالمؤن بنسبة 77% مقابل 82%.

وبلغت الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات قروض الاستهلاك 5،2 مليار درهم، بزيادة قدرها 14،6%، أي بوتيرة نمو مضاعفة مقارنة بسنة 2008. وهو ما أفضى إلى نسبة ديون معلقة الأداء بلغت 12،6% مقابل 11،8%. وقد تمت تغطية هذه الديون بالمؤن بنسبة 79% مقابل 84%.

وقد مكن الاستقصاء المشار إليه في الإطار 22 من فهم نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك المعلقة الأداء حسب الفئة العمرية والدخل والفئة السوسيو مهنية.

رسم بياني 60: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء حسب الفئة العمرية

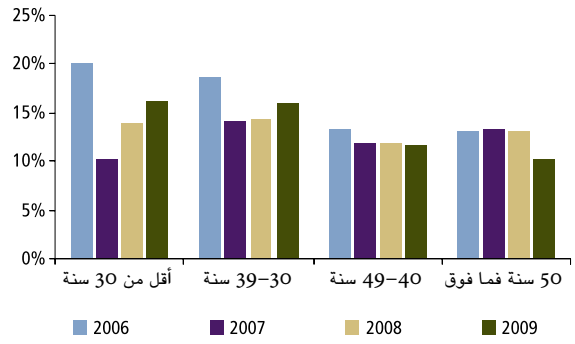

كما هو مبين في الرسم البياني 60، ارتفعت نسبة الديون المعلقة الأداء بنقطتين لتصل إلى 16% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 سنة. وبالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة، تحسنت هذه النسبة بواقع 3 نقط لتصل إلى 10%.

رسم بياني 61: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء حسب الدخل

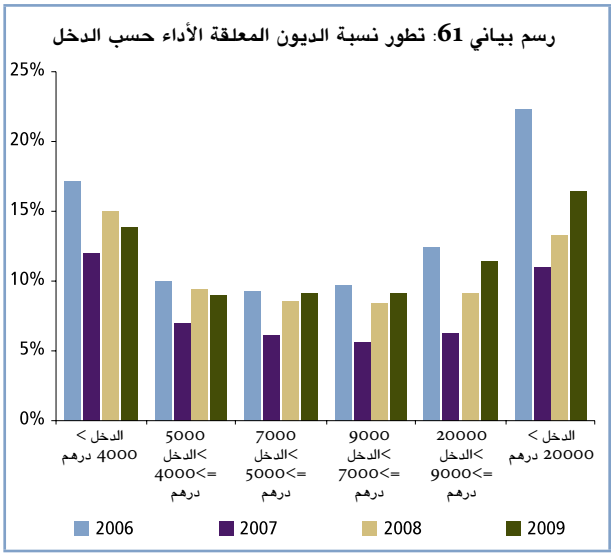

انخفضت نسبة الديون المعلقة الأداء بنقطة واحدة لتصل إلى 14% بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل الأقل من 4.000 درهم. أما بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم 20.000 درهم، فقد تراجعت هذه النسبة بواقع 3 نقط لتصل إلى 16%. فيما ظلت نسبة الأشخاص الذين يتراوح دخلهم بين 4.000 و5.000 درهم مستقرة في 9%.

وبالنسبة للفئة السوسيو مهنية، ارتفعت نسبة الديون المعلقة الأداء بواقع نقطتين لتصل إلى 8% بالنسبة للموظفين وبواقع 3 نقط لتصل إلى 19% بالنسبة للمأجورين. وبخصوص المهن الحرة، ظلت هذه النسبة مستقرة في المستوى المسجل في السنة الماضية، أي 12%.

IV. المخاطر الإجمالية لأسعار الفائدة

تنتج المخاطر الإجمالية لأسعار الفائدة عن عدم الإسناد الكامل للأصول والخصوم البنكية من حيث نوع النسبة وأجل الاستحقاق. كما أن هذا الخطر المرتبط بشكل وثيق بنشاط الوساطة المالية الذي يعتمد على تحويل الموارد تحت الطلب وذات المدى القصير إلى أصول على مدى أطول، يعرض المؤسسات البنكية لخسائر في حال وجود حركات سلبية لأسعار الفائدة.

ويؤثر تحقق مخاطر أسعار الفائدة في حساب النتائج بسبب انخفاض هامش الفائدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الأصول والخصوم والعمليات خارج الحصيلة، وبالتالي الأموال الذاتية التي تم تحيينها، تتغير بفعل تأثير تطور أسعار الفائدة على قيمة التدفقات المستقبلية المتوقعة من مختلف هذه العناصر.

وفي غياب أدوات خاصة بالتغطية الكلية لمخاطر أسعار الفائدة، تتدخل البنوك على مستوى إسناد استخداماتها ومواردها للحد من مدى تأثرها بهذا الخطر.

1- منظومة قياس المخاطر الإجمالية لأسعار الفائدة من طرف البنوك

لقياس المخاطر الإجمالية لأسعار الفائدة، تطبق البنوك الطريقة التي تعتمد على تحديد فجوات سعر الفائدة على أساس ثابت، كما تعتزم الانتقال التدريجي نحو مقاربة دينامية.

إطار 23 : الفجوات : مقاربة ثابتة ومقاربة دينامية

تعتبر طريقة فجوات (الفوارق) سعر الفائدة إحدى طرق قياس مخاطر أسعار الفائدة الأكثر استعمالا.

ويمكن تحديد الفوارق بين الأصول والخصوم الموزعة حسب نوعية استحقاقها ونوعية أسعار الفائدة، وفقا لمقاربة ثابتة أو دينامية.

تتمثل المقاربة الثابتة في تفكيك مخزون الأصول والخصوم، حسب أجل الاستحقاق، والذي تم حسابه في إطار الحصيلة وخارج الحصيلة، وذلك في تاريخ معين.

وبالمقابل، تتمثل المقاربة الدينامية في تفكيك الأصول والخصوم حسب أجل الاستحقاق، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفقات المتوقعة من تطوير النشاط.

وتعتمد فوارق سعر الفائدة بشكل كبير على اتفاقيات تصريف الاستخدامات والموارد التي تحتفظ بها البنوك. وقد قامت بعض البنوك بإعادة صياغة هذه الاتفاقيات، وذلك بعد أن أنجزت دراسات تهدف إلى إعداد نموذج لسلوك الاستخدامات والموارد التي لم يحدد لها أجل استحقاق. ويتعين تحسين هذه الاتفاقيات، وذلك بهدف الأخذ بعين الاعتبار أهم الموجزات التاريخية الخاصة بالمعطيات والالتزامات التي تتم بالتوقيع.

لتسيير مخاطر أسعار الفائدة، وضعت البنوك لنفسها حدودا داخلية تعكس مستوى الخطر الذي يعتبر مقبولا. وينبغي لهذه الحدود، والتي غالبا ما يعبر عنها بفجوات أسعار الفائدة القصوى، أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبارات الضغط التي تهدف إلى تقييم مدى صمودها أمام صدمات أسعار الفائدة.

2 - نوعية مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالبنوك

على غرار سنة 2008، تشمل النوعية الإجمالية للقطاع البنكي حالات مختلفة على مستوى البنوك، على اعتبار فردي.

وتتميز بنية حصيلات البنوك إجمالا بهيمنة الأصول ذات سعر الفائدة الثابت والموارد ذات سعر الفائدة الثابت أو التي لا تتأثر بسعر الفائدة. وهكذا، تنتج نوعية مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالبنوك إلى حد كبير عن درجة إسناد الأصول والخصوم من حيث أجل استحقاقها.

وبالفعل، تمثل استخدامات البنوك بأسعار فائدة ثابتة 70% في المتوسط من مجموع أصولها، مقابل 66% سنة من قبل. ومن جانبها، تشكل حصة الموارد بسعر فائدة ثابت في المتوسط 46% من مجموع الخصوم، مقابل 52% في سنة 2008، فيما تبلغ حصة الموارد التي لا تتأثر بمخاطر أسعار الفائدة حوالي 41%، مقابل 36%.

ولازالت الودائع تحت الطلب غير المؤدى عنها تهيمن على الحصيلات البنكية رغم أنها تعرف نوعا من التراجع لفائدة اللجوء الملحوظ لأدوات السوق مثل شواهد الإيداع والاقتراضات الثانوية وكذا لإعادة التمويل لدى البنك المركزي.

رسم بياني 62: تطور حصة الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وإعادة التمويل لدى الأسواق مقارنة بمجموع الحصيلة

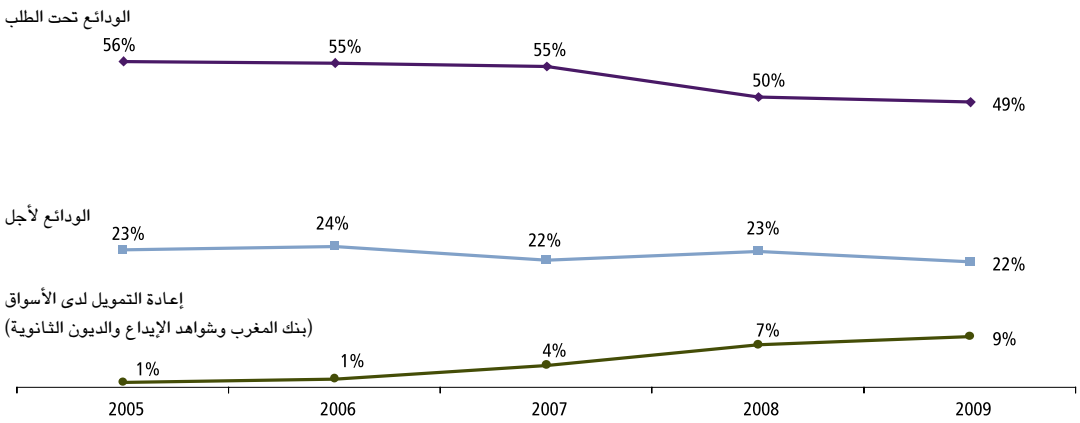

إن تعرض القطاع البنكي لمخاطر أسعار الفائدة، إلى نهاية سنة 2009، والذي يقاس بطريقة فجوات سعر الفائدة، في وضع ثابت، يختلف من أفق زمني إلى آخر.

رسم بياني 63: نوعية مخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للبنوك إلى نهاية سنة 2009
(العيّنة التراكمية لثمان بنوك تمثل 80% من مجموع حصيلة القطاع البنكي)

هكذا، وعلى المدى القصير (أقل من أو يساوي 12 شهرا)، تكون حصيلة القطاع البنكي معرضة لخسائر في حالة ارتفاع أسعار الفائدة. ويعكس هذا التأثر أساسا الخطر المرتبط بمراجعة أسعار الفائدة الخاصة بالموارد البنكية قصيرة المدى.

وقد تفاقم هذا التعرض في سنة 2009، نظرا للجوء المتزايد إلى الموارد على المدى القصير جدا، لا سيما في السوق ما بين البنوك، وإلى تسبيقات بنك المغرب، وكذا نظرا لتراجع نسبة القروض بسعر فائدة متغير.

وعلى المدى المتوسط (بين سنة و7 سنوات)، تتعرض الحصيلات البنكية، بالمقابل، لخطر الخسارة في حالة انخفاض أسعار الفائدة. وبالفعل، سيكون لهذه الخسارة تأثير سلبي على الربح المتوقع عند إعادة تجديد المبلغ الجاري للقروض بسعر فائدة ثابت.

وتختلف، على المدى الطويل، نوعية المخاطر بالنسبة للبنوك كما تعكس بشكل قوي الفرضيات المعتمدة لتصريف الودائع تحت الطلب.

3 - تأثير مخاطر أسعار الفائدة

يتم قياس صلابة البنوك أمام الصدمات الاستثنائية على مستوى أسعار الفائدة عن طريق اللجوء لتمارين خاصة باختبارات الضغط.

ويتم إنجاز اختبارات الضغط هذه بناء على طريقة موحدة في رفع التقارير، تتمثل في تحديد حجم تأثير تطور الأسعار بواقع + /– 200 نقطة أساس على العائد الصافي البنكي لمدة 12 شهرا وكذلك على القيمة الاقتصادية لحصيلات البنوك.

وتبرز نتائج اختبارات الضغط التي تم إنجازها في سنة 2009، أن البنوك تتعرض، في حالة تطور الأسعار بواقع + / – 200 نقطة أساس، لخسائر تختلف من مؤسسة لأخرى ويقل مستواها عن 6% من العائد الصافي البنكي على المدى القصير (مقابل 7% سنة 2008). وعلى المدى الطويل، فإن القيمة الاقتصادية لحصيلات البنوك ستتكبد خسائر تقل عن 20% من الأموال الذاتية، وهي العتبة التي تعتبر لجنة بازل أن الخطر يكون مرتفعا في حالة تجاوزها.

بنك المغرب
بنك المغرب

الملحقات

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي

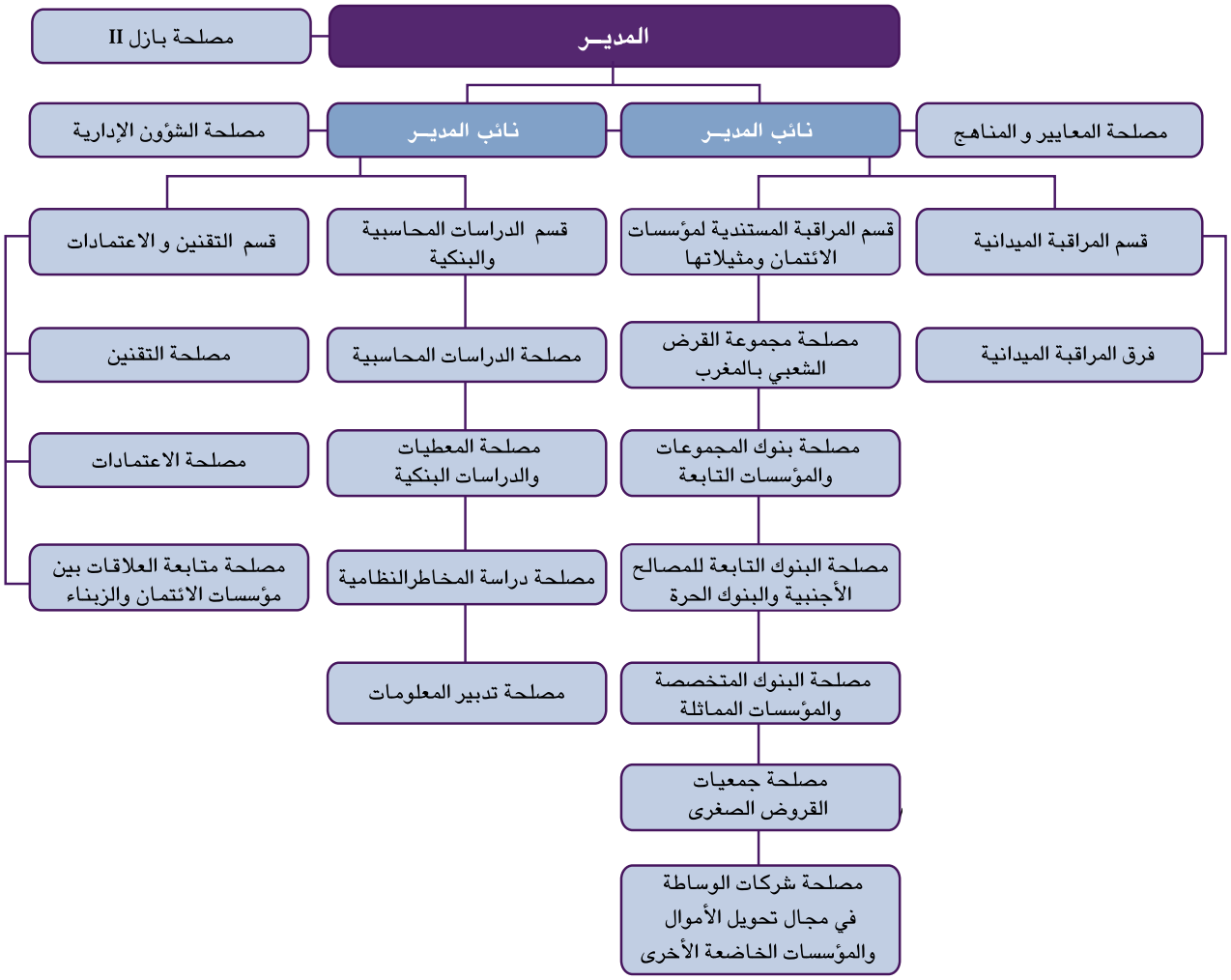

الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة

البنوك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وشارع إبراهيم الروداني – الدار البيضاء
البنك العربي (شركة عمومية محدودة)	174، شارع محمد الخامس– الدار البيضاء
التجاري وفابنك	2، شارع مولاي يوسف– الدار البيضاء
بنك العمل	288 ، شارع محمد الزرقطوني– الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101 ، شارع محمد الزرقطوني – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140 ، شارع الحسن الثاني،2000 – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة – الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني – أكادير
البنك الشعبي للدار البيضاء	فضاء باب أنفا، 2 زاوية شارع أنفا وشارع مولاي رشيد – الدار البيضاء
البنك الشعبي للجديدة – آسفي	شارع الجامعة العربية – الجديدة
البنك الشعبي لفاس تازة	زاوية زنقة علال لوديي و زنقة عبد العالي بنشقرون – فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس – العيون
البنك الشعبي لمراكش– بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي – مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الإسكندرية – مكناس
البنك الشعبي للناضور– الحسيمة	113، شارع المسيرة – الناضور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي – وجدة
البنك الشعبي للرباط	3، شارع طرابلس – الرباط
البنك الشعبي لطنجة – تطوان	76، شارع محمد الخامس – طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية – الرباط
القرض الفلاحي المغربي	2، شارع الجزائر – الرباط
الأسواق المالية للدار البيضاء (Casablanca Finance Markets)	5–7، زنقة ابن طفيل – الدار البيضاء
سيتي بنك – المغرب (Citibank)	تجزئة التوفيق، عمارة1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف – الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187 ، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
مصرف المغرب	48–58، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء
صندوق التجهيز الجماعي	1، زنقة واد بهت أكدال – الرباط
ميديا فينانس	3، شارع باب منصور، فضاء باب أنفا، – الدار البيضاء
الشركة العامة	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبناك	36، زنقة الطاهر السبتي – الدار البيضاء
بنكوسابادیل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12 زاوية شارع الزرقطوني وشارع المسيرة، 20100 – الدار البيضاء
لاكيكسا (صندوق التوفير ببارشلونا)	11، زنقة عزيز بلال الزرقطوني، الطابق 5، الرقم 5 – المعاريف – الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
السلف الشعبي	3، شارع أفينيون – الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة و الصناعة	30، شارع الجيش الملكي – الدار البيضاء
سيتيليم المغرب	30، شارع الجيش الملكي – الدار البيضاء
دار السلف ش.م	207، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
دياك سلف	32، شارع المقاومة – الدار البيضاء
فينا كريد (المجموعة المالية للشراء بالقروض)	18، زنقة روكروي، بلفيدير – الدار البيضاء
RCI FINANCE MAROC S.A	ساحة باندونغ ص. ب. 13700 – الدار البيضاء
سلفين	زينيث ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف – الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م	20 ، شارع مكة – الدار البيضاء
شركة قرض الاستهلاك «تسليف»	29، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
صوفاك كريدي (شركة تمويل الشراء بالقروض)	161، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالقرض»فناك»	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس أكدال – الرباط
إكدوم	127، ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بريد 20100 – الدار البيضاء
شركة إفريقيا الشمالية للقروض «SONAC» سوناك	29، شارع محمد الخامس – فاس
« أكريد » شركة تنمية الشراء بالقرض	79، شارع مولاي الحسن الأول – الدار البيضاء
«صوريك – كريدي» الشركة الجهوية لقروض الاستهلاك	256، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ – الدار البيضاء
الشركة العامة للتمويل SOGEFINANCEMENT	127، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
وفا سلف	زاوية زنقة جينير وشارع عبد المومن – الدار البيضاء

شركات القرض العقاري

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
وفا للعقار	140، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء

شركات تحصيل وشراء الديون

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكتورينغ	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
مغرب فاكتورينغ	243، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء

شركات القرض الإيجاري

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك المغربي للتجارة والصناعة – ليزينغ	ملتقى زنقة نورماندي وزنقة ابن فارس – الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار المعدات – مغرب ليزينغ	57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن– الدار البيضاء
مصرف المغرب – ليزينغ «CDML»	201، شارع الزرقطوني– الدار البيضاء
الشركة العامة للأبناك – ليزينغ SOGELEASE MAROC	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الشركة المغاربية للقرض الإيجاري (ليزينغ) – مغرب باي	45، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
وفاباي	1، شارع الحسن الثاني– الدار البيضاء

شركات الكفالة

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
الصندوق المغربي للصفقات « CMM »	12، ساحة العلويين – الر باط
دار الضمان	288، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء

شركات تدبير وسائل الأداء

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
مركز النقديات	فضاء باب أنفا، 8 زاوية شارع أنفا و شارع مولاي رشيد – 20050 الدار البيضاء
انتربنك	26، زنقة الضريح – الدار البيضاء
وفا كاش	15، زنقة إدريس الحريزي – الدار البيضاء

شركات أخرى

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية (SFDA)	28، زنقة أبو فارس المريني، ص.ب –49 الرباط
جايدة	ساحة مولاي الحسن ع. دليل – الرباط

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي– بنك حر	58، شارع باستور – طنجة
بنك طنجة الدولي– بنك حر	زاوية شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير، طنجة
البنك المغربي للتجارة الداخلية– بنك حر– مجموعة BNP	شارع يوسف بن تاشفين وزاوية شارع مدريد – طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة	58، شارع محمد الخامس – طنجة
البنك المغربي للتجارة الخارجية– بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص ب 513 – طنجة
البنك الحر الدولي لمجموعة الشعبي– بنك حر	زنقة سيليني، سيدي البخاري – طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، الحي الصناعي، ح. ي. م. – الرباط 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38 شارع عبد المومن، شقة رقم 23، الطابق 4، حسان – الرباط
جمعية الإسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لحبول– ص. ب 2070 – مكناس
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود (AMSSF)	1، زنقة أبي ذر الغفاري– حي ولي العهد– الطابق الأول – فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم، القباب– القنيطرة
الجمعية التطوانية للمبادرات السوسيو مهنية (ATIL)	شارع الحسن الثاني رقم –70 إقامة بالوما بلانكا، الطابق رقم 1 – تطوان
مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى (FBPMC)	3، زنقة الدكتور فيير– إقامة باسيو – الدار البيضاء
مؤسسة «أرضي»	137، شارع علال بن عبد الله– الرباط
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2 أونتروسول، شقة رقم 34 – طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	17، زنقة القاضي الصنهاجي، بينيد– سويسي 2 – الرباط
توادا	رقم 119، شارع المقاومة، شقة رقم 27 – الرباط
المؤسسة المغربية للمقاولات الصغرى (إنماء)	9، زنقة قصر السوق، شقة 6 حي حسان– الطابق الثالث – الرباط

الملحق 5

لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال

اسم المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
CASH ONE	345، شارع 10 مارس، مبروكة – الدار البيضاء
DAMANE CASH	212، شارع محمد الخامس، إقامة إيليت، الطابق الثاني مكتب 211، كليز، مراكش
EUROSOL	شارع الحسن الثاني، إقامة أحسن دار، عمارة ب، رقم 3 و4 – الرباط
QUICK MONEY	18/16 تجزئة التوفيق فضاء جيت، بيزنس كلاس، سيدي معروف، الدار البيضاء
MEA FINANCES SERVICES	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
TENOR DISTRIB	22، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
WAFA CASH وفاكاش	15، زنقة إدريس لحريزي – الدار البيضاء
RAMAPAR	1، زنقة دي بليارد – حي المستشفيات – الدار البيضاء
TRANSFERT EXPRESS	282، شارع المقاومة وملتقى زنقة ستراسبورغ – الدار البيضاء

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك×
إلى غاية 31 دجنبر 2009

(بآلاف الدراهم)

الأصول	12/31/08	12/31/09
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**61 795 903**	**44 026 799**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**99 515 821**	**104 817 885**
. تحت الطلب	22 462 088	21 911 798
. لأجل	77 053 733	82 906 087
ديون على الزبناء	**446 538 883**	**500 133 523**
. تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	179 529 377	174 231 553
. قروض التجهيز	100 692 671	131 966 400
. قروض عقارية	143 563 976	171 744 947
. قروض أخرى	22 752 859	22 190 623
ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير	**1 741 653**	**1 065 990**
سندات التداول والتوظيف	**74 610 192**	**94 213 527**
. أذينات الخزينة والقيم المماثلة	40 167 582	54 198 788
. سندات دين أخرى	8 868 379	10 515 825
. سندات الملكية	25 574 231	29 498 914
أصول أخرى	**11 952 394**	**11 100 704**
سندات الاستثمار	**35 127 516**	**28 389 400**
. أذينات الخزينة والقيم المماثلة	32 285 613	26 484 605
. سندات دين أخرى	2 841 903	1 904 795
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**15 389 628**	**25 737 313**
ديون ثانوية	**1 154 062**	**1 294 610**
مستعقرات ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**333 702**	**302 292**
مستعقرات غير مجسدة	**2 879 300**	**3 119 581**
مستعقرات مجسدة	**12 052 512**	**12 791 891**
مجموع الأصول	**763 091 566**	**826 993 515**

× حصيلة محتسبة على أساس فردي وصافية من الاستخمادات والمؤن.

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	12/31/2008	12/31/2009
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**107**	**7**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**56 915 490**	**60 372 579**
. تحت الطلب	9 502 639	6 025 373
. لأجل	47 412 851	54 347 206
ودائع الزبناء	**572 682 913**	**601 763 348**
. حسابات تحت الطلب دائنة	312 857 016	332 598 606
. حسابات الادخار	65 507 714	71 880 923
. ودائع لأجل	176 746 834	178 911 147
. حسابات دائنة أخرى	17 571 349	18 372 672
الإصدارات من سندات الدين	**32 013 793**	**36 476 499**
. سندات دين قابلة للتداول	27 556 351	32 465 789
اقتراضات سندية	1 657 855	1 372 998
إصدارات أخرى من. سندات الدين	2 799 587	2 637 712
خصوم أخرى	**19 866 228**	**32 768 773**
مؤن للمخاطر والتحملات	**3 041 622**	**2 896 186**
مؤن مقننة	**738 402**	**432 556**
دعم وأموال عمومية مرصدة وأموال خاصة بالضمان	**2 293 145**	**2 925 200**
ديون ثانوية	**13 194 197**	**19 353 745**
فوارق إعادة التقييم	**361 788**	**361 788**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**36 672 904**	**41 936 391**
الرأسمال	**17 076 754**	**18 140 797**
مساهمون. رأسمال غير مدفوع (–)	**0**	**0**
مرحل من جديد (–+/)	**-373 342**	**326 583**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/–)	**0**	**24 952**
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/–)	**8 607 565**	**9 214 111**
مجموع الخصوم	**763 091 566**	**826 993 515**

(بآلاف الدراهم)

خـــارج الحصيلة	12/31/08	12/31/09
تعهدات ممنوحة	**158 779 699**	**167 781 895**
تعهدات تمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 071 523	4 698 218
تعهدات تمويل ممنوحة لفائدة الزبناء	71 321 302	67 187 739
تعهدات ضمان لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	25 724 532	30 711 048
تعهدات ضمان لفائدة الزبناء	58 397 049	64 568 667
سندات لإعادة الشراء		
سندات أخرى للتسليم	265 293	616 223
تعهدات مستلمة	**60 543 832**	**52 075 900**
تعهدات تمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	5 122 223	2 868 481
تعهدات ضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	52 803 132	45 847 221
تعهدات ضمان مستلمة من الدولة ومختلف مؤسسات الضمان	2 375 620	2 843 266
سندات لإعادة البيع		
سندات أخرى للاستلام	242 857	516 932

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك (×)
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2009

(بآلاف الدراهم)

	12/31/2008	12/31/2009
+ فوائد وعائدات مماثلة	33 594 967	36 845 107
– فوائد وتكاليف مماثلة	12 269 133	14 244 969
هامش الفائدة	**21 325 834**	**22 600 138**
+عائدات عن المستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	97 808	103 824
– تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	78 929	89 544
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**18 879**	**14 280**
+عمولات محصلة	3 843 780	4 036 785
–عمولات مدفوعة	232 153	251 506
الهامش على العمولات	**3 611 627**	**3 785 279**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	598 685	1 109 280
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	375 693	413 336
± نتيجة عمليات الصرف	1 315 867	1 564 127
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة	75 084	129 142
نتيجة عمليات السوق	**2 365 329**	**3 215 885**
+عائدات بنكية أخرى	1 192 504	1 844 176
– تكاليف بنكية أخرى	1 306 419	1 387 899
العائد الصافي البنكي	**27 207 754**	**30 071 859**
± نتيجة العمليات على المستعقرات المالية	200 510	370 666
+عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	491 183	417 998
– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	247 203	296 966
– التكاليف العامة للاستغلال	13 031 086	14 239 718
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**14 621 158**	**16 323 839**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بواسطة التوقيع المعلقة الأداء	-2 318 979	-2 943 529
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	337 510	355 425
النتيجة الجارية	**12 639 689**	**13 735 735**
النتيجة غير الجارية	**-58 731**	**-184 232**
– الضرائب على النتائج	3 973 393	4 337 392
النتيجة الصافية للسنة المالية	**8 607 565**	**9 214 111**

× محتسب على أساس فردي

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك
في 31 دجنبر 2009

(بآلاف الدراهم)

الأصول	12/31/2008	12/31/2009
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**89 080**	**59 410**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**867 969**	**1 708 351**
. تحت الطلب	738 358	1 523 449
. لأجل	129 611	184 902
ديون على الزبناء	**27 580 422**	**32 132 935**
. تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	26 108 092	30 320 280
. قروض للتجهيز	266 046	198 497
. قروض عقارية	36 474	36 638
. قروض أخرى	1 169 810	1 577 520
ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير	**45 992**	**97 213**
سندات التداول والتوظيف	**293 881**	**21 363**
. أذينات الخزينة والقيم المماثلة	1 030	19 877
. سندات دين أخرى	291 000	
. سندات الملكية	1 851	1 486
أصول أخرى	**1 282 382**	**1 489 164**
سندات الاستثمار	**26**	**26**
. أذينات الخزينة والقيم المماثلة		
. سندات دين أخرى	26	26
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**188 986**	**188 975**
ديون ثانوية		
مستعقرات ممنوحة في نطاق القروض الإيجارية والكراء	**7 071 911**	**4 926 123**
مستعقرات غير مجسدة	**319 833**	**328 582**
مستعقرات مجسدة	**309 598**	**309 931**
مجموع الأصول	**38 050 080**	**41 262 073**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	12/31/2008	12/31/2009
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		336
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**26 095 643**	**26 340 099**
. تحت الطلب	2 194 670	3 985 214
. لأجل	23 900 973	22 354 885
ودائع الزبناء	**467 099**	**369 730**
. حسابات دائنة تحت الطلب		
. حسابات الادخار		
. ودائع لأجل		
. حسابات دائنة أخرى	467 099	369 730
سندات الدين المصدرة	**2 318 288**	**6 100 431**
. سندات دين قابلة للتداول	2 261 518	6 049 810
. اقتراضات سندية	56 770	50 621
. الإصدارات من سندات الدين الأخرى		
خصوم أخرى	**3 795 627**	**2 931 873**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**156 776**	**106 511**
مؤن مقننة	**73 134**	**58 342**
منح وأموال عمومية مرصدة وأموال خاصة للضمان		
ديون ثانوية	**300 082**	**105 214**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**1 991 050**	**2 291 396**
رأس المال	**1 751 764**	**1 748 960**
مساهمون. رأسمال غير مدفوع (–)		**-6 000**
مرحل من جديد (–+/)	**252 177**	**386 367**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/–)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/–)	**848 440**	**828 814**
مجموع الخصوم	**38 050 080**	**41 262 073**

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2009

(بآلاف الدراهم)

	12/31/2008	12/31/2009
+ فوائد وعائدات مماثلة	2 935 005	3 460 992
– فوائد وتكاليف مماثلة	1 094 730	1 321 759
هامش الفائدة	**1 840 275**	**2 139 233**
+عائدات من المستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	4 057 679	3 818 030
– تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	3 536 190	3 355 869
نتيجة عمليات القروض الإيجارية والكراء	**521 489**	**462 161**
+عمولات محصلة	243 510	285 470
–عمولات مدفوعة	22 565	39 445
الهامش على العمولات	**220 945**	**246 025**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	4 502	4 128
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	59	-141
± نتيجة عمليات الصرف	-147	-271
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**4 414**	**3 716**
+ عائدات بنكية أخرى	63 445	61 702
– تكاليف بنكية أخرى	8 275	8 943
العائد الصافي البنكي	**2 642 293**	**2 903 894**
± نتيجة العمليات على المستعقرات المالية	-2	-1 038
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	88 706	71 538
– تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	1 194	23
– التكاليف العامة للاستغلال	1 090 256	1 151 862
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 639 547**	**1 822 509**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بواسطة التوقيع المعلقة الأداء	-263 044	-625 792
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-23 561	70 298
النتيجة الجارية	**1 352 942**	**1 267 015**
النتيجة غير الجارية	**5 029**	**20 356**
– الضرائب على النتائج	509 531	458 557
النتيجة الصافية للسنة المالية	**848 440**	**828 814**

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
إلى غاية 31 دجنبر 2009

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/08	31/12/09
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**2 356**	**225**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**268 965**	**174 094**
. تحت الطلب	230 924	143 662
. لأجل	38 041	30 432
ديون على الزبناء	**73 541**	**84 144**
. قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	12 178	10 732
. قروض التجهيز		
. قروض عقارية	36 685	33 607
. قروض أخرى	24 678	39 805
ديون مكتسبة عن طريق شراء الفواتير		
سندات التداول والتوظيف	**501**	**454**
. أذينات الخزينة والقيم المماثلة		
. سندات دين أخرى	501	211
. سندات الملكية		243
أصول أخرى	**1 279 968**	**1 069 976**
سندات الاستثمار	**27**	**27**
. أذينات الخزينة والقيم المماثلة	27	27
. سندات دين أخرى		
سندات مساهمة واستخدامات مماثلة	**30 933**	**30 548**
ديون ثانوية		
مستعقرات ممنوحة في نطاق القروض الإيجارية والكراء	**30 300 066**	**34 450 282**
مستعقرات غير مجسدة	**45 982**	**146 257**
مستعقرات مجسدة	**21 993**	**24 455**
مجموع الأصول	**32 024 332**	**35 980 462**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	12/31/2008	12/31/2009
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون اتجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**25 987 252**	**27 519 207**
. تحت الطلب	1 909 252	2 415 509
. لأجل	24 078 000	25 103 698
ودائع الزبناء	**750 440**	**1 681 334**
. حسابات دائنة تحت الطلب		6 789
. حسابات الادخار		
. ودائع لأجل	601 149	1 544 144
. حسابات دائنة أخرى	149 291	130 401
سندات الدين المصدرة	**1 460 188**	**2 624 484**
. سندات الدين القابلة للتداول	1 399 823	2 624 484
. اقتراضات سندية	60 365	
الإصدارات الأخرى من سندات الدين		
خصوم أخرى	**1 571 942**	**1 610 425**
مؤن للمخاطر والتكاليف	**138 005**	**159 836**
مؤن مقننة	**15 605**	**16 205**
دعم وأموال عمومية مرصدة وأموال خاصة للضمان		
ديون ثانوية	**54 139**	**54 903**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**668 133**	**931 670**
الرأسمال	**742 027**	**777 709**
مساهمون. رأس مال غير مدفوع (–)		
مرحل من جديد (–/+)	**219 539**	**240 109**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (–/+)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (–/+)	**417 062**	**364 580**
مجموع الخصوم	**32 024 332**	**35 980 462**

الملحق 11

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2009

(بآلاف الدراهم)

	12/31/2008	12/31/2009
+ فوائد وعائدات مماثلة	13 081	3 634
– فوائد وتكاليف مماثلة	1 115 981	1 398 310
هامش الفائدة	**-1 102 900**	**-1 394 676**
+ عائدات من المستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	10 677 797	12 214 203
– تكاليف متعلقة بالمستعقرات الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	8 626 651	9 877 828
نتيجة عمليات القروض الإيجارية والكراء	**2 051 146**	**2 336 375**
+ عمولات محصلة	3 056	2 810
–عمولات مدفوعة	12 186	8 391
الهامش على العمولات	**-9 130**	**-5 581**
± نتيجة العمليات على سندات التداول		
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	23	27
± نتيجة عمليات الصرف	1	-5
± نتيجة العمليات على الأدوات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**24**	**22**
+ عائدات بنكية أخرى متنوعة	484	23
– تكاليف بنكية أخرى متنوعة	1 414	735
العائد الصافي البنكي	**938 210**	**935 428**
± نتيجة العمليات على المستعقرات المالية		**6 717**
– عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	**13 774**	**8 289**
+ تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	**13 995**	**11 228**
– التكاليف العامة للاستغلال	**249 629**	**267 398**
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**688 360**	**671 808**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بواسطة التوقيع المعلقة الأداء	-61 145	-88 893
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	11 737	-15 482
النتيجة الجارية	**638 952**	**567 433**
النتيجة غير الجارية	**10 182**	**18 524**
– الضرائب على النتائج	232 072	221 377
النتيجة الصافية للسنة المالية	**417 062**	**364 580**

الملحق 12

حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع
إلى غاية 31 دجنبر 2009

الأصـــول	المبالغ بالدرهم	الخصوم	المبالغ بالدرهم
سندات التوظيف	5 685 729 843,07	مساهمات مؤسسات الائتمان	7 219 633 821,26
سندات التوظيف مضمونة من طرف الدولة	93 910 000,00	الاحتياطيات	1 214 753 371,41
قيم مستلمة للاستحفاظ	2 710 936 030,99	النتائج الصافية للسنة المالية	232 854 941,97
حساب جاري ببنك المغرب	1 412 900,67	حسابات تسوية «الخصوم»	15 129 786,35
الدولة – فائض الضرائب على النتائج	5 711 986,39		
ضريبة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد	207 910,00		
الدولة – دائنة الضريبة على القيمة المضافة	1 034 300,02		
حساب تسوية الأصول	183 428 949,85		
مجموع الأصول	**8 682 371 920,99**	**مجموع الخصوم**	**8 682 371 920,99**

المحتويات

بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

كلمة السيد الوالي 2

الأحداث البارزة 5

أرقام رئيسية 6

الجزء الأول: المحيط القانوني والتنظيمي وأنشطة الإشراف البنكي 9

I. المحيط القانوني والتنظيمي 11

1 – المنظومة الاحترازية 12

1.1 الركن 1: المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية 12

2.1 الركن 2: عملية الرقابة الاحترازية 15

3.1 الركن 3 : انضباط السوق 19

2 – المنظومة المحاسبية 19

1.2 المنظومة المحاسبية المطبقة على مؤسسات الائتمان 19

2.2 المنظومة المحاسبية الخاصة بجمعيات القروض الصغرى 19

3 – رفع التقارير المالية طبقا للمعايير الدولية (IFRS) والتقارير الاحترازية لبازل2 20

4 – العلاقة بين مؤسسات الائتمان والزبناء 20

II. الأنشطة المتعلقة بالإشراف البنكي والاستقرار المالي 22

1 – النشاط المتعلق بالإشراف البنكي 22

1.1 الاعتمادات والتراخيص 22

2.1 أنشطة المراقبة 23

3.1 الأشغال المرتبطة بتطبيق المقاربات المتقدمة لاتفاقية بازل الثانية 27

4.1 الأشغال المرتبطة بدخول المعايير الدولية لرفع التقارير المالية (IFRS) حيز التطبيق 28

5.1 التعاون الدولي 28

6.1 التشاور مع الجمعيات المهنية 29

7.1 معالجة الشكايات والطلبات 29

2 – الأنشطة المتعلقة بالاستقرار المالي 30

1.2 الإطار التحليلي للاستقرار المالي 30

2.2 الأجهزة المختصة في التنسيق بين أنشطة منظمي القطاع المالي 32

3.2 الصندوق الجماعي لضمان الودائع 32

3 – الوسائل والموارد المعتمدة في تنفيذ الإشراف البنكي 34

الجزء الثاني: بنية وأنشطة ونتائج النظام البنكي 35

I. بنية النظام البنكي 37

1 – ظهور حركة تمركز في مهن التمويلات الخاصة 37

2 – تحسن ملحوظ في مؤشرات التعامل البنكي بفضل الإستراتيجية الجديدة للإدماج المالي 38

1.2 استمرار افتتاح الشبابيك البنكية على المستوى الوطني بوتيرة سريعة 39

2.2 تواصل البنوك ملاءمة عروضها مع حاجيات مختلف الشرائح السكانية 41

3 – عملت البنوك على تعزيز حضورها على الصعيدين الجهوي والقاري 41

4 – استمرار سياسة التشغيل التي تنهجها البنوك 41

5 – انخفاض مستوى تمركز نشاط الائتمان على أساس مجمع 42
1.5 تمركز نشاط البنوك على اساس فردي 42
2.5 تمركز نشاط شركات التمويل 44
3.5 تمركز نشاط الائتمان على أساس مجمع 45

II. أنشطة البنوك ونتائجها 46

1 – استمرار نمو نشاط البنوك على الرغم من وجود مناخ غير مشجع 46
1.1 تشجيع استخدامات البنوك بفضل انخفاض الاحتياطي الإلزامي 46
2.1 تميزت بنية الموارد بانخفاض حصة الودائع 52
3.1 تنامي التعهدات خارج الحصيلة على المنتجات المشتقة 55

2 – تحسن النتيجة الصافية الإجمالية للبنوك 57
1.2 تطور جيد للعائد الصافي البنكي رغم التراجع الطفيف لنمو هامش الفائدة 57
2.2 انتعاش جيد للنتيجة الإجمالية للاستغلال 59
3.2 تعززت النتيجة الجارية على الرغم من ارتفاع تكلفة المخاطر 60
4.2 تسجيل انخفاض طفيف في الهامش الإجمالي للوساطة 61

III. نشاط شركات التمويل ونتائجها 63

1 – تراجع نشاط شركات التمويل 63
1.1 توقف إقلاع الائتمان 63
2.1 ارتفاع مديونية شركات التمويل لدى السوق المالي 65

2 – انخفاض مردودية شركات التمويل بسبب ارتفاع تكلفة المخاطر 66

IV. نشاط البنوك الحرة ونتائجها 69

V. نشاط جمعيات القروض الصغرى ونتائجها 69

VI. نشاط البنوك ونتائجها على أساس مجمع 70

1 – نشاط المجموعات البنكية يحقق نموا جيدا، وإن دون المستوى المسجل سنة 2008 70
1.1 الاستخدامات الرئيسية سجلت تطورات متباينة 71
2.1 نمو الموارد المحصلة من الزبناء تعزز بفضل ارتفاع الودائع المستلمة من طرف الفروع البنكية المتواجدة بالخارج 72

2– حافظت النتيجة الصافية المجمعة، عموما، على نفس مستواها المسجل سنة 2008 73

الجزء الثالث: تطور المخاطر البنكية 77

I. تطور ملاءة البنوك 80

1 – تطور الأموال الذاتية التنظيمية 80

2 – تطور المخاطر التي يغطيها الركن 1 من اتفاقية بازل الثانية 81
1.2 خطر الائتمان 82
2.2 مخاطر السوق 82
2.3 مخاطر التشغيل 83

II. مديونية الأسر 85

1 – نمو ديون الأسر يعرف تراجعا مقارنة مع سنة 2008 85

2 – تطور قروض السكن 86

1.2 استمرار نموالمبلغ الجاري لقروض السكن رغم تراجع القروض الممنوحة خلال السنة الجارية 86
2.2 لا تزال شروط تمويل قروض السكن ملائمة بالرغم من بعض التشديد 89
3 – تطور القروض للاستهلاك 91
1.3 حافظت القروض للاستهلاك على نموها القوي، وإن عرفت بعض التباطؤ مقارنة مع سنة 2008 91
2.3 أهم خصائص نوعية المستفيدين من القروض للاستهلاك 91
III. تطور الديون المعلقة الأداء الخاصة بمؤسسات الائتمان 95
1 – الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك 95
2 – الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل 96
VI. المخاطر الإجمالية لأسعار الفائدة 98
1 – منظومة قياس المخاطر الإجمالية لأسعار الفائدة من طرف البنوك 98
2 – نوعية مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالبنوك 99
3 – تأثير مخاطر أسعار الفائدة 100

الملحقات

الملحق 1 الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي 105
الملحق 2 لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة 106
الملحق 3 لائحة البنوك الحرة 109
الملحق 4 لائحة جمعيات القروض الصغرى 110
الملحق 5 لائحة شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال 111
الملحق 6 الحصيلة التراكمية للبنوك 112
الملحق 7 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك 115
الملحق 8 الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك 116
الملحق 9 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك 118
الملحق 10 الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري 119
الملحق 11 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري 121
الملحق 12 حصيلة الصندوق الجماعي لضمان الودائع 122